قائمة المحتويات

دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة طرابلس

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مكتب الدراسات العليا والتدريب

قسم المحاسبة

رسالة ماجستير بعنوان :

" اختبارالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة"

"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي"

إعداد

محمد الهادي أحمد محمد

بكالوريوس في المحاسبة– جامعة طرابلس– **2005–2006** ميلادي.

إشراف

د. عماد علي السويح

دراسة مقدمة لغرض استكمال متطلبات الحصول

على درجة الإجازة العليا الماجستير في المحاسبة.

الفصل الربيع 2013 ميلادي

الموضـــــــــــوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	II
الإهداء	III
الشكر والتقدير	IV
ملخص الدراسة	V
الفصل التمهيدي للدراسة	1
أولاً:المقدمة	1
ثانياً:أهداف الدراسة	2
ثالثاً:مشكلة الدراسة	2
رابعاً:ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	4
خامساً:فروض الدراسة	4
سادساً:أهمية الدراسة	5
سابعاً:منهج الدراسة	5
ثامناً:حدود الدراسة	7
تاسعاً:تقسيمات الدراسة	7
1- الفصل الأول:بيئة المحاسبة ومدى حاجتها لإطار مفاهيمي	8
1-1- المبحث الأول:الإطار المفاهيمي كإطار لإعداد التقارير المالية	9
1-1-1- طبيعة المحاسبة ومدى حاجتها لإطار نظري	9
1-1-1-1- مفهوم الإطار المفاهيمي للمحاسبة	10
1-1-1-2- أهمية الإطار المفاهيمي للمحاسبة	10
1-1-1-3- تطور الإطار المفاهيمي للمحاسبة من المبادئ إلى المعايير	10
1-1-1-4- مشروع الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)	13
1-1-1-5- مشروع الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)	15
1-1-1-6- المشروع المشترك لتطوير الإطار المفاهيمي بين (IASB & FASB)	16
1-1-2- القوائم المالية واحتياجات المستثمرين من المعلومات المحاسبية	17
1-1-2-1- أهداف القوائم المالية وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)	18
1-1-2-2- المعلومات التي يحتاجها المستثمر بسوق الأوراق المالية	19
1-2- المبحث الثاني:مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	20
1-2-1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)	20
1-2-1-1- الخصائص النوعية الأساسية	22
1-2-1-1-1- خاصية الأساسية:القابلية للفهم	22
1-2-1-1-2- خاصية الأساسية:الملائمة	22
1-2-1-1-3- خاصية أساسية:الموثوقية	23

1-2-1-1-4- خاصية أساسية:القابلية للمقارنة	25
1-2-1-2- محددات المعلومات المحاسبية المفيدة	26
1-2-1-1-2- التوقيت المناسب أو(الوقتية)	26
1-2-1-2-2- الموازنة بين التكلفة والمنفعة	26
1-2-1-2-3- الموازنة بين الخصائص النوعية	26
1-2-1-2-4- الصورة العادلة والحقيقية (العرض العادل)	27
1-3- المبحث الثالث:بيئة المحاسبة في ليبيا ودراسات السوق والمتعلقة بالمصارف التجارية الليبية	28
1-3-1- بيئة المحاسبة في ليبيا	28
1-3-1-1- المستوى التشريعي	28
1-3-1-2- تأثير الضرائب	31
1-3-1-3- مصادر التمويل	31
1-3-1-4- المستوى التعليمي والتأهيل المهني	32
1-3-1-5- المستوى المهني	33
1-3-2- دراسات السوق والمتعلقة بالمصارف التجارية الليبية	35
1-3-2-1- الدراسات في البيئة الليبية	36
1-3-2-2- الدراسات في البيئة العربية والأجنبية	39
1-3-3- نبذة عن سوق الأوراق المالية الليبي	44
1-3-4- نبذة عن المصارف التجارية محل الدراسة	45
1-3-4-1- مصرف السراي	45
1-3-4-2- مصرف الصحارى	46
1-3-4-3- مصرف المتوسط	46
1-3-4-4- مصرف الوحدة	46
1-3-4-5- مصرف التجارة والتنمية	47
1-3-4-6- مصرف الجمهورية	47
1-3-4-7- المصرف التجاري الوطني	47
2- الفصل الثاني:الجانب العملي	49
2-1- المبحث الأول:القياس الكمي لجودة التقارير المالية والقياس الكمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	50
2-1-1- مفهوم جودة التقارير المالية	50
2-1-1-1- البدائل النظرية لتحديد مفهوم جودة التقارير المالية	50
2-1-2- إشكالية قياس جودة التقارير المالية	51
2-1-2-1- نماذج الاستحقاق	52
2-1-2-2- نماذج ملائمة القيمة	53
2-1-3- القياس الكمي للخصائص النوعية كأسلوب لتقييم جودة التقارير المالية	54
2-1-3-1- خاصية القابلية للفهم	54
2-1-3-2- خاصية الملائمة	55
2-1-3-3- خاصية الموثوقية	56
2-1-3-4- خاصية القابلية للمقارنة	59
2-1-3-5- خاصية التوقيت المناسب	61

المبحث الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة واختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	62
2-2-1- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	62
2-2-1-1- قبول ورفض الفرضيات	62
2-2-1-2- عيوب ومزايا أسلوب القياس المستخدم في الدراسة	63
2-2-2- اختبار الخصائص النوعية لكل مصرف من المصارف التجارية المدرجة على حده	64
2-2-2-1- مصرف السراي	64
2-2-2-2- مصرف الصحارى	69
2-2-2-3- مصرف المتوسط	74
2-2-2-4- مصرف الوحدة	79
2-2-2-5- مصرف التجارة والتنمية	84
2-2-2-6- مصرف الجمهورية	89
2-2-2-7- المصرف التجاري الوطني	94
2-2-3- اختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للمصارف التجارية المدرجة في سوق المال الليبي	100
2-2-3-1- خاصية القابلية للفهم	100
2-2-3-2-خاصية الملائمة	103
2-2-3-3- خاصية الموثوقية	106
2-2-3-4- خاصية القابلية للمقارنة	110
2-2-3-5- خاصية التوقيت المناسب	113
2-2-3-6- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	114
2-3- المبحث الثالث: النتـائج والتوصيـات	116
2-3-1- النتائج	116
2-3-2- التوصيات	119
قائمة المراجع	123
المـلاحـق	127
الملحق رقم (1)	128

قائمة الجداول

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
الجدول رقم (1.2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف السراي	64
الجدول رقم (2.2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف الصحارى	69
الجدول رقم (3.2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف المتوسط	74
الجدول رقم (4.2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف الوحدة	79
الجدول رقم (5.2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف التجارة والتنمية	84
الجدول رقم (6.2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف الجمهورية	89

الجدول رقم (7.2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف التجاري الوطني	94
الجدول رقم (8.2) أثر إدراج المصارف التجارية بسوق المال الليبي على مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	99
الجدول رقم (9.2) خاصية القابلية للفهم لكل مصارف الدراسة	100
الجدول رقم (10.2) نتائج اختبارF لإيجاد الفروق بين المصارف لخاصية القابلية للفهم	101
الجدول رقم (11.2) خاصية الملائمة لكل مصارف الدراسة	103
الجدول رقم (12.2) نتائج اختبارF لإيجاد الفروق بين المصارف لخاصية الملائمة	105
الجدول رقم (13.2) خاصية الموثوقية لكل مصارف الدراسة	106
الجدول رقم (14.2) نتائج اختبار F لإيجاد الفروق بين المصارف لخاصية الموثوقية	108
الجدول رقم (15.2) خاصية القابلية للمقارنة لكل مصارف الدراسة	110
الجدول رقم (16.2) نتائج اختبارF لإيجاد الفروق بين المصارف لخاصية القابلية للمقارنة	111
الجدول رقم (17.2) خاصية التوقيت المناسب لكل مصارف الدراسة	113
الجدول رقم (18.2) نتائج اختبار F لإيجاد الفروق بين المصارف لخاصية التوقيت المناسب	113
الجدول رقم (19.2) مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لكل مصارف الدراسة	114
الجدول رقم(20.2) اختبار F لإيجاد الفروق بين المصارف للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	114

قائمة الأشكال

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
الشكل رقم (2.1) الخصائص النوعيـة للمعلومات المحاسبية (IASB)	21
الشكل رقم (1.2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف السراي	66
الشكل رقم (2.2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف الصحاري	71
الشكل رقم (3.2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف المتوسط	76
الشكل رقم (4.2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف الوحدة	81
الشكل رقم (5.2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف التجارة والتنمية	85
الشكل رقم (6.2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف الجمهورية	91
الشكل رقم (7.2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للمصرف التجاري الوطني	96
الشكل رقم (8.2) مستوى توفر خاصية القابلية للفهم لكل مصارف الدراسة	100
الشكل رقم (9.2) مستوى توفر خاصية الملائمة لكل مصارف الدراسة	104
الشكل رقم (10.2) مستوى توفر خاصية الموثوقية لكل مصارف الدراسة	107
الشكل رقم (11.2) مستوى توفر خاصية القابلية للمقارنة لكل مصارف الدراسة	110

قائمة المختصرات

الاختصار	اسم المنظمة المهنية
(IASC)	International Accounting Standards Committee
(IASB)	International Accounting Standards Board
(FASB)	Financial Accounting Standards Board
(APB)	Accounting Principles Board
(SEC)	Securities and Exchange Commission
(AAA)	American Accounting Association
(ASOBAT)	A Statement of Basic Accounting Theory
(AICPA)	American Institute of Certified Public Accountants
(ICAEW)	Institute of Chartered Accountants in England and Wales

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة الآية رقم (10)

الإهـــــــداء

إلى إمـــــــام الذاكرين وقدوة السالكين ومعلـــــم المتعلميــن.....سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من أناروا طريقي بدعائهم وعلموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وعزيمة وصبر.....أمـي وأبي.

إلى أرواح مـــــن علمـــونـا العـــــــزة والابـــــاء .....مجاهدينـــــــا وشهدائنا الأبرار.

إلـــــــــــــــــــى من أنـــــــــــاروا بالعلـــــم طريقـــي.....أساتذتـي الأفاضـــل.

إلـــــــــى أهـــــــل الوفـــــــاء ومنبـــــــع الإخـــــــــــاء.....أصدقـــــــائـــــي.

إليهـــم جميعـــاً أهدي خلاصـــة مجهـــودي

الشكر والتقدير

الشكر لله عز وجل ومن ثم إلى أستاذي الفاضل: د.عماد علي السويح، والذي بذل كل ما بوسعه في سبيل انجاح هذه الدراسة ومنحني من وقته الكثير، كما أتوجه بالشكر للعاملين بمصرف التجارة والتنمية وأخص بالذكر الأستاذة ليلى الفيل مديرة فرع ذات العماد والعاملين بالمصرف التجاري الوطني لما أبدوه من أهتمام وحسن التعاون، والشكر موصول الى العاملين بسوق الأوراق المالية الليبي، وإلى كل من ساهم ولو بكلمة في سبيل دفعي للأمام وشد من عزيمتي لاستكمال دراستي.

ملخص الدراسة

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يمكن من خلالها تقديم المعلومات عن المركز المالي للمنشأة ونتائج الأعمال من ربح أو خسارة بحيث تلبي احتياجات الطوائف المتعددة من المستخدمين، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة لمتخذي القرارات لابد وان تتوفر مجموعة من الخصائص النوعية في هذه المعلومات الواردة بالقوائم المالية، لتصبح هذه القوائم ذات جودة ويعتمد عليها من طرف المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات، ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تهدف إلى اختبار مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في سوق المال الليبي والبالغ عددها (7) مصارف تجارية، قياساً بما ورد في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي وأجرى مسحاً شاملاً لتلك المصارف لتجميع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، ولاختبار تلك الخصائص استخدم مجموعة من المقاييس يبلغ عددها (21) مقياس لكل مقياس خمسة إجابات يمكن من خلالها اختبارمستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة بالسوق، وانتهت الدراسة إلى نتيجة مفادها عدم توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمستوى مقبول في التقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي.

الفصل التمهيدي للدراسة

أولاً: المقـــدمـــة:-

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية، لأنها توضح مدى نجاح أوفشل إدارة الوحدة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفها، وهي تمثل المصدر الرئيسي

للمعلومات المالية بالنسبة للمستخدمين والجهات التي تهتم بأعمال الوحدة الاقتصادية، وتهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات حول المركز المالي ونتائج الأعمال من ربح أوخساره والتدفقات النقدية للمنشأة بحيث تكون مفيدة لقاعدة عريضة من المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن هذا المنطلق تعرف القوائم المالية وفقاً للإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على أنها (قوائم ذات الغرض العام)، بحيثُ يتم إعدادها لتلبي الاحتياجات العامة من المعلومات لشريحة واسعة من المستخدمين للقوائم المالية، وتعتبر المعلومات المحاسبية جوهرعملية اتخاذ القرارات بالنسبة للمستخدمين، لذلك كان لابد وأن تتوفر بهذه المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية والتي يمكن من خلالها الحكم على جودة هذه المعلومات ومدى ملائمتها لعملية اتخاذ القرار، ويظهر ذلك واضحاً من خلال تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لما هو وارد في نفس الاطار، والذي ينص "على أنها صفات تجعل من المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة للمستخدمين، وتجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية" (أبو نصار وحميدات:2008، ص7)، وبالتالي يمكن اعتبار هذه الخصائص مقاييس يمكن في ضوئها الحكم على مدى جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للمصارف التجارية المدرجة في السوق الليبي للأوراق المالية، وبالتالي الحكم على مدى ملائمة هذه المعلومات في ترشيد قرارات المستثمرين.

إن المعلومات المحاسبية الملائمة والتي تتوفر بها الخصائص النوعية تعتبر المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه المستثمرين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، لذلك اهتمت العديد من المنظمات المهنية بضرورة توفر المعلومات المحاسبية اللازمة لخدمة أسواق المال لما لها من تأثير على قرارات المستثمرين في أسواق المال وذلك بهدف دعم ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة بالسوق مما ينعكس ذلك بالإيجاب على تنشيط حركة أسواق المال.

لذلك تم من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى توفر الخصائص النوعية على النحو المحدد في الإطارالمفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في المعلومات المحاسبية، والتي تعمل على تحسين جودة هذه المعلومات بحيث تجعل منها ذات منفعة و تساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية، وبالتالي تحسين جودة القوائم المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي، وتناولت هذه الدراسة في الجانب النظري مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها بالنسبة للمستثمر وأهم أنواع القوائم المالية وكذلك أهم طوائف المستخدمين وفقاً لنفس الاطار السابق، بالاضافة إلى مفهوم الخصائص النوعية وفقاً لاطار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، كما تعرج الدراسة على بيئة المحاسبة في ليبيا ودراسات السوق المتعلقة بالمصارف التجارية الليبية، وأخيراً تطرق الباحث في الجانب العملي لمفهوم جودة التقارير المالية والبدائل النظرية المحددة لهذا المفهوم، ثم لاشكالية قياس جودة التقارير المالية وصولاً إلى أسلوب القياس الكمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المستخدم في هذه الدراسة ومن ثم اختبار الخصائص النوعية وتحديد مستوى توفرها في القوائم المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي كما هو موضح في نتائج الدراسة.

ثانـياً: أهـداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة إلى:-

1- قياس مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في سوق المال الليبي.

2- اختبار أثر ادراج المصارف التجارية في سوق الاوراق المالية الليبي على توفر الخصائص النوعية بالمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية المتعلقة بها.

3- إبراز أهمية الخصائص النوعية ودورها في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية.

ثالثاً: مشكلـــة الدراسة:-

إن مجمل الدراسات السابقة توصلت الى نتيجة مفادها أن استخدام معايير المحاسبة الدولية ساهم في رفع مستوى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية وبالتالي تحسين مستوى جودة التقارير المالية وبالرجوع إلى المبحث الثالث بالفصل الأول والذي تناول الدراسات السابقة، وتحديداً الدراسات في البيئة الليبية نجد أن دراسة (اسميو،2004) توصلت إلى أن معظم التقارير المالية التي تعدها الشركات العاملة في نطاق مدينة بنغازي لا تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما توصلت دراسة (الفاخري،2007) إلى نتيجة تثبت عدم توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، باعتبار أن الدراسة سابقة الذكر قد تمت قبل سنوات وكانت ما قبل ادراج المصارف التجارية الليبية بسوق الأوراق المالية الليبي، والذي ينص نظامه الأساسي على اتباع معايير المحاسبة الدولية في اعداد القوائم المالية، بالاضافة الى المادة (25) من قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005م، والتي نصت على ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذلك ينشأ لدينا التساؤل عن الوضع الحالي لجودة القوائم المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي، وتتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:-

س1- إلى أي مدى تتوفر الخصائص النوعية قياساً بما هو محدد في الإطارالمفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي ؟

وباعتبار أن الخصائص النوعية وفقاً للإطارالمفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية تتكون من (خاصية القابلية للفهم، وخاصية الملائمة، وخاصية الموثوقية، وخاصية القابلية للمقارنة، وخاصية التوقيت المناسب) لذلك يتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:-

أ- إلى أي مدى تتوفر خاصية القابلية للفهم في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي؟

ب- إلى أي مدى تتوفر خاصية الملائمة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي ؟

ج- إلى أي مدى تتوفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي ؟

د- إلى أي مدى تتوفر خاصية القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي ؟

هـ- إلى أي مدى تتوفر خاصية التوقيت المناسب في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي ؟

رابعاً: مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:-

تتميزهذه الدراسة عن الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع في البيئة المحلية وتحديداً دراسة (اسميو،2004) ودراسة (الفاخري،2007)، في أنها تقدم مقاييس كمية يمكن من خلالها إختبار الخصائص النوعية وفقاً لما هو وارد بالاطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

خامساً: فـــروض الدراسة:-

نظراً لعدم وجود إطار مفاهيمي للمحاسبة في ليبيا، بالإضافة إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسات المحلية بالخصوص، فإننا نتوقع عدم توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمستوى مقبول بالقوائم المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي.

وبناءاً على ذلك سيتم صياغة فروض الدراسة كمايلي:-

1- لا تتوفر الخصائص النوعية بمستوى مقبول في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفروض الفرعية التالية:-

أ- لا تتوفر خاصية القابلية للفهم بمستوى مقبول في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي.

ب- لا تتوفر خاصية الملائمة بمستوى مقبول في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي.

ج- لا تتوفر خاصية الموثوقية بمستوى مقبول في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي.

د- لا تتوفر خاصية القابلية للمقارنة بمستوى مقبول في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي.

هـ- لا تتوفر خاصية التوقيت المناسب بمستوى مقبول في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي.

2- يرتفع مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير السنوية للمصارف التجارية (مصرف السراي، الصحارى، المتوسط، الوحدة، التجارة والتنمية، الجمهورية، والمصرف التجاري الوطني) بعد الإدراج بسوق الأوراق المالية الليبي.

سادساً: أهميـــة الدراسة:-

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال مايلي:-

1- تقديم مقاييس كمية يمكن من خلالها تقييم مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

2- التعرف على مستوى توفر الخصائص النوعية بالمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي.

3- البحث في أثر الادراج بسوق الاوراق المالية على مستوى جودة التقارير المالية للمصارف التجارية.

4- ابراز أهمية وتفاصيل الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية وفقاً للاطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

سابعاً: منهج الدراسة:-

- أسلوب الدراسة: يعتمد أسلوب الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف وتفسير الأحداث أو الظواهر الراهنة، وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها، ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع.

- مصادر جمع البيانات:-

أ) المصادر الأولية: التقارير السنوية والمواقع الالكترونية للمصارف التجارية الليبية و سوق الأوراق المالية الليبي، والتي تغطي الجانب العملي للدراسة.

ب) المصادر الثانوية: وتشمل البحوث والكتب والمقالات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي تغطي الإطار النظري للدراسة.

- أسلوب التحليل: قام الباحث باختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على النحو المحدد في الاطارالمفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، باستخدام مجموعة من الأسئلة (المقاييس) وعددها (21) مقياس كل سؤال (مقياس) يعبرعن خاصية فرعية لاحدى الخصائص النوعية الأساسية أو خاصية رئيسية بحد ذاتها، بحيث يمكن من خلال الاجابة عن هذه الأسئلة قياس مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

- قبول ورفض الفرضيات: تم تقييم مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لقبول ورفض الفرضيات على النحو التالي:-

1- من 1% إلى 49% (مستوى متدني)، 2- من 50% إلى 65% (مستوى مقبول)، 3- مافوق 65% (مستوى جيد)، وحيثُ أن الأسئلة تم الاجابة عنها من خلال خمس خيارات لكل سؤال، كل خيار يعكس

درجة معينة للاجابة (مقياس خماسي)، لذلك حددت منطقة القبول على الأساس التالي (من 50% فما فوق) باعتبار أن القبول يبدأ من منتصف المستوى للمقياس الخماسي، وتم وضع التقديرات من خلال الاستدلال بنموذج التقييم والتقديرات المتبع في الكليات والجامعات، والذي يعكس مستوى التحصيل العلمي لدى الطلاب، كاجتهاد من الباحث باعتبار أنه في كلتا الحالتين يتم تقييم معلومات.

- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف التجارية المدرجة في السوق الليبي للأوراق المالية خلال الفترة من (2007-2010)، والتي يبلغ عددها (7) مصارف تجارية (التقرير السنوي لسوق الأوراق المالية الليبي:2010، ص48)، والتي تحقق الشروط الآتية:-

- توفر التقارير السنوية المتعلقة بالمصارف التجارية لفترة الدراسة من (2007-2010).

- أن تنتهي السنة المالية لها في 12/31 من كل عام، استناداً للمادة رقم (23) من القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف في ليبيا.

و يرجع السبب في اختيار مجتمع الدراسة لكون المصارف التجارية الليبية تحتل مساحة كبيرة من إجمالي الشركات المدرجة في السوق الليبي للأوراق المالية، من حيثُ القيمة السوقية وحجم التداول في السوق، بالإضافة إلى أن:-

- المادة (55) من النظام الأساسي لسوق الأوراق المالية الليبي لسنة 2006م، تنص على أن من ضمن شروط الادراج في سوق الأوراق المالية في ليبيا هو تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

- المادة (25) من قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005م، تنص على ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف التجارية الليبية.

ثامناً: حـــدود الدراسة:-

الحدود المكانية: يقتصر البحث على المصارف التجارية الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي.

الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية من (2007-2010)، حيث تقتصر هذه الفترة الزمنية ثلاثة مراحل لدراسة التقارير السنوية وهي: التقرير السنوي لسنة قبل إدراج المصرف بسوق المال الليبي، والتقرير السنوي لسنة ما بعد الإدراج، وآخر تقرير سنوي يمكن للباحث الحصول عليه.

تاسعاً: تقسيـمـات الدراسة:-

الفصل الأول: بيئة المحاسبة ومدى حاجتها لإطار مفاهيمي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي كاطار لاعداد التقارير المالية.

المبحث الثاني: مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: بيئة المحاسبة في ليبيا ودراسات السوق والمتعلقة بالمصارف التجارية الليبية.

الفصل الثاني: الجانب العملي.

المبحث الأول: القياس الكمي لجودة التقارير المالية والقياس الكمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة واختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات.

1- الفصـــل الأول

بيئـــــة المحاسبـــــــة ومدى حاجتـــها لإطار مفاهيمي

1-1- المبحث الأول- الاطار المفاهيمـــي كاطار لاعداد التقارير المالية

2-1- المبحث الثاني- مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

3-1- المبحث الثالث- بيئـــة المحاسبة في ليبيا ودراسات الســـــوق والمتعلقة بالمصـــــارف التجاريـــــــــــة الليبيـــــــــــة

1-1- المبحث الأول

الاطار المفاهيمي كاطار لاعداد التقارير المالية

1-1-1- طبيعة المحاسبة ومدى حاجتها لإطار نظري:-

تعتبر المحاسبة وليدة للظروف الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، ولهذا فقد تطورت المحاسبة مع تطور الحاجة للبيانات المحاسبية لخدمة طوائف عديدة، باعتبار أن المحاسبة وسيلة وليست هدفاً، وقد تطورت تلك الوسيلة من خلال مراحل متعددة من وسيلة لخدمة أصحاب المشروع، إلى وسيلة لخدمة الإدارة، إلى وسيلة لخدمة المجتمع (لطفي،2007)، إن المتتبع للتطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال العقود الماضية، يلاحظ أن دور المحاسبة قد تغير نتيجة لتلك التغيرات، فقد كان ينظر للمحاسبة على أنها "مجرد فن تسجيل وتبويب وتلخيص بطريقة منهجية وجوهرية للمعاملات والأحداث ذات الطبيعة النقدية، والتي تتسم بأنها ذات طبيعة أو خاصية مالية، وتفسير النتائج المترتبة على ذلك"، وفيما بعد أصبح ينظر للمحاسبة على أنها "عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بشكل يتيح اتخاذ أحكام وقرارات رشيدة عن طريق مستخدمي المعلومات" (المرجع السابق، ص3)، وقد نظر مجلس مبادئ المحاسبة (APB) في نشرته الصادرة رقم 4 لسنة 1970م، للمحاسبة بشكل يتناسب مع تطور دورها الوظيفي باعتبارها نظاماً للمعلومات فوصفها بأنها: "نشاط خدمي وظيفته الأساسية توفير معلومات كمية (ذات طبيعة مالية بشكل أساسي) عن المنشآت الاقتصادية، لغرض إيصالها للأطراف ذات المصلحة، كي تستفيد من تلك المعلومات في اتخاذ قرارات رشيدة" (مطر و السويطي:2008، ص7)، وعادة ما يتم أداء الوظيفة المحاسبية في ضوء مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي يتم إعدادها عن طريق الجهات المسئولة عن تنظيم مهنة المحاسبة، أو أنها حظيت بالقبول العام على مدار الزمن بسبب تطبيقها على نطاق واسع، ويشير مصطلح

المبادئ إلى الحقائق الأساسية التي تعتمد عليها حقائق أخرى، أو بعبارة أخرى يقصد بها القوانين أو القواعد العامة التي تستخدم كمرشد للعمل أو الأساس الذي يرشد التطبيق العملي (لطفي،2008).

1-1-1-1- مفهوم الإطار المفاهيمي للمحاسبة:-

إن الإطار المفاهيمي يمثل الفكر الأساسي الذي يكمن وراء النظرية، ويعتبر بمثابة البنية الأساسية التي يرتكز عليها العلم، ولذلك يتميز بثبات نسبي أكثر بالمقارنة بأي من العناصر المكونة للنظرية، ويمكن تعريف الإطار المفاهيمي على أنه "نظام متماسك يشتمل على مجموعة مترابطة من المفاهيم الخاصة بأهداف وأساسيات العلم" (الشيرازي:1990، ص153)، وقد عرف ووصف الإطار المفاهيمي وفقاً لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على النحو التالي: " إن الإطار الفكري يعتبر بمثابة دستور ونظام مترابط من الأهداف والأساسيات المترابطة والمتداخلة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير متسقة، والتي تصف طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية" (لطفي:2006، ص179)، باعتبار أن الأهداف تحدد أغراض وغايات المحاسبة، أما الأساسيات فهي تمثل المفاهيم القائمة وراء المحاسبة التي ترشد عملية اختيار المعاملات والأحداث والظروف التي يتم المحاسبة عنها والأهداف منها ووسائل قياسها وتلخيصها وتوصيلها إلى الأطراف المعينة (المرجع السابق، 2006).

1-1-1-2- أهمية الإطار المفاهيمي للمحاسبة:-

إن وجود الإطار المفاهيمي للمحاسبة يعتبر ضرورياً للأسباب التالية (محمد:2000، ص13):-

1- تحديد الأهداف المرغوبة من القوائم المالية.

2- وضع المفاهيم والمعايير التي تتفق مع الأهداف المرغوبة.

3- إيجاد حلول سريعة للمشاكل التي تظهر في مجال الممارسة العملية بالرجوع إلى الإطار المفاهيمي الموجود.

4- صياغة معايير جديدة استجابة للمتغيرات التي تظهر في مجال الأعمال.

5- تدعيم ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المحاسبية، وزيادة مقدرتهم على تحليلها وتفسيرها.

6- إمكانية المقارنة بين القوائم المالية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية المختلفة.

1-1-1-3- تطور الإطار المفاهيمي للمحاسبة من المبادئ إلى المعايير:-

إن دراسة التطور التاريخي للفكر المحاسبي يشير إلى السيطرة الكاملة للتطبيق العملي على الفكر المحاسبي حتى بداية القرن العشرين، حيثُ أن الحياة العملية ومتطلباتها سواء في القوانين أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي أو التطور التكنولوجي أوسيطرة مصالح ملاك المشروع في ظل شركات الأشخاص قد فرضت التطور المحاسبي وحددت اتجاهاته (حنان، 2009)، "ويسعى المنهج العملي إلى التوصل إلى المبادئ التي تكون النظرية المحاسبية عن طريق ملاحظة واختبار التطبيق العملي، ويعتقد مؤيدوا هذا المنهج بأن المبادئ المحاسبية السائدة في الممارسة العملية، قد لاقت قبولاً عاماً بين المحاسبين والمراجعين والمساهمين والمقرضين عموماً، وذلك لأن تلك المبادئ كانت مفيدة" (حنان:2006، ص85).

ويؤخذ على هذا المدخل نواحي القصور التالية (حنان:2009، ص94):-

1- يعتمد على مجموعة قواعد وأعراف وتقاليد ناجمة عن التطبيق العملي ولا تستند بالتالي إلى تأصيل علمي أودراسة فلسفية وتحليل منطقي.

2- افتقاره إلى الاتساق المنطقي، مما أدى إلى تناقض أو التعارض بين كثير من العناصرالبديله.

3- افتقاره إلى الاكتمال، حيثُ يترك كثيراً من المشاكل المحاسبية القائمة دون حل منطقي، وبصفة خاصة مشكلة الاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة، إذ تتعدد البدائل للمشكلة الواحدة ويترك الاختيار بينها دون مفاضلة موضوعية علمية.

ويمكن القول بأن هناك ثلاث مراحل متتالية في محاولات صياغة نظرية المحاسبة:-

المرحلة الأولى: مرحلة مساهمة الإدارة (1900- 1933):-

تنامي دور الإدارة في التأثير على صياغة المبادئ المحاسبية العملية مع انتشار الشركات المساهمة بعد عام 1900م، كشكل جديد للملكية ساهم بفاعلية في توسيع الشركات ونمو حجمها، فلقد اتضح أن الشركات المساهمة هي وسيلة فعالة لتجميع رؤوس الأموال الضخمة نظراً لما توفره من مخاطر محدودة للمساهمين بقدر مساهمتهم فقط (حنان، 2006)، "حيثُ أن انتشار الملكية من خلال الأسهم منح الإدارة فرصة السيطرة الكاملة على شكل ومحتوى الكشوف المالية ويمكن وصف تدخل الإدارة بأفضل صورة من خلال القول بأنه يمثل حلول عشوائية لمشاكل ومسائل جدلية" (البلقاوي:2009، ص20).

ومن هنا تنامي دور الإدارة في التأثير على صياغة المبادئ المحاسبية مع انتشار الشركات المساهمة حيث أدى إلى ظهور: خاصية استمرار الشركات المساهمة دون عمر محدد، وهي الخاصية الأساسية التي يقوم عليها فرض الاستمرارية، وخاصية انفصال الملكية عن الإدارة، وهو ما يعرف بظاهرة الملكية الغائبة، وهذه الخاصية هي الأساس الذي يقوم عليها مفهوم الشخصية المعنوية (لطفي، 2006).

المرحلة الثانية: مرحلة مساهمات المجمعات المحاسبية (1933- 1973):-

خلال تلك الفترة أصاب النظام الرأسمالي العالمي أزمة كساد عامة، سميت بالأزمة الاقتصادية الكبرى، ولقد انطلقت هذه الأزمة من سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة، وانتشرت بسرعة في القارة الأوربية لتصبح أزمة كساد عالمية (لطفي، 2006)، وقد أدت تلك الأزمة إلى إفلاس كثير من المنشآت الكبيرة التي أخذت تسيطر وتحتكر الأسواق، وخوفاً من الإفلاس دفع هذا الوضع إدارات العديد من الشركات إلى مزيد من الاقتراض وإلى تقديم قوائم مالية مغايرة للواقع عن طريق اختيار إجراءات وسياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول وزيادة الأرباح صورياً (حنان، 2006)، "ونتيجة لذلك تعالت النداءات مطالبة الدولة بالتدخل لتنظيم المبادئ المحاسبية وحماية المجتمع والمستثمرين، وذلك بوضع مبادئ تلزم الإدارة وتحمي

المراجعين من ضغوط الإدارة بهدف الحد من حريتها في اختيار الممارسات المحاسبية البديلة والتي تخدم مصلحتها" (لطفي:2006، 304)، وفي عام 1933م، أسس الكونغرس هيئة الأوراق والأسواق المالية (SEC) لإدارة وتطبيق مختلف قوانين الاستثمار الفدرالية بما فيها قانون الأوراق المالية لعام 1933م، الذي أجاز أو شرع إصدار الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وقانون الأوراق المالية لعام 1934م، الذي ينظم بيع وشراء الأوراق المالية.

ولأجل جعل الأمور واضحة أصدرت هيئة الأوراق والأسواق المالية (SEC) رسالة واضحة وقاطعة بأنه مالم تؤسس مهنة المحاسبة منظمة أو هيئة ما لوضع المعايير فان هيئة الأوراق المالية ستقوم بنفسها بتطوير المبادئ المحاسبية (البلقاوي، 2009)، ونتيجة للتهديدات السابقة عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى قام المجمع الأمريكي بتكوين لجنة هيئة المبادئ المحاسبية (APB) بهدف إقرار مبادئ محاسبية مقبولة عموماً (لطفي، 2006)، "وفي عام 1934م صدرت أول وثيقة لتطوير المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، واتبع المعهد في تلك الوثيقة منهجاً وصفياً يمثل جرداً ميدانياً للمبادئ المحاسبية السائدة، أي اعتمد المدخل العملي البرجماتي لتكوين النظرية المحاسبية، ولقد ركز المعهد في هذه الوثيقة على مبدأين أساسيين هما، مبدأ الثبات في إتباع النسق، ومبدأ الإفصاح التام" (حنان:2006، ص39)، ولقد وجهت انتقادات كثيرة إلى هيئة المبادئ المحاسبية (APB) وأسلوب عملها، ولعل أهم انتقاد وجه لهذه الهيئة هو خضوعها للضغوط الخارجية بشكل خاص من قبل المكاتب المحاسبية الثمانية الكبار في الولايات المتحدة الأمريكية (آنذاك)، ومن قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية (SEC)، كما أن أسلوب عملها لم يخرج عن نطاق أسلوب (إطفاء الحرائق) لحل المشاكل الملحة جداً (لطفي، 2006).

المرحلة الثالثة: مرحلة التسييس (من عام 1973- حتى الوقت الحاضر):-

منذ إنشاء مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) اعتمدت مدخلاً علمياً (استنباطياً- استقرائياً)، وكذلك جعلت عملية التنظيم المحاسبي ووضع معايير ذات طابع سياسي واجتماعي، وذلك بعد حملات الانتقادات

المكثفة ضد هيئة المبادئ المحاسبية (حنان:2006، ص42)، وعند إنشاء مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام 1973م، كان غياب نظرية المحاسبة واضحاً لجميع الجهات المعنية، ولقد لوحظ ذلك في أمر تكليف المجلس فبدلاً من تكليفه بمهمة تحديد الفروض والمبادئ المحاسبية كما كان ذلك بالنسبة للهيئة، يبين التكليف أن المهمة الموكلة للمجلس ذات شقين وهي (لطفي:2006، ص317):-

المهمة الأولى: تكوين الإطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة:-

1-1-1-4- مشروع الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB):-

لقد اعتمد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عند صياغته لإطاره المفاهيمي، خلال الفترة من 1978م، إلى 1985م، على ثلاث دراسات رائدة، وهي (حنان:2006، ص ص133-134):-

أ- تقرير لجنة (ASOBAT) بعنوان (بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة) الصادر عن الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) عام 1966م، حيثُ تم التركيز على البعد الاجتماعي للتقارير المالية.

ب- تقرير لجنة [1](Trueblood) لدراسة أهداف التقارير المالية الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1973م، حيثُ تم الاقتصار على المستخدمين التقليديين، والمستثمرين والمقرضين.

ج- تقرير الشركات الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا وويلز (ICAEW) عام 1975م، حيثُ كانت المطالبة بخدمة فئات جديدة : العمال، الحكومة، المجتمع عموماً.

ولقد حقق مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بالنسبة للإطار المفاهيمي نشاطاً علمياً وإنتاجاً متميزاً، وقدم بذلك قاعدة هامة لتطوير نظرية المحاسبة إذ صدر عن المجلس بين عامي 1978م- 1985م، ستة بيانات كما صدر حديثاً بيان سابع في عام 2000م.

[1] Committee was formed by the American Institute of Certified Public Accountants in 1972, and developed the Objective of Financial Statements

وفيما يلي حصر لعناوين وأرقام البيانات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) (حنان:2006، ص ص43-44):-

1- البيان رقم (1) عام 1978 بعنوان (أهداف التقرير المالي لمنشآت الأعمال).

2- البيان رقم (2) عام 1980 بعنوان (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية).

3- البيان رقم (3) عام 1980 بعنوان (عناصر القوائم المالية لمنشآت الأعمال).

4- البيان رقم (4) عام 1980 بعنوان (أهداف التقرير المالي في المنظمات غير الهادفة للربح).

5- البيان رقم (5) عام 1984 بعنوان (الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال).

6- البيان رقم (6) عام 1985 بعنوان (عناصر القوائم المالية) والذي حل محل البيان رقم (3).

7- البيان رقم (7) عام 2000 بعنوان (استخدام معلومات التدفق النقدي والقيمة الحالية في القياسات المحاسبية).

المهمة الثانية: إصدار معايير التطبيق العملي:-

لقد حقق مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) نجاحاً ملحوظاً أيضاً بالنسبة لمعايير التطبيق العملي، فقد صدر عن المجلس حتى عام 1995م، (121) معياراً محاسبياً تناولت المبادئ السابقة بالتعديل وإعادة الصياغة والتوضيح، كما أصدرت الهيئة إلى جانب المعايير السابقة دراسات تفسيرية حيث قدمت إلى غاية عام 1994م، (21) دراسة تفسيرية، وكذلك تم إصدار أكثر من (94) نشرة فنية (لطفي، 2006).

"إن تلك المرحلة التي أطلق عليها مرحلة التسييس تمثل مرحلة وضع المعايير بدلاً من المبادئ، فقد تم الانتقال من مفهوم المبادئ إلى مفهوم المعايير، حيثُ توجهت المنظمات الحكومية مثل (SEC) وشبه الحكومية مثل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وكذلك المنظمات المحاسبية الدولية مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، نحو إصدار معايير ملزمة والتركيز على ضرورة مراعاتها في المجتمع

الدولي ككل (حنان، 2009)، "ومن هنا اختير مصطلح معايير بدلاً من مصطلح المبادئ عندما أصبح مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) مسئولاً عن صياغة الإطار المفاهيمي للمحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية، وما زالت الجهود مستمرة حتى الآن في محاولة بناء إطار ملائم للنظرية المحاسبية، مع التأكيد على أن تلك النظرية يجب أن تتغير باستمرار في ضوء التغيرات في بيئة الأعمال وفي ظل احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية" (لطفي:2006، ص319).

1-1-1-5- مشروع الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):-

في العام 1989م، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، بوضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، وتم في العام 2001م، تعديل هذا الإطار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ويشكل الإطار المشار إليه سابقاً، الإطار النظري الذي يتم بموجبه الاسترشاد في عملية تحديد الأحداث والعمليات التي يتوجب المحاسبة عنها وتسجيلها، وكيفية قياس تلك الأحداث، وكيفية توصيل المعلومات الخاصة بذلك إلى المستخدمين القوائم المالية، بالإضافة إلى الاسترشاد به من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عملية إصدار معايير جديدة و إجراء التعديلات على المعايير الموجودة حالياً بالإضافة إلى معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في معايير المحاسبة الدولية الحالية، بالإضافة إلى ما سبق فان الهدف من اصدار الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية مساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية على تطوير المعايير الوطنية، بالاضافة الى مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية والتعرف على الخلفية التي من خلالها تم اعداد القوائم المالية (أبو نصار وحميدات، 2008).

ويتناول نطاق الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية المواضيع التالية (لطفي:2004، ص458):-

1- أهداف القوائم المالية.

2- مستخدمي المعلومات المحاسبية.

3- الخصائص النوعية التي تحدد صلاحية المعلومات في القوائم المالية.

4- التعريف والاعتراف والقياس للعناصر التي تبنى منها القوائم المالية.

5- مفاهيم رأس المال والحفاظ عليه.

1-1-1-6- المشروع المشترك لتطوير الإطار المفاهيمي بين (IASB & FASB):-

يرى الباحثان (Manh & Roman) أن كل من الإطارين قد فشلا في انتاج مجموعة متوافقة من المعايير وأن كلا من المجلسين مدرك لهذا الفشل بدورهما يقول (Jones & Wolnizer,2003) بأنه لكي تفلح أطر المفاهيم في تطوير معايير أكثر توافقاً عليها أن لا تترك مجال للجدل حول المسائل المفاهيمية إلى حين إصدار معايير جديدة، وبحيث أن كل مرة تنشأ فيها مشكلة محاسبية لن يكون هناك ضرورة لاختراع حلول عاجلة من جديد (السويح، 2012).

وبالتالي فان كلاً من (IASB & FASB) يعتقدان بأن الإطار المفاهيمي المشترك سوف يسرع من الالتقاء بين كل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعاييرالأمريكية، وهذا بالتالي يقود إلى مجموعة موحدة من المعايير العالمية عالية الجودة، وفي أكتوبر 2004م، اتفق كل من المجلسين على أن يضيفا إلى أجنداتهما مشروع مشترك لتطوير إطار مفاهيمي مشترك يبنى على إطاريهما الحاليين، وقد اتخذ المجلسين قرارات احتياطية بخصوص مدخل تناول هذا المشروع (FASB,2012)، والذي يتركز في الآتي (المرجع السابق، ص ص 9-10):-

1. المشروع يجب أن يركز مبدئياً على المشاريع في القطاع الخاص، وبعد ذلك ينظر في إمكانية تطبيق المفاهيم على القطاعات الأخرى.

2. يجب تقسيم المشروع إلى مراحل، ويكون التركيز المبدئي على انجاز التقارب بين الإطارين وتحسين جوانب معينة والمتعلقة بالأهداف، الخصائص النوعية، العناصر، الاعتراف والقياس. كما يجب في نفس

الوقت إعطاء أولوية للمسائل التي يمكن أن ينتفع بها المجلسين في الأمد القصير في مواجهة مراجعة المعايير الموجودة أو إصدار جديدة.

3. يجب أن يكون نتاج المشروع وثيقة واحدة، لها ملخص وتوصيات.

واستناداً لما سبق تم التخطيط لتنفيذ مشروع تطوير الإطار المفاهيمي المشترك بين كل من (FASB & IASB)، إلى ثمان مراحل نستعرضها باختصار ونبين موقفها الحالي، ففي المرحلة الأولى تم تحديد أهداف القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولقد انجزت هذه المرحلة وأصدر بيان مشترك يتضمن الأهداف والخصائص النوعية في سبتمبر 2010م.

وفي نهاية سنة 2010م، قرر كل من المجلسين تأجيل العمل على المشروع المشترك إلى أن يتم اكتمال مشاريع أخرى طارئة للتقريب بين المجلسين، في سبتمبر 2012م قرر مجلس (IASB) أن يعيد تنشيط المشروع تحت مسمى "IASB-only comprehensive project"، وقد تم دمج معظم المراحل المتبقية ضمن هذا المشروع والمتمثلة في المرحلة الثانية: عناصر القوائم المالية والاعتراف، والمرحلة الثالثة: القياس، والمرحلة الرابعة: الوحدة المعد عنها التقارير، والمرحلة الخامسة: العرض والافصاح، والمرحلة السادسة: الغرض ومركزه (من حيث الالزام)، بينما تم ايقاف العمل على المرحلة السابعة: والمتعلقة بالتطبيق للوحدات غير الهادفة للربح، والمرحلة الثامنة: والمتعلقة بالمسائل المتبقية (المرجع السابق، 2012).

1-1-2- القوائم المالية واحتياجات المستثمرين من المعلومات المحاسبية:-

يشير مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في معياره الأول المتعلق بعرض القوائم المالية إلى أن " القوائم المالية ذات الغرض العام، تعتبر من أهم مصادر المعلومات المالية، والتي تهدف إلى توفير المعلومات المالية عن المركز المالي للمنشأة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لها، بحيثُ تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لشريحة عريضة من مستخدمي القوائم

المالية" (أبو نصار وحميدات:2008، ص21)، وتقسم القوائم المالية ذات الغرض العام إلى قوائم مالية أساسية: وتشمل قائمة الدخل، والمركز المالي وقائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، بالاضافة الى الايضاحات المتممة للقوائم المالية الأساسية، وقوائم مالية ملحقة (IASB,1989).

وتقوم معظم الشركات بنشر القوائم المالية من خلال التقرير السنوي أو نصف السنوي أو الربع سنوي، ويحتوي التقرير عادة بالإضافة إلى القوائم المالية معلومات أخرى إضافية قد لا تتطلبها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (أبو نصار وحميدات، 2008)، "مثل موارد المنشأة والالتزامات والمكاسب....إلخ، وقد تقوم الإدارة بتوصيل هذه المعلومات إلى الأطراف الخارجية عن طريق وسائل التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية الرسمية وذلك لأن الأخيرة تخضع لقواعد صارمة وتنظيمية، وبالنسبة للمعلومات التي يجب توصيلها عن طريق التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية فإنها قد تتخذ أشكالاً مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة، وبالتالي فإن التقارير المالية للمنشأة قد تشمل معلومات مالية وغير مالية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمنشأة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المنشأة" (حماد:2002، ص ص39-40).

وفقًا للإطارالمفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، يمكننا تقسيم الجهات المستفيدة من القوائم المالية إلى قسمين (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين:2001، ص ص82-85):-

1. مستخدمين ذوي مصالح مباشرة: وهؤلاء يكون لهم مصالح مباشرة في استمرارية المشروع ويسعون دائماً لمتابعة وضعه المالي وتطوره من خلال مخرجات النظام المحاسبي ويمكن تعدادهم على النحو التالي (المستثمرين الحاليين، الادارة، المقرضون، المستثمرين المرتقبين، السلطات الضريبية، والعمال).

2. مستخدمين ذوي مصالح غير مباشرة: وهي الأطراف التي لا ترتبط بشكل مباشر مع المنشأة، وقد تحتاج للمعلومات المحاسبية ومخرجات النظام المحاسبي لخدمة بعض الأطراف ذات المصلحة المباشرة في المنشأة، ومن الأمثلة على هذه الأطراف (المحللين الماليين، أسواق المال، جهات أخرى).

1-1-2-1-1- أهداف القوائم المالية وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):-

وفقاً للبيان المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية المنشور من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في سنة 1989م، والمعدل من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في العام 2001م، فان القوائم المالية تهدف إلى" تقديم معلومات حول المركز المالي، ونتائج الأعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمنشأة، بحيثُ تكون مفيدة لقاعدة عريضة من المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية" (أبو نصار وحميدات:2008، ص6).

إن العامل المشترك لجميع مستخدمي القوائم المالية هو الحصول على معلومات تساعدهم في عملية تقييم مدى قدرة المنشأة في توليد تدفقات نقدية أو تدفقات شبه نقدية وتوقيت ودرجة التأكد من مدى حصول هذه التدفقات في المستقبل، ومن جهة أخرى فان ما يعرض في القوائم المالية هي معلومات مالية، في حين يحتاج مستخدمي القوائم المالية للعديد من المعلومات غير المالية، ونظراً لعدم إمكانية تلبية جميع ما يحتاجه مستخدمي القوائم المالية من معلومات، فان القوائم المالية ذات الغرض العام، تركز على تلبية المعلومات التي تشكل قاسماً مشتركاً بين جميع مستخدمي القوائم المالية (المرجع السابق، 2008).

1-1-2-2- المعلومات التي يحتاجها المستثمر بسوق الأوراق المالية:-

إن التركيز فى الطلب على جودة المعلومات يكون عادة على المستثمرين فى الأسهم والسندات، أما بقية مستخدمى التقارير المالية كأصحاب الديون الخاصة والعمالة والحكومة فيمكنهم عن طريق قنوات اتصال خاصة، الوصول إلى المعلومات التى يحتاجون إليها لتلبية أغراض الرقابة واتخاذ القرارات الأمر الذى لا يتاح للمستثمرين العاديين فى الأسهم والسندات، وهناك تداخل كبير بين حاجة المستثمرين وحملة الأسهم، فحملة الأسهم من غير المديرين هم فى الأصل مستثمرين، وبالتالى لا يمكنهم الوصول إلى المعلومات الأساسية التى يطلبونها لاتخاذ القرارات الاستثمارية إلا من خلال التقارير المالية (أبو الخير، 2009)، "وقد ورد ضمن الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن فئة المستثمرين هم الجهة الأكثر

تحملاً للمخاطر باعتبارها تزود المنشأة برأس المال، وبالتالي فان تزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها سيلبي معظم ما يحتاجه بقية مستخدمي القوائم المالية من معلومات مالية عامة" (أبو نصار وحميدات:2008، ص5).

وعلى هذا الأساس فإن الباحث سيركز عند اختباره للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، على منفعة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين، باعتبارهم الجهة التي لا تستطيع الوصول إلى المعلومات الأساسية التى يطلبونها لاتخاذ القرارات الاستثمارية إلا من خلال التقارير المالية، باعتبار التقارير المالية المصدر الوحيد للمستثمرين الذي يمكن من خلاله الحصول على المعلومات المحاسبية.

1-2- المبحث الثاني
مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

في محاولة لوضع نظرية محاسبية تنطلق من خلفية فلسفة علمية وتنال قبول المحاسبين وتحل مشاكلهم العملية المستجدة أصدرت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) في عام 1966م، دراسة باسم (بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة)، وقد ربطت هذه الدراسة أهداف المحاسبة باحتياجات مستخدمي التقارير المالية إلى معلومات مفيدة، وهذه نقطة تحول جوهرية في البحث المحاسبي، ولقد كانت هذه الدراسة أول تحول في البحث المحاسبي نحو النفعية (حنان، 2006)، إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات

الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ويقصد بمفاهيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية "تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، بحيثُ تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسئولين عن وضع المعايير المناسبة، والمسئولين عن إعداد التقارير المالية، في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة" (الصباغ:2008، ص32)، وتعرف هذه الخصائص بأنها "صفات تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وتجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية" (أبونصاروحميدات:2008، ص7)، كما تعرف بأنها "خصائص نوعية تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية" (الصباغ:2008، ص32)، وفيما يلي سيتم التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لما هو وارد في الاطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

1-2-1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):-

في العام 1989م، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بوضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، وتم في العام 2001م، تعديل هذا الإطار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وبالنظر إلى هذا الإطار نجد أن المجلس اعتمد على المنهج النفعي الجديد، فركز على منفعة المعلومات المحاسبية، واعتبر أن تحديد أهداف القوائم المالية، هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات "تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسئولين عن وضع المعايير المناسبة، والمسئولين عن إعداد التقارير المالية، في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة" (الصباغ:2008، ص32).

والشكل التالي يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):-

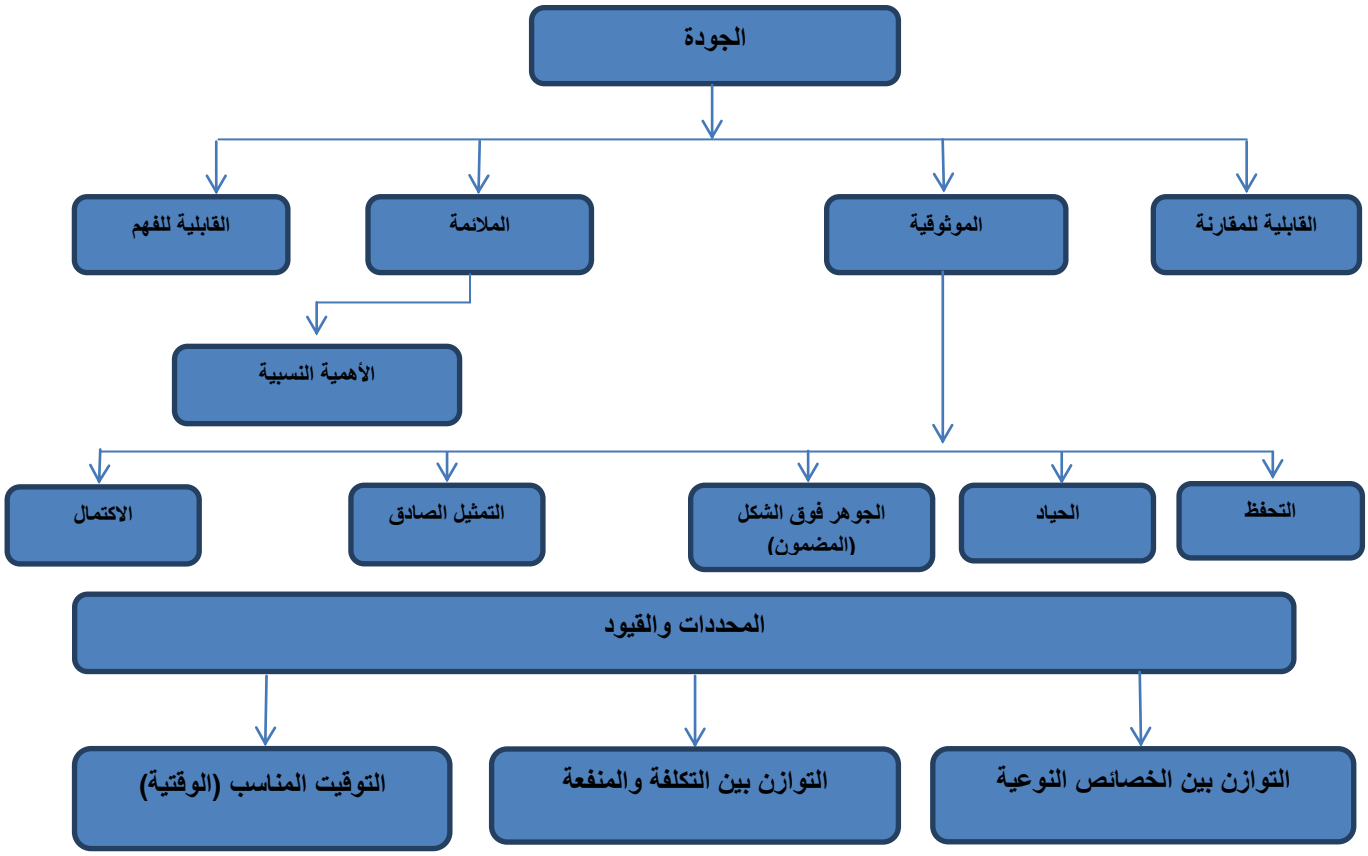

الشكل رقم (2.1)الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية(IASB)(van Beest and (Braam:2006,p12

وبالنظر إلى الشكل السابق يتضح مايلي:-

1-2-1-1- الخصائص النوعية الأساسية تنقسم إلى الآتي:-

1-2-1-1-1- خاصية الأساسية: القابلية للفهم:-

وتتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين للمعلومات المحاسبية، "ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي مجال أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم بقدر الممكن" (أبو نصار وحميدات:2008، ص7).

1-2-1-1-2- خاصية الأساسية: الملائمة:-

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات، وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين "إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية و المستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم"(IASB:1989,P9) "وتعتبر المعلومات المالية المعروضة ملائمة لدورها التنبؤي، في التنبؤ بالأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة وبقدرة المنشأة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة، ومن المعلوم أن هناك تداخل بين الدورين التنبؤي والتأكيدي، فمثلاً المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدم المعلومات المالية من تأكيد أو تقييم التوقعات السابقة، وكذلك التنبؤ بالمستقبل" (أبونصاروحميدات:2008، ص7).

وتستخدم المعلومات المتعلقة بالمركز المالي والأداء (نتائج الأعمال) في الماضي كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء في المستقبل، بالإضافة إلى أية أمور أخرى تهم المستخدمين بصورة مباشرة مثل أرباح الأسهم والرواتب وتحركات أسعار الأسهم ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها عند استحقاقها، ولا يشترط لأن تكون للمعلومات قدرة تنبؤية أن تكون صراحة في صورة تنبؤات، ومع ذلك فانه يمكن تحسين

القدرة على عمل تنبؤات باستخدام البيانات المالية من خلال أسلوب عرض المعلومات المتعلقة بالعمليات والأحداث الماضية، فعلى سبيل المثال يمكن زيادة القدرة التنبؤية بالدخل عن طريق الإفصاح بصورة مستقلة عن بنود الدخل والمصروفات غير العادية وغير المتكررة (IASB,1989).

1- خاصية ثانوية: المادية أو(الأهمية النسبية):-

وترتبط خاصية الملائمة بمفهوم المادية، وقد ورد هذا المفهوم في كثير من الأطر المفاهيمية للمحاسبة، فقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المادية أو (الأهمية النسبية) في الفقرة (30) من إطاره المفاهيمي على أنه: "يعتبر البند مادياً أو ذو أهمية نسبية إذا ما كان حذفه أو عرضه بشكل خاطئ سيؤثر في قرارات المستخدمين الاقتصادية المبنية على واقع القوائم المالية، وعليه فان مفهوم المادية يضع حداً فاصلاً أو نقطة قطع للملائمة كونها خاصية أساسية يجب أن تتصف بها المعلومات لكي تكون مفيدة " (الصباغ:2008، ص34).

1-2-1-1-3- خاصية أساسية: الموثوقية:-

لكي تكون المعلومات مفيدة فانه يجب أن تكون موثوق بها، أي يمكن الاعتماد عليها، وتعتبر المعلومات موثوق فيها "إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين وتعكس بصدق وأمانة المضمون الذي تهدف لتمثيله" (IASB:1989,P10).

وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن هذه الخاصية تتحقق من خلال توفر الخصائص الفرعية التالية:-

1- خاصية ثانوية: التمثيل الصادق:-

حتى تكون المعلومات المالية موثوقة "يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة أو من المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية" (أبو نصاروحميدات:2008، ص8)، فعلى سبيل

المثال يجب أن تعبر الميزانية العمومية بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول والتزامات وحقوق ملكية للمنشأة بتاريخ إعداد التقارير وفقاً لأسس الاعتراف المحاسبية.

ونجد أن هناك أصول موجودة لدى المنشأة ولكن غير ظاهرة في القوائم المالية للمنشأة لأنه لا يمكن تحديد مبلغ يعبر بصدق عن قيمتها، مثل الشهرة المولدة داخلياً والتي لايتم الاعتراف بها لعدم حدوث عملية مالية تمثل بصدق المبلغ المحدد لها (المرجع السابق، 2008).

2- خاصية ثانوية: تغليب الجوهر أو(المضمون) على الشكل:-

لكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها "فانه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقاً لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط طبقا لشكها القانوني" (IASB:1989,P11) ، إذ لا يتطابق جوهر العمليات والأحداث في كافة الأحوال مع شكها القانوني، فعلى سبيل المثال قد تقوم إحدى المنشات بنقل ملكية أحد الموجودات إلى طرف آخر بحيث تظهر المستندات بوضوح انتقال الملكية إلى الطرف الآخر، ومع ذلك فقد تكون هناك اتفاقيات بين الطرفين تضمن استمرار المنشأة في الاستفادة بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل، في مثل هذه الحالات لا يجب الاعتراف بعملية البيع حيث لا يعكس الشكل حقيقة العملية التي تمت بافتراض أنه كانت هناك عملية أصلاً(IASB,1989).

3- خاصية ثانوية: الحيادية:-

تعني خاصية الحياد "أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام ودون تحيز" (أبو نصاروحميدات:2008، ص9)، فعلى سبيل المثال يجب عدم إخفاء المعلومات المحاسبية عن دائرة ضريبة الدخل لخدمة مصالح أصحاب المنشاة

وتحيزاً لهم، وعدم استخدام معالجات محاسبية تضخم الأرباح بشكل مقصود لخدمة الإدارة وتحسين تقييم الأداء (المرجع السابق، 2008).

4- خاصية ثانوية: خاصية التحفظ (الحيطة والحذر):-

يواجه معدي البيانات المالية حالات عدم التأكد التي تحيط بالعديد من المواقف، منها إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها والعمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات والمعدات، وعدد حالات المطالبات المتوقع حدوثها عن الكفالات والضمانات، ويتم الأخذ بالحسبان حالات عدم التأكد هذه عن طريق الإفصاح عن طبيعتها ومداها، وبتطبيق أساس التحفظ عند إعداد البيانات المالية، والتحفظ هو "مراعاة لدرجة معقولة من الحذر، عند ممارسة السياسات التقديرية اللازمة للتوصل إلى التقديرات في ظل ظروف عدم للتأكد بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات أو الدخل أو تظهر المطلوبات والمصروفات بأقل مما يجب" (IASB:1989,P11)، ومع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق أساس التحفظ على سبيل المثال إلى خلق احتياطيات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب، أو التخفيض المتعمد للموجودات والدخل أو التضخيم المتعمد للمطلوبات والمصروفات، حيث سيؤدي ذلك إلى عدم حيادية البيانات المالية، ومن ثم فقدانها لخاصية الوثوق بها ولإمكانية الاعتماد عليها(IASB,1989).

5- خاصية ثانوية: الاكتمال:-

لتكون المعلومات ملائمة، "فان المعلومات في التقارير المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، وأي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملائمتها" (الصباغ:2008، ص35).

1-2-1-1-4- خاصية أساسية: القابلية للمقارنة:-

يجب أن يكون مستخدمي البيانات المالية قادرين على إجراء مقارنات للبيانات المالية على مر الفترات الزمنية المختلفة، وذلك لتحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بمركز المنشأة المالي وأدائها، كما يجب أن يكونوا

أيضاً قادرين على مقارنة البيانات المالية لمختلف المنشآت وذلك لتقييم المركز المالي والأداء النسبي وكذلك التغيرات في المراكز المالية لتلك المنشات، ومن ثم فإن طريقة القياس والعرض للأثر المالي للعمليات والأحداث المتشابهة يجب أن تكون متسقة على مر الزمن بالنسبة للمنشأة الواحدة، كما يجب إعدادها أيضاً بطريقة متسقة بالنسبة للمنشات المختلفة (IASB,1989)، "وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى، أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات، وكذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى وتصنيف البنود، ولا يسمح للمنشأة بتغيير السياسات المحاسبية إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملائمة والموثوقية، أو كمتطلب لتشريع محلي أو متطلب لمعيار دولي" (أبو نصاروحميدات:2008، ص 10).

1-2-1-2- محددات المعلومات المحاسبية المفيدة:-

وفقاً للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، هناك أربعة محددات للمعلومات المحاسبية المفيدة وهي:-

1-2-1-2-1- التوقيت المناسب أو(الوقتية):-

قد تفقد المعلومات ملائمتها إذا حدث تأخير غير ضروري في التقرير عنها، وقد تحتاج الإدارة إلى الملائمة بين المزايا النسبية الناتجة عن توفير المعلومات في الوقت المناسب من جهة، والحاجة إلى توفير خاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات والوثوق بها من جهة أخري، وقد يتطلب توفير المعلومات في توقيت مناسب في العديد من الحالات التقرير عن عملية أو حدث ما قبل معرفة كافة أبعاد تلك العملية أو الحدث، مما يؤثر سلباً على الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، وعلى العكس من ذلك إذ أن تأخير التقرير عن العملية أو الحدث لحين معرفة كافة الأبعاد المتعلقة بالعملية أو الحدث يزيد كثيراً من الثقة في

المعلومات، ولكنها تصبح قليلة الفائدة في مساعدة المستخدمين على اتخاذ القرارات في غضون ذلك، ولتحقيق نوع من التوازن بين ملائمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها يجب دائماً أخذ احتياجات عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية من المعلومات في الحسبان ومحاولة الوفاء بذلك بقدر الإمكان (IASB,1989).

1-2-1-2-2- الموازنة بين التكلفة والمنفعة:-

"أي أن المنافع التي يتم الحصول عليها من المعلومات، يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات، ولا يوجد معيار ثابت لاختبار(التكلفة/ المنفعة)، لكل الحالات كونها عملية اجتهادية لكل موقف على حده" (أبو نصاروحميدات:2008، ص 10).

1-2-1-2-3- الموازنة بين الخصائص النوعية:-

هناك بعض المشاكل التي قد تنشأ عند الموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتضح فيما يلي(الصباغ:2008، ص38)، (IASB:1989,P13):-

1- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (أي الملائمة والموثوقية)، إذ لايوجد توافق بين ملائمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة، فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية بدرجة منخفضة من الملائمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطاً- أو تمثيلاً- للواقع الفعلي.

2- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة الأرقام التكلفة التاريخية، كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما يكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

وكنتيجة لما سبق يتبين ضرورة إقامة التوازن أو المواءمة بين الخصائص النوعية للمعلومات، وبصفة عامة يجب إيجاد نوع من التوازن المناسب بين تلك الخصائص من أجل تحقيق أهداف البيانات المالية، وتخضع عملية تحديد الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة للحكم والتقدير المهني.

1-2-1-2-4- الصورة العادلة والحقيقية (العرض العادل):-

يتم عادة وصف القوائم المالية بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة، أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي، "وتؤدي عملية تطبيق المعايير المحاسبية المناسبة، الى توفر الخصائص النوعية الأساسية وبالتالي وجود قوائم مالية تقدم الصورة الصحيحة والعادلة المعلومات والأحداث الاقتصادية" (IASB:1989,P13).

1-3- المبحث الثالث

بيئة المحاسبة في ليبيا ودراسات السوق والمتعلقة بالمصارف التجارية الليبية

1-3-1- بيئة المحاسبة في ليبيا:-

تؤدي المحاسبة وظيفة خدمية في المجتمع، ولكي تؤدي المحاسبة دورها من الناحية الفنية والاجتماعية فيجب أن تتجاوب مع حاجات المجتمع التي تتغير دائماً، كما يجب أن تعكس الظروف الثقافية والاقتصادية

والقانونية والاجتماعية والسياسية من خلال عملها (تشوي وآخرون، 2004)، فالمحاسبة سواء كانت (علم) أو (فن) كما يعتبرها البعض، هي نشاط يتم ممارسته في إطار نظام معين ينشأ في بيئات مختلفة، وبالتالي من الطبيعي أن تختلف ممارساته ونتائجه من بيئة لأخرى باختلاف خصائص كل بيئة (السويح، مذكرة رقم1) إن المتتبع لتطور المحاسبة يجد أن هناك اختلافات جوهرية بين العديد من الدول، والتفسير العام لهذه الاختلافات المحاسبية، هو أن أهداف المحاسبة ومعاييرها وسياساتها وأساليبها تتأثر بمجموعة من العوامل البيئية السائدة في كل دولة (أبوزيد،2005)، "فمعايير المحاسبة لأي دولة هي نتاج تفاعلات معقدة للعوامل الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والتنظيمية، ومن غير المحتمل أن يتشابه هذا المزيج في دولتين، لذلك فان الاختلاف أمر وارد، ويساعد تفهم هذه العوامل البيئية على تحديد طبيعة النظام المحاسبي القائم، وإيضاح أوجه الاختلاف بينه وبين الأنظمة المحاسبية الأخرى" (تشوي وآخرون:2004، ص57).

ويمكن عرض تأثير العوامل البيئية على المحاسبة في ليبيا، والتي تعكس بيئة التقارير المالية في ليبيا، من خلال ثلاثة مستويات:-

1-3-1-1- المستوى التشريعي:-

يختلف تأثير الأنظمة القانونية على المحاسبة من دولة إلى أخرى، وبالتالي فان الاعتراف بوجود اختلافات في الأنظمة القانونية بين الدول يعني بشكل أو بآخر، الاعتراف بوجود اختلافات في الأنظمة والممارسات المحاسبية بين تلك الدول (أبوزيد، 2005)، "وهناك نمطين رئيسيين من الأنظمة القانونية: نظام القانون العرفي ونظام القانون المكتوب (الروماني)، ولقد نشأ نظام القانون العرفي في انجلترا في أعقاب الغزو النورماني عندما كان القضاة يتصرفون بالنيابة عن الملك، حيث يقدم هذا النوع من القانون حلاً لكل قضية أو حالة معينة بدلاً من صياغة قانون أو قاعدة عامة، وقد انتشر تأثير هذا النوع من التنظيم القانوني في عدة دول أهمها: الولايات المتحدة، أستراليا، ايرلندا والهند، وفي ظل مثل هذا النوع من البيئة القانونية لا نتوقع أن نجد القانون التجاري يتدخل في وصف أي قواعد تفصيلية للمحاسبة، بل يترك الأمر أمام الاحتياجات

العملية، والتطبيق العملي اللذان يفرضان نفسهما في صورة معايير محاسبية" (السويح،مذكرة رقم1، ص ص7-8)، أما النوع الثاني من الأنظمة فهو نظام القانون المكتوب (الروماني)، ويختلف هذا النظام عن نظام القانون العرفي في أن قوانين المحاسبة تندمج ضمن القوانين المحلية، وتميل إلى أن تكون أمراً منظراً وإجرائياً (تشوي وآخرون، 2004).

وبالنظر إلى البيئة الليبية في ذلك الوقت، نجد أنه ومنذ الاستقلال عام (1951م) وحتى اكتشاف النفط عام (1959م) استمرت أوضاع الاقتصاد الليبي على حالها دون تغيير، واعتبرت ليبيا من أفقر دول العالم مادياً وبشرياً، وذلك وفقاً لتقارير الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي عن تلك الفترة، أما فيما يتعلق بالعنصر البشري فإن الاستعمار الإيطالي، بطبيعته الاستيطانية، لم يقوم بأية جهود لتجهيز الليبيين لإدارة بلادهم من خلال التعليم والتدريب الفني للمواطنين، وقد أدى ذلك إلى نقص حاد في الكوادر الفنية والمالية والإدارية وندرة القوى العاملة المدربة (الحصادي، 2007)، "وفي ظل هذه الظروف، صدر القانون التجاري الليبي لسنة (1953م) من ضمن سلة من القوانين في مجالي القانون العام والقانون الخاص، والذي جاء كمحاولة لتطوير التشريعات النافذة في البيئة الليبية، ومن المعلوم أن أغلب القوانين التي صدرت في تلك الفترة أعدت على أيدي خبرات عربية غير مقيمة (مصرية، لبنانية، عراقية..الخ) لا تتوفر لديهم دراية كافية بظروف البيئة الليبية وبدون مشاركة فريق مناظر من الخبرات الليبية لعدم توفر هذا المستوى من الخبرات، على الأقل بشكل كافي في ذلك الوقت" (المرجع السابق، ص11).

ويرى (أبوزيد، 2005) "أن المتتبع لظهور النظام المحاسبي في ليبيا من خلال صدور القانون التجاري الليبي سنة (1953م)، يجد أن هذا النظام لم يأتي كاستجابة لمتطلبات وتفاعلات البيئة المحلية في ذلك الوقت، كما إننا نجد أن نظام المحاسبة الحالي في ليبيا يركز على إعداد التقارير المالية الخارجية، والتي يتم إعدادها استجابة للمتطلبات القانونية، بدلاً من الاستجابة لحاجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات المفيدة،

كما أن القانون التجاري في ليبيا لم يلزم الشركات بأكثر من إعداد قائمة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر" (أبوزيد:2005، ص294).

أما (السويح، 2012) فيرى "أن القانون التجاري وبالتحديد فيما يتعلق بالمحاسبة لا يعتبر، وخصوصاً في الوقت الحاضر، متطوراً بما يكفي ليواكب التطورات المالية في العالم الحديث، وأن القانون التجاري يفتقد لكثير من المفاهيم المحاسبية الحديثة (كالتعريفات بمفاهيم أهم بنود القوائم المالية) ويتصف بالسطحية في ترشيد الممارسات المحاسبية" (السويح:2012، ص16).

وبالرغم من أن هذا القانون مازال ساري المفعول، فإن المتتبع لواقع التطبيق المحاسبي في ليبيا، يمكن أن يلاحظ وبسهولة ما يلي (الحصادي:2007، ص13):-

1- وجود بيئة محاسبية متعارضة مع النصوص القانونية الواردة في القانون التجاري، مع وجود بعض الاستثناءات الشكلية مثل الالتزام بالدفاتر والسجلات القانونية ووجود شكلي للجان المراقبة في أغلب الشركات المساهمة وبقية شركات الأموال الأخرى وكذلك الالتزام ببعض من الإجراءات التنظيمية الأخرى.

2- إن نوعية المعلومات المحاسبية التي يمكن الحصول عليها من التقارير المالية السائدة في أغلب الشركات الليبية، وبالأخص من منظور المحاسبة المالية المعاصرة، لا تخرج عن كونها ناقصة، غير موثوق فيها، غير مناسبة من حيث التوقيت وغير قابلة للمقارنة وبالتالي غير صالحة لأغراض التحليل واتخاذ القرارات (التشغيلية/التمويلية/الاستثمارية/الرقابية) وهذا يعني ببساطة فشل الممارسات المحاسبية بما في ذلك أعمال المراجعة المالية في تقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية ، ونتيجة للأسباب سابقة الذكر فانه يصعب، تصنيف النظام المحاسبي الليبي، وتحديد ما إذا كان هذا النظام يأخذ المنحى العرفي أو (الروماني).

ويعتبر قانون رقم 1 لسنة 2005م، المنظم لأنشطة المصارف الليبية، من أهم التطورات التشريعية التي كان يمكن أن يكون لها دور في تطوير مجال المحاسبة وقد نص هذا القانون في المادة رقم (25) على وجوب استخدام معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية للمصارف، يلي ذلك النظام الأساسي لسوق

الأوراق المالية، الذي اشترط في المادة رقم (55) بأن تكون القوائم المالية للشركات المدرجة معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وبالرغم من ذلك يمكن للمطلع على القوائم المالية للشركات الليبية المدرجة في السوق الليبي سواء كانت من المصارف أم لا أن يتأكد من عدم تطبيق المعايير الدولية (السويح، 2012).

1-3-1-2- تأثير الضرائب:-

حسب هذا العامل تصنف الأنظمة المحاسبية في دول العالم إلى أنظمة تعمل تحت تأثير ملحوظ من التشريع الضريبي (كما في دول غرب أوروبا)، وأخرى تعمل بشكل مستقل تماماً عن ما تفرضه التشريعات الضريبية (كما في بريطانيا وأستراليا)، وتأثير الضرائب يكون كبير على الممارسات المحاسبية إذا ما أصرت السلطات الضريبية على أن تكون السياسات المحاسبية المستخدمة لغرض تحديد الدخل الضريبي هي نفسها المستخدمة لغرض إعداد التقارير المالية المنشورة (المرجع السابق، 2012)، "والمتفحص في القانون الضريبي الليبي لا يجد ما يشبه هذا المبدأ، خصوصاً مع محدودية الشركات الملزمة بنشر قوائمها المالية، مع هذا نجد أن للضرائب تأثير واضح في الممارسات المحاسبية في ليبيا، ومن أبرز الأمثلة التي يستدل بها هنا إصرار الشركات على استخدام معدلات استهلاك الأصول الثابتة التي تقرها مصلحة الضرائب، أيضا يمكن للمراقب أن يرى بأن المحاسبين في ليبيا عادة لا يميلون لاستخدام أي سياسات محاسبية قد ترفض من مصلحة الضرائب كاستخدام المخصصات المحاسبية، وبالتالي يمكن أن نخلص إلى أن المحاسبة في ليبيا تتأثر بالضرائب بشكل ملموس، وقد يكون هذا عائداً للفراغ التشريعي في مجال المحاسبة" (المرجع السابق، ص17).

1-3-1-3- مصادر التمويل:-

تتأثر الأنظمة المحاسبية بنوع ومصدر التمويل للاستثمار ورأس المال العامل للشركات والأنشطة الاقتصادية، وغالباً ما تمول الشركات احتياجاتها المالية للاستثمار ورأس المال العامل من خلال مصدرين رئيسيين هما: حقوق الملكية (إصدار الأسهم) أو الاقتراض، وبالتالي فان نوع المصدر يؤثر على توجه

النظم المحاسبية نحو تلبية حاجات المستثمرين مقابل توجهها نحو تلبية احتياجات المقرضين (أبوزيد، 2005)، "ومن هنا يمكن تصنيف الأنظمة المحاسبية هنا إلى: 1. أنظمة في دول يبرز فيها دور الإقراض في تمويل الشركات، و2. أنظمة في دول أخرى يبرز فيها دور سوق المال، ففي الصنف الثاني من الدول تكون المحاسبة أكثر إفصاحاً وتركيزاً على حماية المستثمرين، ومن الواضح للجميع أن ليبيا لا تنتمي إلى الصنف الثاني، ولكنه ليس من الواضح ما إذا كانت تنتمي إلى الصنف الأول أم لا، مع هذا يمكن وبسهولة أن نقول بأن معظم الشركات الليبية الكبيرة والبارزة هي شركات مملوكة من قبل الدولة وبالتالي فهي تفتقد لخصائص ملكية شركات الجمهور أو شركات سوق رأس المال، وحتى الشركات الخاصة الجديدة التي انتعشت في السنوات الأخيرة هي شركات يمكن وصفها بالشركات المغلقة، وبالتالي ليس هناك دور للمعلومات المحاسبية المنشورة فيها، وكل هذا كان له أثر كبير على مستوى التقارير المالية لهذه الشركات ومستوى الإفصاح فيها، ولا يحتاج المرء إلى كثير من الوقت ليتبين مدى تردي مستوى التقارير المالية للشركات الليبية (وحتى بالنسبة للشركات المدرجة)، إذا ما قارنها بمثيلاتها في شركات مشابهة في دول أخرى ينشط فيها سوق رأس المال" (السويح:2012، ص ص17-18).

1-3-1-4- المستوى التعليمي والتأهيل المهني:-

يرى (سليمان وبومطاري، بدون تاريخ) أن المحاسبة في ليبيا تحوم حولها عدة استفهامات، حول عدم مواكبتها للتغيرات في البيئة المحيطة بها، فعلى الصعيد الأكاديمي نجد أن هناك قصور في المناهج التعليمية وطرق التدريس المحاسبي في ليبيا، والذي انعكس بدوره سلباً على كفاءة التعليم المحاسبي ومواكبته للتغيرات البيئية، وكامتداد لهذا القصور على الصعيد الأكاديمي، كان من الصعب تخريج المحاسبين القادرين على توفير المعلومات المطلوبة، وفقدان المراجع القادر على التحقق من صدق وعدالة القوائم المالية، وكذلك انعدام وجود المحلل المالي الكفء الذي سيفسر لنا أبعاد وخلفيات المعلومات المنشورة، مما أدى إلى احتضار مهنة المحاسبة، الأمر الذي أدى بالكثير من الباحثين في الفترة الأخيرة إلى التركيز على

سبل علاج هذه المهنة، فجاءت الحلول مقترحة إنشاء هيئات مهنية لتنظيم المهنة (محاسبة ومراجعة) وتبني معايير محاسبة ملائمة للبيئة الليبية وتعزيز العلاقات مع المنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من الحلول التي ترمي إلى تعزيز القدرة التنافسية للمحاسبين في البيئة الدولية (المرجع السابق، ص6).

ويرى (السويح، 2012) أنه بالرغم من ازدياد المؤسسات العلمية التي تعنى بمجال المحاسبة بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، الأمر الذي قاد به إلى طرح تساؤل عن ما إذا كانت هذه المؤسسات تحقق أهدافها المنشودة بكفاءة، وقام بالاستدلال بنتائج بعض الدراسات للإجابة على هذا التساؤل، نذكر منها دراسة (بوفارس،2007) والتي قامت بدراسة واقع التعليم المحاسبي في ليبيا قياساً ببرنامج التعليم المحاسبي المهني الذي يتبناه الإتحاد الدولي للمحاسبين، وكان من أهم نتائجها: وجود عدم تركيز على رصيد المعرفة غير المهنية (التعليم العام)، عدم اشتراط نسب نجاح عالية للانتساب إلى كليات المحاسبة، عدم تطوير المناهج المحاسبية بما يخدم سوق العمل، عدم استخدام التقنية بشكل جيد، استخدام أساليب تدريس تقليدية، وعدم وجود برنامج تدريب كجسر بين التخرج ومزاولة المهنة، ومن نتائج الدراسات أعلاه بالإضافة إلى دراسات أخرى لم نذكرها يمكن أن نخلص إلى أن التعليم المحاسبي في ليبيا يعاني من أوجه قصور عديدة، وأن هناك فجوة بين التطبيق والتعليم الأكاديمي (المرجع السابق، 2012).

1-3-1-5- المستوى المهني:-

تعود مهنة المحاسبة في شكلها الحديث إلى نهايات القرن التاسع عشر، مع تشكل مجموعة من المعاهد المحاسبية المتخصصة في كثير من دول العالم المتقدم مثل أمريكا، بريطانيا، أستراليا، فرنسا، وكندا، وبدون شك يوجد ارتباط مهم بين مهنة المحاسبة وبين شكل الأنظمة المحاسبية والممارسات المحاسبية السائدة (المرجع السابق)، "حيثُ أن حجم وعمر المحاسبة المهنية يمثلان عاملين من العوامل التي تظهر الاختلافات المحاسبية بين الدول، وكذلك يمكن إضافة قوة وتأثير المنظمات المهنية بالدولة، ومن الطبيعي أن تكون خصائص وحجم وقوة المنظمات المهنية، وكذلك درجة التنافس بين هذه المنظمات مرتبطة إلى حد

كبير بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية السائدة في كل دولة" (أبو زيد:2005، ص164).

ففي دول القانون العرفي، يترك المجال مفتوح للمهنة- ممثلة في المنظمات المهنية- بحيث تبذل جهودها وآراءها في سبيل حل المسائل والمشاكل المحاسبية أما بالنسبة لمصادر التمويل فنتوقع أن حملة الأسهم يكونون الأكثر ضغطاً، من أجل الحصول على معلومات مصدقة من قبل مراجعين خارجيين من ذوي الخبرة والموثوقية، أيضاً نوعية المعلومات التي يحتاجها حملة الأسهم تختلف عن تلك التي يحتاجها أصحاب الديون فهي معلومات تقوم على مفهوم العدالة والتي تحتاج إلى رأي مهني وخبرات لا تنشأ إلا في بيئة مهنية متطورة وعريقة (السويح، 2012)، لهذا تعتبر المحاسبة المهنية في ليبيا لاتزال في مراحل تطورها الأولى، وتأثيرها على تطور المحاسبة في ليبيا محدود جداً، ففي 20/ديسمبر/1973م صدر أول قانون لتنظيم مهنة المحاسبة في ليبيا، والذي ينص على تأسيس نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، هذه المحاولة كانت الأولى والأخيرة حتى الآن لتنظيم مهنة المحاسبة في ليبيا، ورغم مرور وقت طويل على تأسيسها إلا أنها لم تلعب أي دور واضح في تطوير أو تعديل النظام المحاسبي في ليبيا (أبوزيد، 2005).

"ونتيجة لظهور الحاجة لوضع نموذج محاسبي في مجال المحاسبة المالية يخدم غايات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البيئة الليبية كدولة نامية في الآونة الأخيرة، تم إصدار 29 معيار محاسبي ليبي، وهذا كان بمثابة المفاجئة للعديد من الأكاديميين والمهنيين، إذإن قرار وضع المعايير جاء في:2005/09/09م، وتم استكمال المعايير وعرضها في المؤتمر الوطني الأول للمحاسبة بتاريخ:2006/06/12م، وذلك من قبل النقابة العامة للمحاسبين، حيث استند في وضع هذه المعايير على معايير عربية ودولية، إلا أن هذه المعايير تطرح العديد من علامات الاستفهام، سواء من حيث المدة التي أنجزت خلالها أو من حيث مدى ملائمتها للبيئة المحاسبية في ليبيا" (سليمان وبومطاري:بدون تاريخ، ص7).

ونتيجة لغياب سياسة عامة واضحة المعالم والغايات في المجال المحاسبي ظهرت العديد من التراكمات السلبية نذكر منها ما يلي (الحصادي:2007، ص17):-

1- عدم التنسيق بين المتطلبات القانونية والتعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة لتحقيق غايات محددة مسبقاً.

2- إن غياب التنسيق أدى إلى أوضاع بيئية غير منتجة وغير قادرة على تطوير الفكر والعمل المحاسبي لتحقيق غايات منشودة.

3- إن غياب سياسة عامة أدى إلى تجاهل آليات مهمة في مجال الفكر والعمل المحاسبي لها آثار مهمة على التطور المستقبلي أسوة بتجارب الدول الأخرى، مثل بيئة مؤسساتية متوازنة في مجال وضع معايير للمحاسبة المالية.

وبالتالي فإن محاولة المهنة (ممثلة في النقابة) وضع معايير المحاسبة الليبية في نهاية عام 2006م، أدت إلى الوقوع في نفس الخطأ الذي وقع فيه المشرع عام 1953م، وهو الاجتهاد في المجال المحاسبي بمعزل عن الظروف البيئية المحيطة.

ويرى (السويح، 2012) أنه قد يكون أحد أهم الأسباب التي كانت وراء سوء وضع مهنة المحاسبة في ليبيا هو سيطرة الدولة لفترة طويلة على قطاع المراجعة، فعلى الرغم من وجود مكاتب المحاسبة والمراجعة منذ سنة 1973م، واستمرارها في العمل دون توقف ملحوظ، استمر ديوان المحاسبة والمراجعة في أخذ دور المراجع الخارجي لجميع الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة، وهي في الحقيقة تمثل الغالبية العظمى خلال فترة سيطرة الديوان على مهنة المراجعة تم تفويض عملية مراجعة الكثير من الشركات الليبية إلى مكاتب المراجعة الليبية ولكن ظل أداء هذه المكاتب رهين تعليمات وإرشادات الديوان دون وجود أي فرصة لتطوير الأداء (المرجع السابق، ص19-20).

ونتيجة لما تم مناقشته في المستويات سابقة الذكر وما اتصفت به البيئة المحاسبية الليبية من ضعف، " فان ذلك أدى إلى عدم موضوعية واتساق مخرجات النظام المحاسبي، والذي نتج عنه عدم القابلية للمقارنة

وانخفاض جودة المعلومات المحاسبية، كما أدى هذا التسيب المحاسبي إلى عدم إمكانية اختبار جودة وصحة الطرق والإجراءات المحاسبية والقوائم المالية أو عمليات المراجعة في ليبيا" (أبوزيد:2005، ص295).

1-3-2- دراسات السوق والمتعلقة بالمصارف التجارية الليبية :-

في هذا الجانب سيتم التطرق للدراسات في البيئة المحلية التي تناولت المصارف التجارية الليبية ومدى تلبية التقارير السنوية لهذه المصارف لمتطلبات سوق الأوراق المالية للوقوف على النتائج المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية لهذه المصارف واسس المحاسبة التي أعدت بموجبها التقارير السنوية لهذه المصارف، بالاضافة الى ملائمة المعلومات المحاسبية لتلك المصارف، ومدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير السنوية للمصارف التجارية، ومدى التزام تلك المصارف بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، بالاضافة الى مدى اتساق التقارير السنوية لتلك المصارف مع متطلبات سوق الأوراق المالية، بالاضافة الى الدراسات في البيئة العربية والأجنبية والتي تتناول أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعرض الدراسات التي تناولت قياس جودة الربح المحاسبي للتعبير عن جودة التقارير المالية وصولاً الى الدراسة التي تم الاعتماد عليها لاختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باعتبارها مقياساً لجودة التقارير المالية.

1-3-2-1- الدراسات في البيئة الليبية:-

1- دراسة (الفاخري،2007)

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى عدالة المعلومات الواردة بالقوائم المالية للمصارف التجارية الليبية، وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة مايلي:-

- أن المصارف التجارية الليبية لا تراعي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند اعداد القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي الى فقدان المعلومات المحاسبية المنشورة لاهميتها، وبالتالي عدم الاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

- لا تتلائم التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع احتياجات جميع مستخدميها، مما يعني تحيزها لفئات معينة من المستخدمين دون غيرها.

- الثبات في استخدام السياسات والطرق المحاسبية من سنة الى اخرى بما يمكن من اجراء المقارنة بين قوائمها. - على الرغم من اتباع المصارف الى اسس محددة في تقدير مخصص الديون المشكوك فيها إلا أن عدم الافصاح عن هذه التقديرات التي قد تطرأ عليها لا يفيد المستخدمين في معرفة مدى امكانية تحصيل الذمم المدينة.

- لاتشتمل التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية على ايضاحات كافية حول أهم بنود الميزانية أو قائمة الدخل الأمر الذي يؤثر سلباً على صدقية تلك التقارير.

- لا تلتزم المصارف التجارية بما نص عليه القانون رقم (1) لسنة 2005م، من وجوب نشر القوائم المالية خلال الأربعة شهور الأولى من السنة المالية اللاحقة، الأمر الذي لا يجعل من توقيت اصدارها ملائماً لمستخدميها ويرجع السبب في ذلك التأخير للتأخر في الانتهاء من عملية المراجعة للقوائم المالية.

2- دراسة (إسميو،2004)، نقلاً عن (الفاخري،2007).

تهدف هذه الدراسة للتوصل إلى معرفة مدى توفر الخصائص النوعية للبيانات والمعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير التي تعدها وتقدمها الأنظمة المحاسبية في الشركات العامة بمدينة بنغازي، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن معظم التقارير والقوائم المالية التي تعدها الشركات العاملة في نطاق مدينة بنغازي لا تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أهمية المعلومات المحاسبية المنشورة وعدم تقديمها في الوقت المناسب وبالتالي عدم الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

3- دراسة (الماقوري،2006)

وفقاً لهذه الدراسة نجد ان الهدف الرئيسي لها هو معرفة درجة استفادة مصرف ليبيا المركزي من الافصاح في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية، وانطلقت هذه الدراسة من فرضيات مفادها أن المصارف التجارية الليبية لا تقوم بالافصاح عن المعلومات والبيانات من وجهة نظر مصرف ليبيا المركزي، وأن مصرف ليبيا المركزي لايستفيد من المعلومات والبيانات المفصح عنها في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية، وأن هذه المعلومات لاتحتاج إلى تطوير بحيث تشمل المعلومات التي يمكن استخدامها في مجال تقدير التدفقات النقدية وتوصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية: أن المصارف التجارية في ليبيا تفصح عن البيانات والمعلومات المحاسبية التي تنشرها بالتقارير المالية السنوية بشكل مقبول، حيثُ تعطي صورة واضحة عن الأوضاع المالية للمصارف من حيثُ مؤشرات السيولة والربحية والمخاطر، بالاضافة الى عدم قيام المصارف التجارية بالافصاح عن مخاطر الائتمان المتعلقة بانشطتها خارج الميزانية والمتمثلة في الاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان، دون الأخذ في الاعتبار الالتزامات محتملة الدفع والتي يتطلب من المصارف معرفة تأثيرها على وضع السيولة، كما ان المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية للمصارف التجارية تتوفر بها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

4- دراسة (المصري،2005)

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى اعتماد متخذي القرارات الادارية على المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، وفي سبيل ذلك تم صياغة فرضيات الدراسة، واختبرت فرضيات الدراسة احصائياً وتوصلت الى نتيجة مفادها أن المعلومات المحاسبية المستخرجة من النظم المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية تعتبر ملائمة بشكل يلبي احتياجات اتخاذ القرارات الادارية، وانها توفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب وبالدقة المناسبة، ورأت الباحثة ان الوصول الى مثل هذه النتائج مرده يرجع الى اقتناع المسئولين في ادارات المصارف التجارية بالمعلومات المحاسبية المتوفرة حالياً، أو اعتقاد هؤلاء المسؤولين بأن ذكر العيوب بنظم المعلومات المحاسبية الموجودة بالمصارف قد يمس بسمعة المصرف.

5- دراسة (باشا،2009)

هدفت هذه الدراسة الى قياس مستوى الشفافية في التقارير المالية السنوية لمصرف الأمة (سابقاً) عن الفترة من (2004-2008)، وتم الاستعانة بمقياس (ستاندز أند بور) لقياس مستوى شفافية التقارير المالية المنشورة ومدى توفر متطلباتها في التقارير المالية وذلك بعد أن تم اجراء بعض التعديلات على هذا المؤشر بما يناسب البيئة المحلية من طرف الباحثة، وتوصلت هذه الدراسة الى نتيجة مفادها أنه لايوجد دليل لحوكمة المصارف لكي يلتزم به المصرف، بالاضافة الى عدم نشر المعلومات المتعلقة باتجاهات المصرف المستقبلية، وخاصة فيما يتعلق بالتنبؤ بحجم المنتجات من الخدمات المصرفية، والأرباح في المستقبل، كما لايقوم المصرف بنشر تقارير ربع سنوية.

6- دراسة (شادي،2008)

هدفت هذه الدراسة للاجابة عن التساؤل الآتي: هل التقارير المالية المنشورة من قبل المصارف التجارية تلبي احتياجات ومتطلبات سوق الأوراق المالية؟ وللاجابة على هذا التساؤل قام الباحث بتجميع بيانات

الدراسة من خلال الاطلاع المباشر على التقارير المالية المنشورة للمصارف محل الدراسة (مصرفي الصحارى وسوق الجمعة الأهلي) بالاضافة الى اجراء المقابلات الشخصية، وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها: وجود قصور من ناحية التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية، بالاضافة الى وجود قصور في الافصاح على بعض البنود المهمة للمستثر على الرغم من قيام المصارف بنشر الايضاحات المتممة للقوائم المالية، وافتقار المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للمصارف التجارية لخاصية الملائمة من حيث: عدم اعداد القوائم المالية بشكل متكامل، عدم نشر القوائم المالية في الوقت المناسب، كما ان التقارير المالية لاتساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، كما أنها لا تأخذ في الاعتبار احتياجات المستثمر.

7- دراسة (النويري،2011)

تناولت هذه الدراسة مدى التزام الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال بيان مدى استجابة هذه الشركات لتطبيق المعايير المحاسبية عند اعداد بياناتها المالية، وتم اختبار الفروض وتحليل بيانات الدراسة احصائياً والوصول الى نتيجة مفادها ان الشركات الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية غير ملتزمة التزاماً تاماً بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

1-3-2-2- الدراسات في البيئة العربية والأجنبية:-

1- دراسة (أبو الخير،2009)

هدفت هذه الدراسة لتحليل آثار معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية من خلال اختبار أثر تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول في رفع جودة التقارير المالية، وتتناول هذه الدراسة معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية كمحددات لجودة التقارير المالية، وتم استخدام معيار الانخفاض فى قيمة

الأصول كمتغير بديل يقيس جودة التقارير المالية وتتطرق هذه الدراسة لمفهوم الجودة في ضوء معايير المحاسبة الدولية فقط، حيثُ يفترض الباحث أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية مع ثبات العوامل الأخرى المرتبطة بالتقرير المالي يترتب عليها جودة عالية للتقارير المالية، وتم اختبار متغير جودة التقارير المالية لعينة مكونة من (57) شركة مساهمة مصرية مدرجة في سوق المال المصري، وأوضحت النتائج أن جودة التقارير المالية للشركات التي تطبق معيار الانخفاض في قيمة الأصول أعلى من جودة التقارير المالية للشركات التي لا تطبق معيار الانخفاض في قيمة الأصول.

2- دراسة (Gassen and Sellhorn,2006)

تهدف هذه الدراسة لاختبار جودة التقارير المالية الناتجة عن تطبيق الشركات الألمانية لمعايير المحاسبة الدولية وأوضحت الدراسة أنه، على الرغم من أن التشريع الأوربي الصادر عام 2002م، والملزم للشركات القابضة الأوروبية أو المسجلة في أسواق دول تابعة للاتحاد الأوروبي أن تعد قوائمها المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية اعتباراً من عام 2005م، إلا أن معظم الشركات الألمانية كانت قد طبقت هذه المعايير بشكل اختياري قبل ذلك بفترة طويلة، وافترضت هذه الدراسة أن جودة معايير المحاسبة الدولية سوف يترتب عليها جودة عاليه للتقارير المالية وهذه الجودة سوف تنعكس في شكل التحسن في مستوى الإفصاح والشفافية الأمر الذي يقلل من درجه عدم تماثل المعلومات في السوق، واعتبرت الدراسة أن تخفيض عدم التماثل في تعاملات الأسواق الأوربية ينم عن جودة عالية للتقارير المالية التي تم إعدادها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، واعتمدت الدراسة على عدة مقاييس لعدم تماثل المعلومات وهى: المدى بين أسعار العروض وأسعار الطلبات، معدل دوران الأسهم، معدل تذبذب عوائد الأسهم، ودرجه اختلاف تنبؤات المحللين عن الأرباح الفعلية التي تعرضها القوائم المالية، وقد وجدت الدراسة أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية نتج عنه آثار سلبيه على مقاييس عدم تماثل المعلومات الأمر الذي يعنى أن التقارير المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، تتصف بجودة أعلى من غيرها (بخلاف معايير المحاسبة الأمريكية).

3- دراسة (إبراهيم،2009)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة للأصول الثابتة، ودراسة الأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية لشركات المقاولات والاستثمار العقاري، وقام الباحث بدراسة ميدانية لقياس مدى وجود علاقة سببية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية، عند قياس الربح المحاسبي، والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، واتضح من خلال التحليل الإحصائي وجود علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية، والعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي.

4- دراسة (صالح،2009)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في كل من قطاعي الخدمات المالية والمصارف في سوق الأوراق المالية المصري، وقام الباحث باختبار فرضيات الدراسة وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة تؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية (الملائمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة) للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والمصارف في سوق المال المصري، كما توصلت الدراسة إلى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية مقارنة بمعلومات التكلفة التاريخية لأنها تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر، كما أنها تسهل عملية تقييم الأداء في الماضي، والتنبؤات المستقبلية، وبشكل عام فان لمعايير القيمة العادلة أثر جيد على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ولكن أشترط الباحث توفر أسواق مالية فاعلة، والقوانين والتشريعات التي تساهم في ضبط أخلاقيات الإدارة.

5- دراسة (Hung,2001)

انطلقت هذه الدراسة من فرض أساسي هو أن الاستحقاق يحقق ملائمة أكبر للمعلومات المحاسبية، لكنه في نفس الوقت يتيح للإدارة التلاعب بالأرباح وبالتالي تناولت الدراسة مجموعة مكونة من إحدى عشر معيار دولي صادرة حتى عام 1993م، لدراسة أثر هذه المعايير على مدى ملائمة المعلومات المحاسبية لتحديد قيمة السهم، وتم التركيز على المعايير الإحدى عشر لأنها تعتبر تطبيق مباشر للاستحقاق المحاسبي حيث تتطلب هذه المعايير الاعتراف بالإيرادات والمصروفات في توقيت مختلف عن توقيت تحصيل قيمة الإيرادات ودفع قيمة المصروفات نقداً، ولم تعتبر الدراسة معايير المحاسبة محدد وحيد لملائمة المعلومات المحاسبية، بل أدخلت متغير آخر وهو مدي حماية المستثمرين وحملة الأسهم، هذا المتغير تم قياسه من خلال خمس نقاط تدل على تسهيل رقابة حملة الأسهم على مجلس الإدارة، وكذلك من خلال تصنيف الدول من حيث اعتمادها على قوانين تفصيلية خاصة في فرض آليات حوكمة الشركات أوعلى قوانين النظام العام، ففي النوع الأول من القوانين يكون لحملة الأسهم والمستثمرين الأولوية في فرض الرقابة على مجلس الإدارة، أما في النوع الثاني فإن الدولة تتدخل لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأطراف المهتمة بالشركة، وقد أسفرت النتائج عن الآتي: استخدام معايير المحاسبة الدولية في بيئة لا توفر حماية للمستثمرين وحملة الأسهم يؤثر سلباً على ملائمة المعلومات، كذلك فإن الدول التي توفر حماية كافية للمستثمرين وحملة الأسهم، ولكنها لا تطبق معايير المحاسبة الدولية المستخدمة في الدراسة، فإن الأثر على الملائمة فيها أيضاٍ كان سالباً، أما الدول التي توفر الحماية وتطبق معايير المحاسبة الدولية، فإن الأثر على ملائمة المعلومات المحاسبية كان ايجابياً.

6- دراسة (Barth,2005)

في هذه الدراسة تم اختبار خصائص الأرقام المحاسبية للشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية مقارنة بخصائص الأرقام المحاسبية للشركات التي لا تطبق معايير المحاسبة الدولية في كل من سويسرا والصين وألمانيا، وذلك للتحقق من جودة التقارير المالية التي تم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، كما تطرقت الدراسة إلى أثر اختلافات جودة التقارير المالية على تكلفة رأس المال، واعتمدت هذه الدراسة على عدة مقاييس لقياس خصائص المعلومات المحاسبية وهي: درجة إدارة الربح في القوائم المالية، والتي تم قياسها بمقياس الاعتراف الفوري بالخسائر، وملائمة الأرقام المحاسبية لتحديد قيمة السهم، وتوقعت الدراسة أن يصاحب تطبيق معايير المحاسبة الدولية مقدار أقل من الاستحقاق الاختياري المؤثر في صافى الربح واعتراف فوري بالخسائر غير المحققة، وأخيراً زيادة القوة التفسيرية للعلاقة بين الأرقام المحاسبية (الربح وحق الملكية) وأسعار الأسهم، كما توقعت الدراسة أن الآثار الايجابية للأرقام المحاسبية يصاحبها أيضاً انخفاض في تكلفة رأس المال بالنسبة لعينة الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية.

وأوضحت النتائج الإحصائية للدراسة أن معايير المحاسبة الدولية حسنت جودة التقارير المالية وخفضت تكلفة رأس المال بالنسبة للشركات المطبقة لها، وبالتحديد فإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية أوضح انخفاضاً في ممارسات إدارة الربح واعتراف فوري بالخسائر غير المحققة وعلاقة أقوى للأرقام المحاسبية بأسعار الأسهم. وقد حذرت الدراسة من الإفراط في الاعتماد على النتائج الإحصائية لها، لأن هذه النتائج محدودة بمعايير المحاسبة الدولية دون أن تتطرق إلى الاختلافات النظامية بين الدول التي شملتها الدراسة.

7- دراسة (Barua,2006)

في هذه الدراسة، تم تطوير مقياس لجودة الأرباح باستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، على النحو المحدد في البيان المفاهيمي للمحاسبة رقم 2، لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الصادر في عام 1980م، وقام الباحث باستخلاص مقياس لجودة الأرباح من خلال تحليل العوامل لخمسة عشر متغير من المتغيرات التي تمثل مختلف مكونات البعدين الرئيسيين لجودة الأرباح: الملائمة والموثوقية، ثم قام

الباحث باختبار صلاحية تركيبة جودة الأرباح، من خلال دراسة ما إذا كانت التركيبة تعكس الفائدة من القرار والتي يتم تفعيلها من ناحيتين: ملائمة القيمة، وتكلفة رأس المال، ثم تقديم الأدلة العملية التي تشير إلى أن تركيبة جودة الأرباح تعكس جدوى القرار للمستثمرين، الذي يتوافق مع تأكيدات مجلس معايير المحاسبة المالية أخيراً قام الباحث ببحث مدى صحة كل بعد في ضوء منفعة القرار المتخذ بناء على معلومة الأرباح، ونجد أن المستثمرين بشكل عام، يفضلون الملائمة بعد الموثوقية بالنسبة لمعلومة الأرباح، ومع ذلك فان هذه الدراسات لا تفرق بين الملائمة والموثوقية، أي لا تظهر بشكل واضحاً إذا تم أو لم يتم إجراء تعديلات في الأرقام المحاسبية بالإضافة إلى ذلك، قد لا تكون سوق الأوراق المالية فعالة تماماً، كما أن نتيجة أسعار السهم قد لا تمثل القيمة السوقية للشركة بشكل دقيق تماماً، إن نماذج الاستحقاق وملائمة القيمة في الأدب المحاسبي تركز على الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية لتقييم جودة التقارير المالية.

8- دراسة (van Beest et al,2009)

تهدف هذه الدراسة لتقديم أداة قياس يمكن من خلالها الحكم على جودة التقارير المالية، وذلك من خلال قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، على النحو المشار إليه في الإطارالمفاهيمي لإعداد التقارير المالية والمعد من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثون باستخدام بعض المقاييس –(21 مقياس)- التي تم من خلالها قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للحكم على جودة التقارير المالية لعدد (231) تقرير سنوي للشركات المدرجة في أسواق المال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وهولندا.

ولقد خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أداة القياس التي تم استخدامها يمكن الاعتماد عليها لقياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كمياً، وبالتالي الحكم على جودة التقارير المالية.

وبالتالي نجد أن هذه الدراسة طورت أداة تختبر وتقيم بصورة شاملة الجودة والمعلومات المالية وغير المالية في التقرير السنوي مع مراعاة جميع أبعاد فائدة القرار على النحو المحدد في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

1-3-3- نبذة عن سوق الأوراق المالية الليبي:-

بدأت أولى الخطوات حول الاهتمام بإنشاء سوق الأوراق المالية في ليبيا عام 1993م، عندما أقام مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية بجامعة قاريونس ندوة حول (دور المؤسسات والأسواق المالية في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي)، التي تم عقدها في مدينة بنغازي والتي أوصت بضرورة العمل على إقامة السوق وتعاونت كافة الجهات المختصة بالشؤون الاقتصادية والمالية في ليبيا لإنشاء سوق الأوراق المالية يناط به مهمة تعبئة المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل، من أجل تسريع وتيرة عجلة التنمية الاقتصادية، وتتويجاً لهذه الجهود صدر القانون رقم (1) لسنة 2004م، الذي تناولت المادة (58) منه النظام الأساسي لسوق الأوراق المالية، وحددت المادة (59) من نفس القانون الجهة التي تتولى الإشراف على أعمال السوق وغير ذلك من الأحكام المتعلقة بالسوق، وفي عام 2003م، صدر قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (242) لسنة 2003م، بإسناد مهمة إنشاء السوق إلى مصرف ليبيا المركزي، والذي نص على إن يسند إلى مصرف ليبيا المركزي إنشاء سوق للأوراق المالية ويعهد إليه لهذا الغرض ممارسة كافة الصلاحيات المنصوص عليها في المادتين (49) و (50) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (21) لسنة 2002م، وبعد مرور سنتين أوكلت مهمة إنشاء سوق الأوراق المالية إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة (سابقاً)، بموجب القرار رقم (105) لسنة 2005م، حيث نصت المادة رقم (1) منه على تبعية سوق الأوراق المالية إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة (سابقاً)، وإنشاء سوق الأوراق

المالية واتخاذ الترتيبات اللازمة للإشراف على إقامة هذه السوق، وتفعيل دورها وتنميتها بالشكل الطبيعي بما يساهم في تسهيل عملية تمويل الاستثمار والتسريع بعملية توسيع قاعدة الملكية من خلال الترويج لتبادل الأسهم والسندات، وألغت المادة (2) منه قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (242) لسنة 2003 بشأن تبعية السوق لمصرف ليبيا المركزي (المحمودي:2009، ص ص73-74).

وأوكلت مهمة إنشاء سوق الأوراق المالية إلى اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة (سابقاً) بموجب القرار رقم (105) لسنة 2005م، للمساهمة في تسهيل عملية تمويل الاستثمار والتسريع بعملية توسيع قاعدة الملكية وذلك حتى صدور قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (134) لسنة 2006م، بشأن إنشاء سوق الأوراق المالية وإصدار نظامه الأساسي، والذي يعد نقطة تحول هامة في تاريخ النظام المالي الليبي، ووفقاً لهذا القرار يقوم سوق الأوراق المالية الليبي من خلال القيد في الدفاتر أو القيد الالكتروني للشخص الطبيعي أو الاعتباري المرخص له من قبل السوق بممارسة أعمال الوساطة في الأوراق المالية، وفقاً لإحكام القانون التجاري وتعديلاته وأحكام النظام الأساسي الوارد بالقرار رقم (134) لسنة 2006م، مع تحديد العملية التي بموجبها تم تحديد صافي حقوق والتزامات أطراف عملية تداول الأوراق المالية وذلك بتسليم الأوراق مقابل سداد ثمنها في التاريخ المحدد للتسوية ونقل الملكية للأوراق محل العملية وذلك من خلال الإيداع المركزي، والقيد المركزي (المحمودي:2009، ص75).

بتاريخ:2008/04/03م، انطلق التداول الالكتروني والنظام الالكتروني للمقاصة والإيداع والقيد المركزي ونظام صندوق ضمان التسويات بعد أن تم ربط مقر السوق في بنغازي مع مقره بطرابلس ربطاً الكترونياً باستخدام الألياف البصرية وأيضاً بربط احتياطي باستخدام الأقمار الصناعية.

ويتمثل الغرض الرئيسي من إنشاء السوق القيام بتنظيم عمليات التداول وإجراء عمليات قيد الشركات وإيداع أوراقها المالية، من خلال تهيئة مناخ استثماري ليحقق مصلحة الاقتصاد الوطني ويشجع الاستثمار والنهوض بالوعي الاستثماري لدى كافة شرائح الليبيين، والمساهمة في تنفيذ برامج تمليك الوحدات

الاقتصادية العامة بما يساهم في توسيع قاعدة الملكية، بالإضافة إلى تنمية الروابط وعلاقات التعاون في ما بين الأسواق العربية والعالمية بما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني(www.lsm.ly).

1-3-4- نبذة عن المصارف التجارية محل الدراسة:-

1-3-4-1- مصرف السراي:-

تأسس المصرف بناءاً على أحكام القانون رقم (1) لسنة 1993م، وتعديلاته بشأن المصارف والنقد والإئتمان، وعلى أحكام القانون التجاري الليبي والقانون رقم (65) لسنة 1970م، وبناءاً على قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية (سابقاً) رقم (279) لسنة1424م، والذي يعطي للمصرف الاذن بمزاولة نشاطه في تقديم الخدمات المصرفية المختلفة داخل القطاع المصرفي الليبي، هذا وتم افتتح المصرف رسمياً بتاريخ:1997/10/10م، وبدأ نشاطه الفعلي بافتتاح أبوابه للمتعاملين معه بداية عام 1998م، تحت اسم مصرف طرابلس الأهلي، وتم تغيير اسم المصرف بناءاً على قرار الجمعية العمومية غير الاعتيادية في اجتماعها المنعقد بتاريخ:2007/6/6م، ليصبح اسم المصرف (مصرف السراي للتجارة والاستثمار)، وبموجب قرار السيد/ محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (59) لسنة 2007م، منح المصرف الاذن بمزاولة نشاطه كأحد المصارف التجارية داخل القطاع المصرفي الليبي، وبلغ عدد العاملين بالمصرف حتى تاريخ:2008/12/31م، (93) موظفاً.

أما بالنسبة لرأس مال المصرف فقد تم الاكتتاب بمبلغ وقدره (33,333,330.000 د.ل)، المدفوع منه حتى سنة 2008م، 19.9 مليون دينار ليبي، موزعاً على عدد (2,533 مساهم)، وبذلك أصبح المصرف ملكية مساهمة الأمر الذي ساهم في توسيع قاعدة الملكية.

1-3-4-2- مصرف الصحارى:-

تأسس مصرف الصحارى سنة 1994م، بلغ رأس مال المصرف المصرح به والمدفوع بالكامل حتى:2009/12/31م، 252 مليون دينار، في حين بلغ حجم النشاط (279,524,098.000 د.ل)، بينما بلغ عدد العاملين بالمصرف (1,525) موظف.

1-3-4-3- مصرف المتوسط:-

تأسس مصرف المتوسط سنة 1997م، تحت مسمى مصرف بنغازي الأهلي، ويتبع المؤسسة المصرفية الأهلية وهي مؤسسة مصرفية تابعة للدولة وخاضعة لرقابة مصرف ليبيا المركزي، وقد باشر المصرف اعماله في ذلك الوقت برأس مال مدفوع بلغ مليون دينار من إجمالي ما هو مصرح به والبالغ 3 مليون دينار في حينه، وفي أوائل سنة 2006م، قررت الجمعية العمومية الغير اعتيادية للمصرف تحويل المصرف إلى مؤسسة مصرفية مستقلة تحت مسمى مصرف المتوسط برأس مال مصرح به يبلغ 33 مليون دينار، بلغ رأس المال المدفوع حتى 2010/12/31م، (16,446,130.000 د.ل)، في حين بلغ حجم النشاط (7,674,305.000 د.ل).

1-3-4-4- مصرف الوحدة:-

تأسس مصرف الوحدة بتاريخ:1970/12/22م، نتيجة دمج خمسة مصارف تجارية في ذلك الوقت، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (153) لسنة 1970م، بشأن تأميم الحصص الأجنبية من المصارف التجارية وإعادة تنظيمها، بلغ رأس المال المدفوع حتى تاريخ:2009/12/31م، 108مليون دينار، في حين بلغ حجم النشاط (48,674,000.000 د.ل)، كما بلغ اجمالي عدد العاملين بالمصرف حتى تاريخ:2009/12/31م، (3,158) موظف.

1-3-4-5- مصرف التجارة والتنمية:-

تأسس مصرف التجارة والتنمية بتاريخ:1995/11/9م، طبقاً للقانون رقم (1) لسنة 1993م، بشأن المصارف والنقد والائتمان ووفقاً للآتي: 1. قرار أمين اللجنة الشعبية العام للتخطيط والمالية (سابقاً) رقم (234) لسنة 1423م، وقرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة (سابقاً) رقم (529) لسنة 1424م، وتم افتتاح المصرف رسمياً بتاريخ:1996/6/9م، وبلغ رأس المال المصرح به (44,510,334.000 د.ل) المدفوع منه حتى:2010/12/31م (50,000,000.000 د.ل)، بينما بلغ حجم نشاط المصرف (83,955,811.13د.ل) في حين بلغ عدد الموظفين بالمصرف (828) موظفاً موزعين على الادارة العامة وفروع المصرف.

1-3-4-6- مصرف الجمهورية:-

تأسس مصرف الجمهورية بناءاً على القرار الصادر بتاريخ:13/نوفمبر/1969م، والخاص بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالمصارف، والمعدل بالقانون رقم (66) لسنة 1970م، والمتعلق بنقل ملكية بعض أسهم المصارف للدولة، ونتيجة للتغيرات الأقتصادية في ليبيا وتنفيذاً للخطة الاستراتيجية المصاغة من قبل مصرف ليبيا المركزي، صدر القرار رقم (50) بتاريخ:8/أكتوبر/2007م، بشأن الإذن بدمج مصرفي الجمهورية والأمة في كيان مصرفي واحد تحت مسمى مصرف الجمهورية، حيثُ بدأ العمل فعليا لهذا الكيان المصرفي بداية الربع الثاني لسنة 2008م، بلغ رأس المال المدفوع حتى تاريخ:2009/12/31م، مليار دينار ليبي، في حين بلغ حجم النشاط (651,077,000.000 د.ل)، بينما بلغ عدد الموظفين (5,897) موظف.

1-3-4-7- المصرف التجاري الوطني:-

تأسس المصرف التجاري الوطني في شكل شركة مساهمة ليبية، ويخضع لأحكام قانون المصارف والقانون التجاري وتعديلاته، والقوانين المكملة لها، واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاها، بلغ رأس مال المصرف

المصرح به والمدفوع حتى:2009/12/31م، (500,000,000) مليون دينار، في حين بلغ حجم النشاط (210,801,379.000 د.ل).

2- الفصــل الثانـي

الجـــــــــــــــانـــــــب العمـــــــلـــــــــــي

2-1- المبحث الأول- القياس الكمي لجودة التقارير المالية والقياس الكمـي للخصائـــــــص النوعيـــــة للمعلومـــات المحاسبيـــــــــــة

2-2- المبحث الثاني- الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة واختبار الخصائـــــــص النوعيـــــــــة للمعلومـــات المحاسبيـــــــة

2-3- المبحث الثالث- النتـــــــــــــــائج والتوصيـــــــــــــات

2-1- المبحث الأول

القياس الكمي لجودة التقارير المالية والقياس الكمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

نظراً لصعوبة قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي يرجع السبب فيها الى صعوبة تحويل الخصائص النوعية بمفهومها الوارد بالاطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، الى مقاييس كمية، يمكن من خلالها الحكم على جودة التقارير المالية، فانه سيتم التطرق لمفهوم جودة التقارير المالية واساليب القياس العملي لمفهوم الجودة ووجهات النظر المختلفة في أساليب قياس الجودة وصولاً الى أسلوب القياس الذي سيستخدمه الباحث لاختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي، باعتبارها جوهر مفهوم جودة التقارير المالية.

2-1-1- مفهوم جودة التقارير المالية:-

ينطوى مفهوم جودة التقارير المالية على خصائص المعلومات المالية التى تتضمنها تلك التقارير، هذه الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات (IASB,1989)، "وفى الحقيقة فإن خصائص المعلومات المحاسبية التى أوردها الاطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، تشكل إطار عام لجودة التقارير المالية ومنها يحدد الباحثون المدخل المناسب لتحديد مفهوم الجودة" (أبو الخير:2009، ص15).

2-1-1-1- البدائل النظرية لتحديد مفهوم جودة التقارير المالية:-

استخدمت الدراسات المحاسبية مفاهيم عديدة للتعبيرعن جودة التقارير المالية، وذلك فى إطار الخصائص النوعية للمعلومات التى أوردها الاطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، فبعض الدراسات تناولها تحت مفهوم جودة المحاسبة، والبعض تناولها تحت مفهوم جودة معايير المحاسبة، وأخيراً فهناك من تناولها تحت مفهوم جودة الربح وسوف يناقش الباحث هذه البدائل فيما يلى.

أ- جودة المحاسبة وجودة التقارير المالية:-

تستخدم جودة المحاسبة أحياناً للتعبير عن جودة التقارير المالية التى تنتجها المهنة المحاسبية، "مع هذا فإن جودة المحاسبة هى مفهوم عريض يرتبط أساساً بالمهنة المحاسبية بدءاً من إعداد معايير المحاسبة والمراجعة، مروراً بالممارسة المهنية لإعداد ومراجعة القوائم المالية، وانتهاء بمنتج هذه العملية وهو التقرير المالى، ويستخدم بعض الباحثين مفهوم جودة المحاسبة فى الوقت الذى يركزون فيه على نطاق ضيق للجودة يرتبط ببعض المقاييس المحددة لجودة الربح، وبناءاً عليه فإن مصطلح جودة المحاسبة هو مصطلح عام يتسع أو يضيق حسب توجه الباحثين، ومع هذا تظل جودة منتج المحاسبة متمثلة فى جودة التقارير المالية" (أبو الخير:2009، ص15).

ب- جودة المعايير وجودة التقارير المالية:-

ترتبط جودة معايير المحاسبة بإنتاج معلومات نافعة لاتخاذ القرارات، وبالتالى فإن جودة معايير المحاسبة تتمثل فى قدرتها على إنتاج معلومات مالية موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات، واعتبرت جودة معايير المحاسبة تنعكس على جودة التقارير المالية، إلا أن (أبو الخير) يعتقد بأن جودة معايير المحاسبة هى شرط من مجموعة الشروط التى يتعين توفرها لتحقيق جودة التقارير المالية، باعتبار أن معايير المحاسبة تتيح قدراً من الحرية فى اختيار بدائل السياسات المحاسبية (أبو الخير، 2009).

ج- جودة الربح وجودة التقارير المالية:-

يوجد ما يشبه الإجماع بين الباحثين على أن جودة التقارير المالية تبدأ من جودة الربح، أو بعبارة أخرى فإن معظم الباحثين استخدموا لقياس جودة التقارير المالية، مقاييس مرتبطة بجودة الربح، وبعبارة ثالثة فإن جودة الربح تعنى جودة التقارير الماليةعلى سبيل المثال، طبقاً لدراسة (Schipper and Vincent,2003)، فإن جودة الربح هى مفهوم محدد لمفهوم عام هو جودة التقارير المالية (المرجع السابق، 2009).

2-1-2- إشكالية قياس جودة التقارير المالية:-

يرى (أبو الخير، 2009) أن قياس جودة التقارير المالية من خلال قياس جودة الربح هو المدخل الملائم لهذا الغرض لعدة أسباب، "السبب الأول أن الربح يعتبر هو صافى التدفق الذى تنتجه الموارد المتاحة للشركة، ومن ثم فإن إنتاج الربح يتوقف على حجم الموارد المتاحة والفرص الاقتصادية القائمة والظروف الاقتصادية المتوقعة، كما أنه يمثل فى نفس الوقت مدى نجاح الإدارة فى تشغيل الموارد المتاحة في الماضى، السبب الثانى أن الربح هو محصلة التغيرات التى تطرأ على الأصول والخصوم والتى تم الاعتراف بها فى شكل إيرادات ومصروفات، والمحصلة ينتج عنها الربح (أو الخسارة)، وبناءاً عليه فإن أخطاء القياس المحاسبي فى الأرباح تعتبر فى ذات الوقت أخطاء قياس فى الأصول /أو الخصوم المعروضة فى قائمة المركز المالى، وبالتالى فإن علاقات الربح بكل من التدفقات النقدية والتغير فى القيمة السوقية لحق الملكية تعتبر محل الاهتمام كمؤشرات على جودة الربح ومن ثم جودة التقرير المالى" (المرجع السابق، ص18)، وبالتالي فقد استخدمت أساليب قياس مختلفة لتقييم جودة التقارير المالية، ومن أكثر الأساليب التي تستخدم على نطاق واسع في الادب المحاسبي لتقييم جودة التقارير المالية مايلي:-

2-1-2-1- نماذج الاستحقاق:-

إن هذا النموذج يفترض إدارة الأرباح من طرف الإدارة وتعرف إدارة الأرباح على أنها وسيلة تتبعها إدارة المنشأة من أجل تغيير رقم أرباحها بما يحقق أغراض وأهداف خاصة للإدارة، مثل الوصول إلى مستوى

الربحية التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الخسائر للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات، وبالتالي فان عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب بالمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك ومن المفترض أن إدارة الأرباح تأثر سلباً على جودة التقارير المالية عن طريق الحد من فائدتها لاتخاذ القرارات، ونظراً لعدم قدرة المعايير المحاسبية لوحدها على مواجهة ممارسات الإدارة في التلاعب بالأرباح، خاصة بعد ما تسببت به من سقوط وإفلاس العديد من الشركات العملاقة مثل شركة (الانرون)، تم تفعيل ما يعرف بالحاكميه المؤسسية التي تعمل في تناسق وتكامل مع طرق اكتشاف إدارة الأرباح الأخرى للحد من هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على جودة أرباح المنشأة وأسعار أسهمها في أسواق المال، فمفهوم الحاكمية المؤسسية (حوكمة الشركات)، يشير إلى مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى(van 2009 Beest et al,).

ويرى (van Beest et al,2009) إن من أهم المزايا الرئيسية لاستخدام الاستحقاقات التقديرية لقياس إدارة الأرباح هي أنه يمكن احتسابها استناداً للتقرير السنوي بالإضافة إلى ذلك، عند استخدام نماذج الانحدار فمن الممكن دراسة مدى التأثير في المعلومات نتيجة لاستخدام الشركة لأسلوب إدارة الأرباح، الا أنه في الوجه المقابل يرى أن الصعوبة الرئيسية عند استخدام نماذج الاستحقاق، تتمثل في كيفية التمييز بين الاستحقاقات التقديرية وغير التقديرية، ولذلك فان النتائج المتعلقة بجودة معلومات التقارير المالية على أساس نماذج الاستحقاق لا تقدم دليلاً مباشراً وشاملاً بشأن جودة معلومات التقارير المالية وأبعادها من فائدة القرارات.

2-1-2-2- نماذج ملائمة القيمة:-

أما نماذج ملائمة القيمة فهي تقيس جودة المعلومات التقارير المالية عن طريق التركيز على الارتباط بين الأرقام المحاسبية وانعكاساتها في سوق الأوراق المالية سعر السهم يفترض أن يمثل القيمة السوقية للشركة، في حين تمثل الأرقام المحاسبية قيمة الشركة بناء على الإجراءات المحاسبية، عندما تكون كل المفاهيم مترابطة (بقوة) وبالتالي فان التغير في المعلومات المحاسبية تتوافق مع التغيرات في القيمة السوقية للشركة، وبالتالي فمن المفترض أن توفر الأرباح معلومات ملائمة ويمكن الاعتماد عليها والوثوق بها، كما يستخدم هذا النموذج لدراسة استمرارية الأرباح، والتنبؤ بها، ودراسة تقلباتها، وعناصر من جودة الأرباح وينصب تركيز نموذج ملائمة القيمة في الأدب المحاسبي على الملائمة والتمثيل الصادق (الموثوقية) بحيث يتماشى مع الإطار المفاهيمي، حيث أن هذه المفاهيم تعتبر من الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية (van Beest et al,2009).

وفي الختام فان نماذج الاستحقاق، ونماذج ملائمة القيمة يركزان فقط على المعلومات التي يفصح عنها في القوائم المالية لتقييم جودة التقارير المالية، وبالتالي فان الأبحاث التي تركز على عناصر محددة في التقرير السنوي والمتمثلة في المعلومات المالية فقط، ليست قادرة على تقييم جودة التقارير المالية بشكل شامل.

لهذا فان(van Beest et al,2009) يرى أن أداة القياس الشاملة لجودة التقارير المالية يجب أن تشمل على الأقل التقرير السنوي الشامل، بما في ذلك المعلومات غير المالية.

2-1-3- القياس الكمي للخصائص النوعية كأسلوب لتقييم جودة التقارير المالية:-

ويعتبر هذا الجزء هو صلب موضوع الجانب العملي لهذه الدراسة، حيثُ سيتم من خلاله استعراض أسلوب القياس الكمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على النحو المحدد في الاطار المفاهيمي لمجلس

معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والذي سيتم من خلاله إختبار فرضيات هذه الدراسة، ولقد استرشد الباحث بالمقاييس الواردة بدراسة (van Beest et al,2009)، والتي استخدمت مقياس من خمس نقاط لاختبار وتقييم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بما يتوافق مع متطلبات الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، مع تطوير هذه المقاييس في بعض النواحي لكي تتلائم مع البيئة المحلية، كما هو موضح بالملحق رقم (1)، وفيما يلي سيكتفي الباحث بالتطرق لمضمون ومحتوى الأسئلة (المقاييس)، باعتبار انه قد تم ذكر نص الأسئلة بالملحق رقم (1) للدراسة.

2-1-3-1- خاصية القابلية للفهم:-

لاختبار أول خاصية نوعية، والمتمثلة في خاصية القابلية للفهم، فان ذلك يتطلب أن تصنف المعلومات، وتعرض بوضوح وإيجاز، "وتتطلب خاصية القابلية للفهم أيضاً أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة بحيث تتيح للمستخدمين فهم معناها" (IASB:2008,P35).

لذلك سيقوم الباحث بقياس واختبارخاصية القابلية للفهم بخمسة أسئلة والتي تؤكد على الشفافية والوضوح في المعلومات المقدمة في التقرير السنوي.

السؤال الأول: إن المعلومات المصنفة والمبوبة تشير إلى تنظيم المعلومات الواردة في التقرير السنوي بشكل جيد، وبالتالي فانه إذا كان التقرير السنوي منظماً تنظيماً جيداً فان ذلك يسهل عملية الفهم من حيث البحث عن معلومات محددة.

والسؤال الثاني: يتعلق بالإفصاح عن المعلومات، وعلى وجه الخصوص الملاحظات على الميزانية العمومية و بيان الدخل، فهي تكون ذات قيمة من حيث شرح وتقديم المزيد من التوقعات والتنبؤات بأرقام الأرباح، **أما السؤال الثالث:** فيتعلق بوجود جداول أو رسوم إيضاحية والتي تعمل على تحسين الفهم من خلال توضيح العلاقات وضمان الإيجاز، أما**السؤال الرابع:** فهو يشير إلى ما إذا كان معد التقرير السنوي يجمع الكلمات والجمل التي من السهل أن تفهم، بالتالي سنجد أن القارئ من المرجح أن يفهم المحتوى كذلك

وأخيراً الخامس: باعتبار أن استخدام المصطلحات التقنية (التخصصية) أمر لا مفر منه، على سبيل المثال مصطلحات الصناعة أو القطاع ذات العلاقة، فان الأمر يتطلب أن يتم شرح وتفسير هذه المصطلحات في مسرد أو معجم لغوي لزيادة فهم المعلومات على اعتبار أن توضيحات المسرد اللغوي الخاص تساعد على زيادة فهم المعلومات.

2-1-3-2- خاصية الملائمة:-

يشار إلى خاصية الملائمة على أنها القدرة "على إحداث التغيير في القرارات المتخذة من قبل المستخدمين" (IASB:2008,P35)، من هذا المنطلق يرى الباحث أن خاصية الملائمة يمكن اختبارها باستخدام أربعة مقاييس في إشارة إلى القيمة التنبؤية والقيمة التوكيدية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن تعريف هذه الخاصية من منطلق جودة التقارير المالية محدود النطاق لأنه يستبعد المعلومات غير المالية، كما أنه يستبعد المعلومات المالية المتاحة للمستخدمين من التقرير السنوي مستقبلاً -على سبيل المثال المعاملات المستقبلية- ومن أجل تحسين وشمولية تقييم أداة الاختبار، فانه سيتم النظر الى القيمة التنبؤية من منظور أوسع بحيث تشمل المعلومات المالية وغير المالية.

وقام العديد من الباحثين بقياس خاصية القيمة التنبؤية من خلال توضيح مدى قدرة الأرباح في الماضي على التنبؤ بالأرباح في المستقبل، فالقيمة التنبؤية تشير صراحة إلى المعلومات المتعلقة بقدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية، "وتعتبر المعلومات حول ظاهرة اقتصادية ذات قيمة تنبؤية إذا كانت تحتوي على قيمة يمكن أن تستخدم كمدخل للعمليات التنبؤية من قبل مقدمي رؤوس الأموال لتكوين توقعاتهم الخاصة حول المستقبل" (IASB:2008,P36)، وتعتبر القيمة التنبؤية أهم مؤشر لخاصية الملائمة وسيتم قياس القيمة التنبؤية باستخدام ثلاثة مقاييس:

السؤال الأول: يختبر مدى تقديم التقارير السنوية للبيانات المستقبلية، فالبيانات المستقبلية عادة توضح توقعات الإدارة للسنوات المقبلة للشركة، لمقدمي رأس المال والمستخدمين الآخرين للتقرير السنوي وهذه

المعلومات تعتبر ذات أهمية لأن الإدارة تملك حق الوصول إلى المعلومات الخاصة بتوقعات الإنتاج، ونمو الأرباح وهذا الحق غير متوفر لأصحاب المصلحة (المستخدمين) الآخرين.

السؤال الثاني: يشير العنصر الثاني للاختبار إلى مدى إفصاح التقارير السنوية عن المعلومات غير المالية من حيث فرص العمل والمخاطر، ويرى الباحث أن تكامل المعلومات المالية عن طريق المعلومات غير المالية يعتبر أمراً ضرورياً، عند الحديث عن القيمة التنبؤية باعتبار أنه يمكن الحصول على المعرفة من الفرص التجارية والمخاطر، نظراً لأنها توفر نظرة شاملة للحالة المستقبلية المحتملة للمصرف.

السؤال الثالث: العنصر الثالث للاختبار يشير إلى مدى استخدام الشركة للقيمة العادلة، وكثيراً مايقال أن القيمة العادلة توفر للمحاسبة المزيد من المعلومات ذات الأهمية والملائمة، أكثر من التكلفة التاريخية لأنها تمثل القيمة الحالية للأصول، بدلاً من سعر الشراء وبالإضافة إلى ذلك، فإن كلاً من معايير المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية في الوقت الراهن تنظر في معايير جديدة للسماح بمزيد من محاسبة القيمة العادلة، لأنها تنظر للقيمة العادلة باعتبارها واحدة من أهم الأساليب لزيادة ملائمة معلومات التقارير المالية.

السؤال الرابع: بالإضافة إلى القيمة التنبؤية، فان القيمة التوكيدية (التغذية العكسية) تساهم في ملائمة معلومات التقارير المالية، فالمعلومات تعتبر ذات قيمة توكيدية "إذا كانت تؤدي إلى تأكيد أوتغيير التوقعات المبنية على عمليات التقييم السابقة سواء أن كان ذلك في الماضي أو في الحاضر" (IASB:2008,P36)، ويرى الباحث أن المعلومات في التقرير السنوي تتوفر بها خاصية التغذية العكسية عندما يتم التقرير سنوياً عن المعاملات أو الأحداث السابقة، وهذا سيساعدهم على تأكيد أو تغيير توقعاتهم، ولاسيما مناقشة وتحليل الإدارة للقوائم المالية حيث يتم استعراض جزء في التقرير السنوي من أجل الحصول على فكرة عن القيمة التنبؤية للمعلومات، لذلك فان هذا المقياس يبحث إلى أي مدى ذكرت نتائج توفر التغذية العكسية لمستخدمي التقرير السنوي حول أثر أحداث السوق المختلفة والصفقات الهامة (الكبيرة) على السعر السوقي لسهم المصرف المدرج في السوق ؟

2-1-3-3- خاصية الموثوقية:-

إن خاصية الموثوقية هي ثالث الخصائص النوعية الأساسية على النحو المبين في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ولكي تتوفر هذه الخاصية بالمعلومات المحاسبية يجب أن "تمثل هذه المعلومات الظواهر الاقتصادية بصدق، ولكي تتوفر خاصية الموثوقية بالمعلومات المحاسبية يجب أن تكون التقارير السنوية كاملة، محايدة، وخالية من الأخطاء المادية" (IASB:2008,P36)، فالظواهر الاقتصادية الممثلة في التقرير السنوي هي"الموارد الاقتصادية والالتزامات والمعاملات وغيرها من الأحداث والظروف التي تتغير" (IASB:2008,P48).

و يرى الباحث أن خاصية الموثوقية يمكن أن تقاس باستخدام أربعة مقاييس تشير إلى الخصائص الفرعية، وعلى الرغم من صعوبة قياس خاصية الموثوقية بشكل مباشر من خلال تقييم التقرير السنوي فقط، لأن المعلومات عن الأحداث الاقتصادية الفعلية تعتبر ضرورية لضمان الموثوقية، إلا أن الباحث يرى أن التقديرات والافتراضات التي تتوافق على نحو وثيق مع الأحداث الاقتصادية الكامنة وراءها تعزز خاصية الموثوقية، وكذلك فإن إتباع المعايير يعزز خاصية الموثوقية، لذلك قام الباحث بالتركيز على البنود الواردة في التقرير السنوي التي تزيد من احتمال تمثيل المعلومات بصدق، على الرغم من أن هذه البنود لا تشير دائماً بشكل مباشر إلى مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً أو المعايير الدولية، ومع ذلك فانه يرى أنها تقدم مقياساً غير مباشر للتمثيل الصادق أي بمعنى آخر فإنها تشير إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية معدة وفقاً لمعايير محاسبة معينة.

وفيما يلي عرض للأسئلة التي سيتم استخدمها لاختبار خاصية الموثوقية:-

السؤال الأول: يشير السؤال الأول الى خاصية الحياد (أي خلو المعلومات من أي تحيز)، ولايمكن أن يكون التقرير السنوي خالياً تماماً من أي تحيز، لأن الأحداث الاقتصادية الواردة في التقارير السنوية تقاس في ظل ظروف عدم التأكد، بالإضافة إلى أن التقرير السنوي يحتوي على العديد من الافتراضات والتقديرات، إلا أن

تحقيق مستوى معين من الدقة يعد أمراً ضرورياً عند إعداد التقارير المالية، بحيث تصبح المعلومات مفيدة لعملية اتخاذ القرار، ويحدث ذلك عندما يقدم التقرير السنوي حجج ومبررات وتفسيرات محددة لكي تدعم التقديرات الواردة في التقرير السنوي، لأن استناد التقديرات والافتراضات المحاسبية إلى حجج صحيحة وراسخة ومنصوص عليها في علم المحاسبة يؤدي إلى استخدام مبادئ (أساليب قياس) تزيد من احتمال أن نفهم تماماً معدي أسلوب القياس، وهذا سوف يقلل من احتمال وجود أخطاء مادية غير متعمدة في التقرير السنوي. وعلاوة على ذلك، عندما تكون المبادئ المحاسبية (أساليب القياس) موصوفة بوضوح وقائمة على أسس سليمة، فان ذلك يزيد من احتمال الوصول إلى توافق في الآراء واكتشاف الأخطاء من قبل مستخدم التقرير المالي وكذلك الأمر بالنسبة للمراجع.

ولذلك، فإن الباحث يرى أنه من المهم دراسة وفحص الحجج والأسباب المقدمة للتقديرات المختلفة والافتراضات الواردة في التقرير السنوي، فإذا قدمت حجج صالحة للافتراضات والتقديرات، فمن المرجح أن تمثل الظواهر الاقتصادية دون تحيز.

السؤال الثاني: أن المقصود بخاصية الحياد، المفهوم الفرعي الثالث لخاصية الموثوقية "عدم وجود تحيز يهدف إلى تحقيق نتيجة محددة سلفاً أوالحث على سلوك معين، فالمعلومات المحايدة لا لون لها ولا صورة تتصل بالتأثير على السلوك في اتجاه معين" (IASB:2008,P37)، ويشير الباحث هنا إلى ضرورة التوازن بين خاصيتي الحياد والموضوعية، فالحياد يشير إلى نية المعد، وبالتالي يجب أن يسعى المعد لتحقيق هدف عرض الأحداث بشكل موضوعي بدلاً من التركيز فقط على الأحداث الإيجابية التي تحدث من دون الإشارة إلى الأحداث السلبية لذلك فان السؤال الثاني يختبر إلى أي مدى يقوم المصرف بمناقشة النتائج السنوية في تقريره السنوي بحيثُ يسلط الضوء على الأحداث الايجابية فضلاً عن الأحداث السلبية ؟.

السؤال الثالث: أما السؤال الثالث لخاصية الموثوقية فهو يشير إلى تقرير المراجع الخارجي للحسابات غير المتحفظ (تقرير نظيف)، فلقد درس مختلف الباحثون تأثير عملية المراجعة وتقرير المراجع الخارجي على

القيمة الاقتصادية للشركة، وخلص هؤلاء الباحثون إلى أن تقرير مراجعي الحسابات يضيف قيمة للمعلومات الواردة في التقارير المالية من خلال توفير ضمانات وتأكيدات معقولة حول مدى تمثيل التقرير السنوي للظواهر الاقتصادية بصدق وعدالة، ويرى الباحث أن التقرير غير المتحفظ (النظيف) هو شرط ضروري، لتصور معلومات تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها أوممثلة بصدق.

السؤال الرابع: وأخيراً، هناك عامل مهم على نحو متزايد في التقرير السنوي متصل بخاصية الموثوقية وهو بيان حوكمة الشركات، ويمكن تعريف حوكمة الشركات على أنها "مجموعة من الآليات في شكل إجراءات وأساليب لادارة الشركة وتوجيه نشاطاتها بما يؤدي إلى ضمان تطوير الآداء والافصاح والشفافية والمساءلة، ومن ثم تعظيم حقوق المساهمين على المدى البعيد، بالاضافة إلى مراعاة حقوق ومصالح الأطراف الأخرى ذات الصلة بالمشروع" (حسانين:2009، ص ص16-17)، وقام العديد من الباحثين بدراسة العلاقة بين جودة التقارير المالية وإدارة الشركات والرقابة الداخلية والتلاعب بالأرباح، ووجدوا أن سوء الإدارة وسوء إجراءات الرقابة الداخلية يقلل من جودة التقارير المالية، وبالتالي فان حوكمة الشركات تضيف قيمة للمعلومات لمقدمي رؤوس الأموال، بشكل أكثر تحديداً، ومن هنا يرى الباحث أن حوكمة الشركات تزيد من احتمال أن تكون المعلومات ممثلة بصدق وموثوقه.

ويشير الباحث في هذا السياق إلى أنه من الممكن أن تتضمن أداة القياس أسئلة عن مدى إفصاح التقرير السنوي عن كل من (الأحداث المحتملة وغير المؤكدة، والارتباطات المالية الحالية والمستقبلية للمصرف، بالإضافة إلى الأرباح والخسائر محتملة الحدوث) في إشارة إلى خاصية التمثيل الصادق، وسؤالاً عن ما إذا كانت القوائم المالية تحتوي على مخصصات واحتياطيات تم احتسابها استناداً لمبدأ الحيطة والحذر، إلا أنه لم يقوم بإدراج هذه الأسئلة لاختبار خاصية التمثيل الصادق لأن الإجابة على هذه الأسئلة تكون إما بالإيجاب أو النفي، وبالتالي سوف لن يتم تضمين هذه الأسئلة كمقياس لخاصية الموثوقية بهذه الدراسة.

2-1-3-4- خاصية القابلية للمقارنة:-

لاختبارخاصية القابلية للمقارنة، والتي "هي عبارة عن نوعية المعلومات التي تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية" (IASB:2008,P39)، فانه ينبغي أن يتم تقديم الحالات المتشابهة مع بعضها البعض، في حين ينبغي تقديم الحالات المختلفة بطريقة مختلفة(van Beest et al:2009,p14)، ويمكن اختبار خاصية القابلية للمقارنة باستخدام 6 أسئلة، منها 4 أسئلة تشير إلى الاتساق (الثبات) في استخدام نفس السياسات المحاسبية والإجراءات من فترة لأخرى داخل الشركة، وتم استخدام سؤالين لقياس خاصية القابلية للمقارنة للشركات في فترة واحدة، وتشمل القابلية للمقارنة (الاتساق) والذي يشير "إلى استخدام نفس السياسات والإجراءات المحاسبية، سواء من فترة لأخرى داخل المنشأة الواحدة أو في فترة واحدة بين الشركات" (IASB:2008,P39)، ووفقاً إلى الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فانه يتعين على الشركات السعي من أجل تحقيق خاصية القابلية للمقارنة من خلال الاتساق، وتفعيل الاتساق في إشارة إلى التعامل في ظل ظروف عدم التأكد.

إن المعلومات الجديدة، والقواعد واللوائح العامة تسبب في تغيير الشركات لتقديراتها وأحكامها وسياساتها المحاسبية فعلى سبيل المثال، إذا توفرت معلومات جديدة تشجع على إعادة النظر في العمر الإنتاجي المتوقع لأصول معينة، فان هذا يؤدي إلى التغيير في التقديرات، وبالإضافة إلى ذلك، فان العديد من الشركات المدرجة في الأسواق المالية في الاتحاد الأوروبي قامت بالتغيير، من تبني المبادئ المحاسبة المقبولة عموماً ومحلياً إلى تبني المعايير الدولية في عام 2005م، ونتيجة للقواعد والتشريعات الجديدة من حيث الاتساق، فمن المهم أن تقوم هذه الشركات بتوضيح أثر هذه التغييرات على النتائج السابقة، فالمقارنة بين الأرباح مهمة في تقييم أداء الشركة بشكل ثابت على مرالزمن فإذا كانت الشركة قد قامت بتغيير التقديرات والإجراءات، أو السياسات المحاسبية فإن ذلك يتطلب تعديل أرباح السنوات السابقة من أجل معرفة أثر التغيير على النتائج السابقة، وبالتالي فان **السؤال الأول:** يشير إلى أي مدى توضح الملاحظات المرفقة

بالقوائم المالية للمصرف الأثر الناتج عن التغير في السياسات المحاسبية؟، أما **السؤال الثاني:** فهو يشير إلى أي مدى توضح الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية الأثر الناتج عن التعديل في احتساب التقديرات المحاسبية؟، كما أن المقارنة بين أرقام الأرباح مهمة في تقييم الأداء مع مرور الوقت، فإذا قامت الشركة بالتغيير في التقديرات والأحكام، أو السياسات المحاسبية فانه قد تعدل أرباح السنوات السابقة، ولذلك فان **السؤال الثالث:** يشير إلى أي مدى يقوم المصرف بالتعديل في الأرقام المحاسبية للفترات السابقة نتيجة للتغير في السياسات المحاسبية أو التعديل في التقديرات المحاسبية ؟.

بالإضافة إلى ذلك فان الاتساق يشير إلى استخدام نفس الإجراءات المحاسبية كل عام، وينبغي أن تكون أرقام هذا العام قابلة للمقارنة مع أرقام السنوات السابقة، فعندما توفر الشركة عرضاً عاماً تقارن فيه بين نتائج السنوات المختلفة، حتى عندما لا توجد تغيرات حدثت في التقديرات والأحكام و السياسات المحاسبية فان هذا يؤدي إلى تحسين قابلية المقارنة بين معلومات التقارير المالية، ولذلك فان **السؤال الرابع:** يشير إلى أي مدى يوفر المصرف مقارنة بين النتائج المحاسبية للفترة الحالية مع الفترات السابقة ؟

أما **السؤال الخامس:** يشير إلى أن خاصية القابلية للمقارنة لاتشير فقط إلى مدى الاتساق في استخدام إجراءات المحاسبة، من قبل شركة واحدة، بل تشير أيضاً إلى قابلية المقارنة بين مختلف الشركات، من خلال المقارنة بين التقارير السنوية لمختلف الشركات، والسياسات المحاسبية المتبعة، وهيكل التقرير السنوي، وشرح المعاملات وغيرها من الأحداث ذات الأهمية، أخيراً **السؤال السادس:** يشير إلى أنه بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تكون النسب والأرقام القياسية مفيدة عند مقارنة أداء الشركات.

ومن الممكن أن تتضمن أداة القياس سؤالاً، عن ما إذا كان التقرير السنوي يفصح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للمصرف للحكم على مدى توفر خاصية القابلية للمقارنة بين القوائم المالية لمختلف القوائم المالية للمصارف محل الدراسة، إلا أن الإجابة على هذا السؤال إما أن تكون بالإيجاب أو بالنفي، لذالك لم يتم إدراج هذا السؤال بأداة القياس لهذه الدراسة.

2-1-3-1-5- خاصية التوقيت المناسب:-

تشير خاصية التوقيت المناسب في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، " إلى أن تكون المعلومات متاحة لصناع القرار في الوقت المناسب قبل أن تفقد المعلومات قدرتها في التأثير على القرار" (IASB:2008,P40)، فالتوقيت المناسب يشير إلى الوقت المستغرق للكشف عن المعلومات ذات الصلة بالقرار والتي ترتبط بفائدة القرار، ويرى الباحث أن يتم قياس خاصية التوقيت المناسب باستخدام مقياس خماسي لعدد الأشهر بين نهاية العام وتوقيع المراجع الخارجي على التقارير المالية وإبداء رأيه فيها، وتحسب الدرجة على أساس عدد تلك الأشهر، باعتبار أن أقصى حد للمدة 6 أشهر من تاريخ نهاية السنة المالية وفقاً لأحكام المادة (516) من القانون التجاري الليبي يجب نشر القوائم المالية للمصرف بعد انتهاء السنة المالية بأربعة أشهر ويجوز أن ينص عقد التأسيس على فترة أطول شرط أن لاتتجاوز 6 أشهر.

2-2- المبحث الثاني

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة واختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

2-2-1- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:-

لتحقيق أهداف وفرضيات الدراسة وتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من مفردات مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Packagefor Social Sciences) والتي يرمز لها إختصاراً بالرمز (SPSS) الإصدار 17.

وينقسم علم الاحصاء الى قسمين رئيسيين، الإحصاء الوصفي، وفيه يتم وصف الظواهر المختلفة محل الاهتمام، وجمع البيانات وعرضها في شكل جدولي، أو بياني من ناحية، وحساب المؤشرات الإحصائية التي تدلنا على طبيعة البيانات من ناحية أخرى، أما النوع الأخر وهو الإحصاء الإستدلالي فيستند على فكرة اختيار جزء من المجتمع يسمى عينة بطريقة علمية مناسبة، بغرض استخدام بيانات هذه العينة في التوصل إلى نتائج، يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة.

وتعد هذه الدراسة من النوع الوصفي التحليلي حيث أن الباحث إعتمد أسلوب الحصر الشامل في جمع البيانات، أي أخذ كافة البيانات عن كل المصارف المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي بحدود الدراسة الزمنية، وبالتالي إستخدم الباحث مقياس من مقاييس النزعة المركزية وهو الوسط الحسابي، ومقياس من مقاييس التشتت وهو الإنحراف المعياري، واستخدام إختبارF لإيجاد الفروق بين المصارف، كما أن الباحث استبعد إستخدام إختبارات الإستدلال الإحصائي مثل إختبار t ، واختبار z ، على إعتبار أن الباحث لم يستخدم أسلوب المعاينة الذي من خلاله يتم تعميم النتائج من العينة على المجتمع ككل (خيري:1997، ص ص195-200).

2-2-1-1- قبول ورفض الفرضيات:-

يتم احتساب مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية المدرجة باستخدام المعادلة التالية:-

أ- مستوى توفر الخاصية النوعية الأساسية = مجموع درجات الاجابة عن الأسئلة التي تمثل الخصائص النوعية الفرعية للخاصية الأساسية مقسوماً على عدد الأسئلة الفرعية للخاصية النوعية مضروباً في 100.

ب- مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة، وفقاً للاطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) = مستوى توفر الخصائص النوعية الاساسية مقسوماً على عدد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

وتم تقييم مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لقبول أو رفض فرضيات الدراسة على النحو التالي:-

1- من 1% إلى 49% "مستوى متدني".

2- من 50% إلى 65% "مستوى مقبول".

3- مافوق 65% "مستوى جيد".

وحيثُ أن الأسئلة تم الاجابة عنها من خلال خمس خيارات لكل سؤال، كل خيار يعكس درجة معينة للاجابة (مقياس خماسي)، لذلك حددت منطقة القبول على الأساس التالي (من 50% فما فوق) باعتبار أن القبول يبدأ من منتصف المستوى للمقياس الخماسي، وتم وضع التقديرات من خلال الاستدلال بنموذج التقييم والتقديرات المتبع في الكليات والجامعات، والذي يعكس مستوى التحصيل العلمي لدى الطلاب، وتم تقسيم الجانب التحليلي للدراسة إلى جزئين رئيسيين:-

جزء يتناول اختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لكل مصرف تجاري على حده مدرج بسوق المال الليبي، وجزء يقتصر على أختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لجميع المصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي محل الدراسة، والجزء الأخير هو الذي سيتم الاستناد اليه في قبول أو رفض فرضيات الدراسة.

2-2-1-2- عيوب ومزايا أسلوب القياس المستخدم في الدراسة:-

يرى الباحث أن من اهم عيوب أسلوب القياس المستخدم في دراسته استخدام اسلوب التقدير الشخصي للاجابة على بعض التساؤلات التي استخدمت كمقاييس للخصائص النوعية، الا أنه في الوجه المقابل فان علم المحاسبة بطبيعته يندرج تحت سلسلة العلوم الانسانية والتي تختلف عن علوم الطبيعة في دقة نتائجها، فعلم المحاسبة أساساً قائم على الحكم الشخصي في العديد من أسس القياس، ومع ذلك يرى الباحث أن الاسلوب المستخدم في هذه الدراسة للقياس، يعد المحاولة الأولى حسب علمه لوضع مقاييس كمية يمكن من خلالها الحكم على مستوى توفر الخصائص النوعية بالمعلومات المحاسبية.

2-2-2- اختبار الخصائص النوعية لكل مصرف من المصارف التجارية المدرجة على حده:-

في هذه الجزئية من الجانب العملي سيتم أختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة لكل مصرف على حده، وذلك للوقوف على أثر ادراج المصارف التجارية بسوق المال الليبي، على مستوى توفر الخصائص النوعية وبالتالي على جودة التقارير المالية لتلك المصارف.

2-2-2-1- مصرف السراي:-

الجدول رقم (1.2) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف السراي

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	درجة الإجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	قبل الإدراج 2007	بعد الإدراج 2008	آخر تقرير سنوي		
1- خاصية القابلية للفهم:- س1- إلى أي مدى التقرير السنوي للمصرف قدم بشكل مدروس ودقيق وبطريقة منظمة ؟	2	2	-	2	0
س2- إلى أي مدى هي الملاحظات على الميزانية العمومية وبيان الدخل واضحة وبما فيه الكفاية ؟	2	2	-	2	0
س3- إلى أي مدى توجد رسوم بيانية وجداول توضح المعلومات المقدمة في التقرير السنوي؟	1	1	-	1	0
س4- إلى أي مدى استخدام اللغة والمصطلحات التقنية في التقرير السنوي يعتبر سهلا ؟	1	1	-	1	0
س5- ما هو حجم المسرد "المعجم" ؟	1	1	-	1	0
المتوسط الحسابي لخاصية القابلية للفهم	1.4	1.4	-	1.4	0
النسبة المئـــوية لخاصية القابلية للفهم	%28	%28	-	%28	

2- خاصية الملائمة:- س1- إلى أي مدى توجد معلوماتتطلعية "مستقبلية" في التقرير السنوي تساعد في تكوين التوقعات والتنبؤات بشأن مستقبل المصرف ؟	1	-	1	1	0
س2- إلى أي مدى توجد معلومات غير مالية في التقرير السنوي من حيثُ فرص العمل التجاري والمخاطرالتجارية تكمل المعلومات المالية ؟	1	-	1	1	0
س3- إلى أي مدى يستخدم المصرف القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية ؟	1	-	1	1	0
س4- إلى أي مدى ذكرت نتائج توفر التغذية العكسية لمستخدمي التقرير السنوي حول أثر أحداث السوق المختلفة والصفقات الهامة "الكبيرة" على السعر السوقي لسهم المصرف المدرج في السوق ؟	1	-	1	1	0
المتوسط الحسابي لخاصية الملائمة	1	-	1	1	0
النسبة المئويـــة لخاصية الملائمة	%20	-	%20	%20	
3- خاصية الموثوقية:- س1- إلى أي مدى الحجج والمبررات والتفسيرات والأسباب المقدمة صالحة وتدعم التقديرات الواردة في التقرير السنوي؟	0	-	0	0	0
س2- إلى أي مدى تكون قاعدة المصرف في اختيار بعض المبادئ والسياسات المحاسبية مبنية على حجج وأسباب صحيحة ؟	5	-	5	5	0
س3- إلى أي مدى يقوم المصرف بمناقشة النتائج السنوية في تقريره السنوي بحيثُ يسلط الضوء على الأحداث الايجابية فضلا عن الأحداث السلبية ؟	4	-	4	4	0
س4- أي نوع من أنواع تقارير المراجع الخارجي يتم تضمينه في التقرير السنوي للمصرف ؟	3.50	-	3	4	0.707
س5- إلى أي مدى يقوم المصرف بتقديم معلومات عن حوكمة الشركات في التقرير السنوي؟	1	-	1	1	0
المتوسط الحسابي لخاصية الموثوقية	2.7	-	2.6	2.8	0.14142
النسبة المئويـــة لخاصية الموثوقية	%54	-	%52	%56	
4- خاصية القابلية للمقارنة:- س1- إلى أي مدى الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية للمصرف توضح الأثر الناتج عن التغير في السياسات المحاسبية ؟	5	-	5	5	0
س2- إلى أي مدى توضح الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية الأثر الناتج عن التعديل في احتساب التقديرات المحاسبية ؟	3	-	3	3	0
س3- إلى أي مدى قام المصرف بتعديل في الأرقام المحاسبية في الفترات السابقة نتيجة للتغير في السياسات المحاسبية أو التعديل في التقديرات المحاسبية ؟	1	-	1	1	0
س4- إلى أي مدى يوفر المصرف مقارنة بين النتائج المحاسبية للفترة الحالية مع الفترات السابقة ؟	2	-	2	2	0
س5- إلى أي مدى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف متماثلة مع المعلومات التي تقدمها المصارف الأخرى ؟	5	-	5	5	0
س6- إلى أي مدى يقدم المصرف المؤشرات والأرقام والنسب المالية في التقرير السنوي؟	2.50	-	3	2	0.707

المتوسط الحسابي لخاصية القابلية للمقارنة	3	3.166	-	3.0833	0.11785
النسبة المئويـــة لخاصية القابلية للمقارنة	%60	%63.320	-	%61.66	
5- خاصية التوقيت المناسب:- س1- كم شهر يستغرقه المراجع الخارجي لتوقيع تقرير المراجعة بعد نهاية الفترة المالية ؟	3	1	-	2	1.414
المتوسط الحسابي لخاصية التوقيت المناسب	3	1	-	2	
النسبة المئويـــة لخاصية التوقيت المناسب	%60	%20	-	%40	
المتوسط الحسابي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	2.240	1.833	-	2.036	0.2781
النسبة المئويـــة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	%44.8	%36.660	-	%40.73	

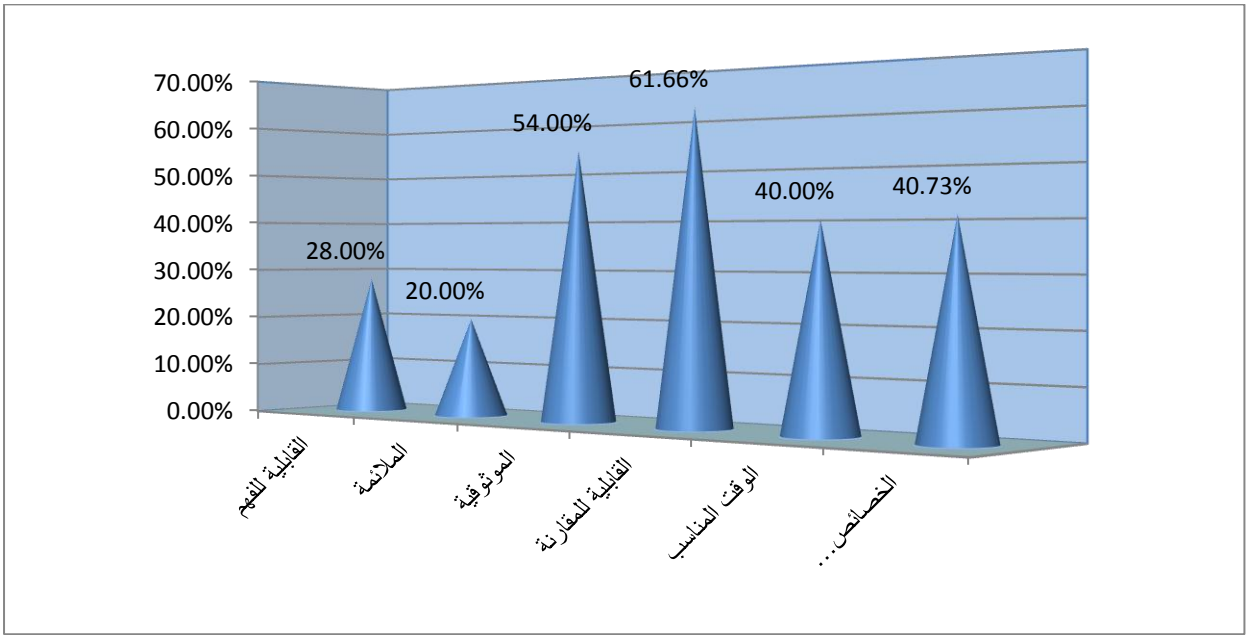

الشكل رقم (1.2) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف السراي

التحليل:-

1- خاصية القابلية للفهم:-

بالنظر إلى الجدول السابق رقم (1.2) يتضح أن مستوى توفر خاصية القابلية للفهم بالتقرير السنوي لسنة 2007 والمتعلق بمصرف السراي "قبل الإدراج" يساوي (28%)، وهو مستوى ضعيف جداً جاء كنتيجة لأن الملاحظات على قائمة الميزانية وبيان الدخل، جاءت كوصف مختصر من الصعب فهمه من طرف

المستخدم، بالإضافة لعدم وجود مسرد لغوي يوضح معنى المصطلحات المحاسبية بالقوائم المالية و أن الكثير من المصطلحات المحاسبية لا يمكن تفسيرها وبالنظر إلى مستوى خاصية القابلية للفهم في التقرير السنوي لسنة 2008 " بعد الإدراج" يتبين أنه لم يحدث أي تغيير يذكر على نفس المستوى بالسنة التي تسبق إدراج المصرف بسوق المال الليبي، وبالرجوع للشكل رقم (1.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للفهم بالتقارير السنوية لمصرف السراي بشكل عام يساوي (28%)، ويعد هذا المستوى ضعيف جداً مما يدل على تدني مستوى هذه الخاصية بالتقارير السنوية لمصرف السراي.

2- خاصية الملائمة:-

بالنظر إلى الجدول السابق رقم (1.2) يتضح أن مستوى توفر خاصية الملائمة بالتقرير السنوي لسنة 2007 والمتعلق بمصرف السراي "قبل الإدراج" يساوي (20%) وهو مستوى منخفض جداً، جاء كنتيجة لعدم وجود أي معلومات مستقبلية تساعد على تكوين التوقعات بشأن مستقبل المصرف، بالإضافة إلى عدم وجود معلومات غير مالية من حيثُ فرص العمل التجاري والمخاطر التجارية تكمل المعلومات المالية بالتقرير السنوي، واستخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الأصول بالمصرف، وعدم تطرق التقرير السنوي لأية نتائج توفر التغذية العكسية لمستخدم القوائم المالية حول أثر أحداث السوق المختلفة والصفقات الهامة على السعر السوقي لسهم المصرف التجاري المدرج بالسوق، وجاء مستوى توفر هذه الخاصية في التقرير السنوي لسنة 2008 "بعد الإدراج" مماثلاً لمستوى توفر الخاصية في سنة ما قبل الإدراج دون حدوث أي تغيرات تذكر، وبالرجوع للشكل رقم (1.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية الملائمة بالتقارير السنوية لمصرف السراي بشكل عام يساوي (20%)، ويعد هذا المستوى منخفض جداً مما يدل على تدني مستوى توفر هذه الخاصية في التقارير السنوية لمصرف السراي.

3- خاصية الموثوقية:-

بالنظر إلى الجدول السابق رقم (1.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية الموثوقية بالتقرير السنوي لسنة 2007 والمتعلق بمصرف السراي "قبل الإدراج" يساوي (56%)، وهو مستوى مقبول جاء كنتيجة لعدم وجود أي تغيرات في المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة من قبل المصرف، كما أن المصرف يناقش النتائج السنوية في التقرير السنوي بحيثُ يوازن بين الأحداث السلبية والايجابية، بالإضافة إلى احتواء التقرير السنوي على تقرير غير تحفظي من قبل المراجع الخارجي، إلا أنه في المقابل لم يتم وصف التقديرات المحاسبية أو تحديد الحجج والمبررات والتفسيرات لهذه التقديرات، بما في ذلك الصيغ والمعادلات المستخدمة لاحتسابها، بالإضافة إلى عدم وجود أي معلومات بالتقرير السنوي عن حوكمة الشركات، وفي سنة 2008 "بعد الإدراج" يتبين أن مستوى توفر خاصية الموثوقية قد انخفض بنسبة 0.04% والسبب في ذلك يرجع لاحتواء التقرير السنوي على تقرير تحفظي، وبالنظر للشكل رقم (1.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية الموثوقية بالتقارير السنوية لمصرف السراي بشكل عام يساوي (54%)، مما يدل على توفر خاصية الموثوقية بالتقارير السنوية لمصرف السراي بمستوى مقبول.

4- خاصية القابلية للمقارنة:-

بالنظر إلى الجدول السابق رقم (1.2) يتبين أن مستوى خاصية القابلية للمقارنة بالتقرير السنوي لسنة 2007 والمتعلق بمصرف السراي"قبل الإدراج" يساوي (60%) وهو مستوى مقبول جاء كنتيجة لعدم وجود تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المصرف، بالإضافة إلى تماثل المعلومات الواردة في التقرير السنوي مع المعلومات التي تقدمها المصارف التجارية الأخرى العاملة في القطاع من حيثُ السياسات المحاسبية وبنية التقارير المالية وشرح وتفسير الأحداث، بالإضافة إلى عدم وجود أي تعديلات في التقديرات المحاسبية، ولا وجود لأي تعديلات في الأرقام المحاسبية للفترات السابقة نتيجة للتغير في السياسات أو التقديرات المحاسبية، وفي المقابل يتبين أن المصرف يوفر من خلال تقريره السنوي مقارنة

بين النتائج المحاسبية للفترة الحالية مع فترة واحدة سابقة فقط، كما أنه يقدم القليل من المؤشرات والأرقام والنسب المالية في التقرير السنوي، وبالنظر إلى مستوى توفر هذه الخاصية في التقرير السنوي لسنة 2008 "بعد الإدراج" يتبين أنه ارتفع بنسبة (3.320%) ليصبح (63.320%) والسبب في هذا الارتفاع يرجع إلى تقديم المصرف إلى مؤشرات وأرقام ونسب مالية أكثرمن السنة التي سبقتها، وبالنظر للشكل رقم (1.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للمقارنة بالتقارير السنوية لمصرف السراي بشكل عام يساوي (61.66%)، مما يدل على توفر خاصية القابلية للمقارنة بالتقارير السنوية لمصرف السراي بمستوى مقبول.

5- خاصية التوقيت المناسب:-

بالنظر إلى الجدول السابق رقم (1.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية التوقيت المناسب بالتقرير السنوي لسنة 2007 والمتعلق بمصرف السراي"قبل الإدراج" يساوي (60%)، وهو مستوى مقبول جاء كنتيجة لقصر الفترة ما بين نهاية السنة المالية للمصرف وتوقيع المراجع الخارجي على تقريره والتي بلغت أكثر من سبعة أشهر، إلا أن مستوى هذه الخاصية انخفض في التقرير السنوي لسنة 2008 "بعد الإدراج" مقارنة بالسنة التي تسبقها بنسبة (40%) ليصبح (20%)، وذلك نتيجة لطول الفترة مابين انتهاء السنة المالية وتوقيع المراجع الخارجي على التقرير السنوي والتي بلغت سبعة عشر شهراً، وبالرجوع للشكل رقم (1.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية التوقيت المناسب بالتقارير السنوية لمصرف السراي يساوي (40%)، مما يدل على توفر خاصية التوقيت المناسب بمستوى متدني في التقارير السنوية لمصرف السراي.

6- التقييم العام للخصائص النوعية في مصرف السراي: بالنظر إلى الجدول السابق رقم (1.2) يتبين أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقرير السنوي لسنة 2007 "قبل الإدراج" يساوي (44.8%) بينما في سنة 2008 "بعد الإدراج" يساوي (36.660%)، ويعد هذا المستوى متدني

وجاء كنتيجة لطول الفترة الزمنية بين توقيع المراجع الخارجي على تقريره وانتهاء السنة المالية للمصرف، وبالرجوع للشكل رقم (1.2) يتبين أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير السنوية لمصرف السراي بشكل عام يساوي (40.73%) مما يدل على تدني مستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير السنوية لمصرف السراي، ومما سبق نستنتج رفض الفرضية (أ) المتفرعة من الفرضية الرئيسية (2)، باعتبار أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقرير المالي السنوي لمصرف السراي انخفض بعد الادراج.

2-2-2-2- مصرف الصحارى:-

الجدول رقم (2.2) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف الصحارى

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	درجة الإجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	قبل الإدراج 2007	بعد الإدراج 2008	آخر تقرير سنوي 2009		
1- خاصية القابلية للفهم:-					
س1- إلى أي مدى التقرير السنوي للمصرف قدم بشكل مدروس ودقيق وبطريقة منظمة ؟	1	1	1	1.00	0.000
س2- إلى أي مدى هي الملاحظات على الميزانية العمومية وبيان الدخل واضحة وبما فيه الكفاية ؟	2	2	3	2.33	0.577
س3- إلى أي مدى توجد رسوم بيانية وجداول توضح المعلومات المقدمة في التقرير السنوي؟	4	4	4	4.00	0.000
س4- إلى أي مدى استخدام اللغة والمصطلحات التقنية في التقرير السنوي يعتبر سهلا ؟	1	1	1	1.00	0.000
س5- ما هو حجم المسرد "المعجم" ؟	1	1	1	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية القابلية للفهم	1.8	1.8	2	1.8667	0.1154
النسبة المئـــوية لخاصية القابلية للفهم	%36	%36	%40	%37.33	
2- خاصية الملائمة:-					
س1- إلى أي مدى توجد معلوماتتطلعية "مستقبلية" في التقرير السنوي تساعد في تكوين التوقعات والتنبؤات بشأن مستقبل المصرف ؟	1	1	2	1.00	0.000
س2- إلى أي مدى توجد معلومات غير مالية في التقرير السنوي من حيثُ فرص العمل التجاري والمخاطرالتجارية تكمل المعلومات المالية ؟	1	1	1	1.00	0.000
س3- إلى أي مدى يستخدم المصرف القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية ؟	1	1	1	1.00	0.000
س4- إلى أي مدى ذكرت نتائج توفر التغذية العكسية لمستخدمي التقرير السنوي حول أثر أحداث السوق المختلفة والصفقات الهامة "الكبيرة" على السعر	1	1	1	1.00	0.000

السوقي لسهم المصرف المدرج في السوق ؟					
المتوسط الحسابي لخاصية الملائمة	1	1	1.250	1.0000	0.000
النسبة المئويـــة لخاصية الملائمة	%20	%20	%25	%21.66	
3- خاصية الموثوقية:- س1- إلى أي مدى الحجج والمبررات والتفسيرات والأسباب المقدمة صالحة وتدعم التقديرات الواردة في التقرير السنوي؟	0	0	0	0.00	0.000
س2- إلى أي مدى تكون قاعدة المصرف في اختيار بعض المبادئ والسياسات المحاسبية مبنية على حجج وأسباب صحيحة ؟	5	5	5	5.00	0.000
س3- إلى أي مدى يقوم المصرف بمناقشة النتائج السنوية في تقريره السنوي بحيثُ يسلط الضوء على الأحداث الايجابية فضلا عن الأحداث السلبية ؟	2	2	5	3.00	1.732
س4- أي نوع من أنواع تقارير المراجع الخارجي يتم تضمينه في التقرير السنوي للمصرف ؟	4	4	4	4.00	0.000
س5- إلى أي مدى يقوم المصرف بتقديم معلومات عن حوكمة الشركات في التقرير السنوي؟	1	1	1	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية الموثوقية	2.4	2.4	3	2.6000	0.3464
النسبة المئويـــة لخاصية الموثوقية	%48	%48	%60	%52	
4- خاصية القابلية للمقارنة:- س1- إلى أي مدى الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية للمصرف توضح الأثر الناتج عن التغير في السياسات المحاسبية ؟	5	5	5	5.00	0.000
س2- إلى أي مدى توضح الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية الأثر الناتج عن التعديل في احتساب التقديرات المحاسبية ؟	3	3	3	3.00	0.000
س3- إلى أي مدى قام المصرف بتعديل في الأرقام المحاسبية في الفترات السابقة نتيجة للتغير في السياسات المحاسبية أو التعديل في التقديرات المحاسبية ؟	1	1	1	1.00	0.000
س4- إلى أي مدى يوفر المصرف مقارنة بين النتائج المحاسبية للفترة الحالية مع الفترات السابقة ؟	2	2	2	2.00	0.000
س5- إلى أي مدى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف متماثلة مع المعلومات التي تقدمها المصارف الأخرى ؟	5	5	5	5.00	0.000
س6- إلى أي مدى يقدم المصرف المؤشرات والأرقام والنسب المالية في التقرير السنوي؟	1	1	1	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية القابلية للمقارنة	2.833	2.833	2.833	2.8333	0.000
النسبة المئويـــة لخاصية القابلية للمقارنة	%56.66	%56.66	%56.66	%56.66	
5- خاصية التوقيت المناسب:- س1- كم شهر يستغرقه المراجع الخارجي لتوقيع تقرير المراجعة بعد نهاية الفترة المالية ؟	4	4	2	3.33	1.155
المتوسط الحسابي لخاصية التوقيت المناسب	4	4	2	3.33	
النسبة المئويـــة لخاصية التوقيت المناسب	%80	%80	%20	%60	
المتوسط الحسابي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	2.406	2.406	2.216	2.342	0.1382
النسبة المئويـــة للخصائص النوعية للمعلومات	%48.12	%48.12	%44.32	%46.85	

					المحاسبية

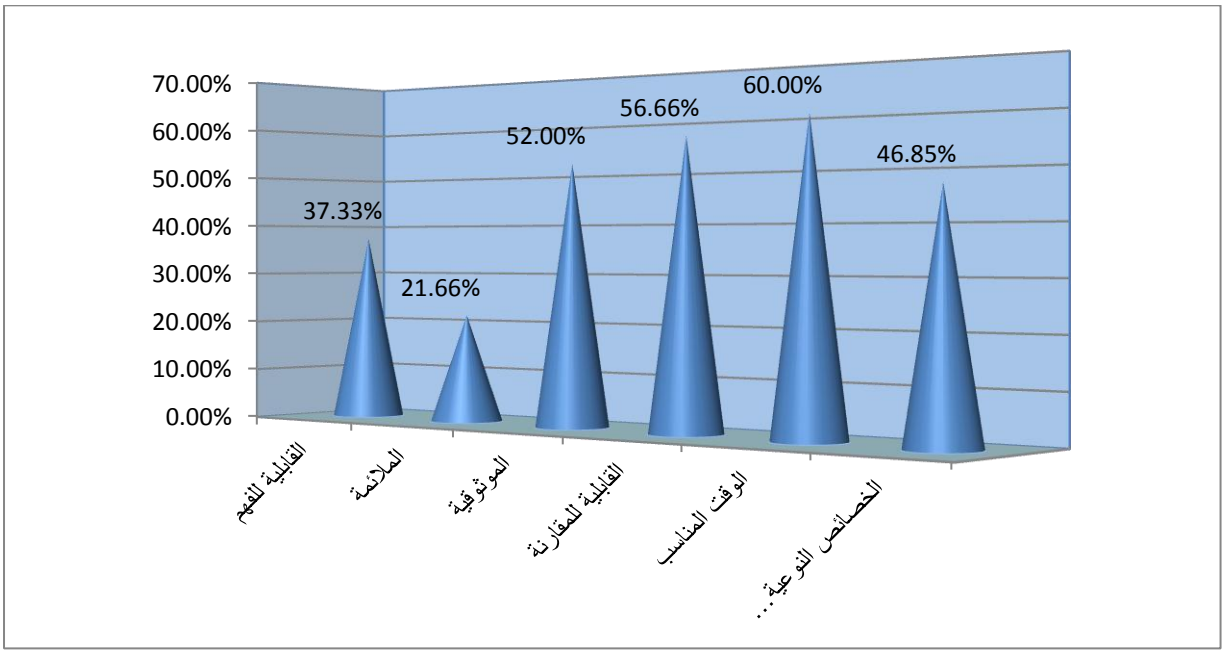

الشكل رقم (2.2) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف الصحاري

التحليل:-

1- خاصية القابلية للفهم:-

بالنظر إلى الجدول السابق رقم (2.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للفهم بالتقرير السنوي لسنة 2007 والمتعلق بمصرف الصحارى "قبل الإدراج" يساوي (36%) وهو مستوى متدني جاء كنتيجة لعدم وجود جدول لمحتويات التقرير السنوي، كما أن الملاحظات على الميزانية العمومية وبيان الدخل كانت مجرد وصف باختصار شديد ومن الصعب فهمه، بالإضافة إلى عدم وجود مسرد لغوي يوضح معنى المصطلحات المحاسبية المستخدمة في التقرير السنوي، إلا أنه في مقابل ذلك استخدمت الرسوم والجداول البيانية في التقرير السنوي بحيث توضح للمستخدم المعلومات المقدمة في التقرير السنوي، وفي سنة 2008 "بعد الإدراج" لم يحدث أي تغيير يذكر بمستوى توفر هذه الخاصية بالتقرير السنوي لهذه السنة، وفي سنة 2009 "آخر تقرير سنوي أمكن الحصول عليه" يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للفهم قد ارتفع بنسبة

(4%) ليصبح (40%) وكان ذلك نتيجة لان الملاحظات على قائمة الميزانية العمومية وبيان الدخل تفسر ما الذي سيحدث للمصرف، إلا أنه ومع ذلك يعتبر هذا المستوى منخفضاً، وبالرجوع للشكل رقم (2.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للفهم بالتقارير السنوية لمصرف الصحاري بشكل عام يساوي (37.33%)، مما يدل على انخفاض مستوى توفر هذه الخاصية بالتقارير السنوية لمصرف الصحارى.

2- خاصية الملائمة:-

بالنظر إلى الجدول السابق يتبين أن مستوى توفر خاصية الملائمة بالتقرير السنوي للمصرف لسنة 2007 والمتعلق بمصرف الصحارى "قبل الإدراج" يساوي (20%) وهو مستوى متدني جاء كنتيجة لعدم وجود معلومات مستقبلية في التقرير السنوي تساعد في تكوين التوقعات بشأن مستقبل المصرف، كما أنه لاتوجد بالتقرير السنوي معلومات غير مالية من حيثُ فرص العمل التجاري والمخاطر التجارية مكملة للمعلومات المالية، وأن المصرف يستخدم مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الأصول، كما أنه لم تذكر أي نتائج توفر التغذية العكسية لمستخدم التقرير السنوي حول أثر أحداث السوق المختلفة على السعر السوقي لسهم المصرف المدرج في السوق، وفي سنة 2008 "بعد الإدراج" يتبين أن مستوى توفر هذه الخاصية كان مساوياً للسنة التي سبقته، ولم يحدث أي تغير به إلا أنه في سنة 2009 "آخر تقرير سنوي امكن الحصول عليه" يتبين أن مستوى توفر هذه الخاصية بالتقرير السنوي ارتفع بنسبة (5%) ليصبح (25%) وعلى الرغم من أن السبب في هذا الارتفاع راجع إلى وجود القليل من المعلومات غير المالية والمفيدة لتكوين توقعات بشأن المصرف إلا انه ومع ذلك يعتبر مستوى توفر هذه الخاصية متدنياً، وبالرجوع للشكل رقم (2.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية الملائمة بالتقارير السنوية لمصرف الصحارى بشكل عام يساوي (21.66%)، ويعد هذا المستوى متدني مما يدل على عدم توفر هذه الخاصية في التقارير السنوية لمصرف الصحارى بمستوى مقبول.

3- خاصية الموثوقية:-

بالنظر إلى الجدول السابق يتبين أن مستوى توفر خاصية الموثوقية في التقرير السنوي لسنة 2007 والمتعلق بمصرف الصحارى"قبل الادراج" يساوي (48%) وهو مستوى متدني جاء نتيجة لعدم وجود أي مبررات أو حجج أو أسباب صالحة وتدعم التقديرات المحاسبية بالقوائم المالية للمصرف، وتأكيد المصرف على الأحداث الايجابية أثناء مناقشته لنتائجه السنوية في تقريره السنوي، بالاضافة لعدم تقديم المصرف لمعلومات عن حوكمة الشركات بتقريره السنوي، إلا أنه في المقابل لاتوجد أي تغيرات في المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة من قبل المصرف في إعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى احتواء التقرير السنوي على تقرير مراجع خارجي غير تحفظي، وفي سنة 2008 "بعد الادراج" بقي مستوى توفر هذه الخاصية بالتقرير السنوي على حاله دون أي تغير، غير أنه في سنة 2009 "آخر تقرير سنوي أمكن الحصول عليه" ارتفع هذا المستوى بنسبة (12%) ليصبح (60%) وهو مستوى مقبول جاء نتيجة لموازنة المصرف بين الأحداث الايجابية والسلبية التي حدثت بالمصرف وقام بتفسير تأثير هذه الأحداث على القوائم المالية للمصرف أثناء مناقشته لنتائجه السنوية بالتقرير السنوي، وبالنظر للشكل رقم (2.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية الموثوقية بالتقارير السنوية لمصرف الصحارى بشكل عام يساوي (51%)، مما يدل على توفر خاصية الموثوقية بالتقارير السنوية لمصرف الصحارى بمستوى مقبول.

4- خاصية القابلية للمقارنة:-

بالنظر إلى الجدول السابق يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للمقارنة بالتقارير السنوية لسنة 2007، 2008، 2009 على التوالي والمتعلقة بمصرف الصحارى يساوي (56.660%) وهو مستوى مقبول جاء كنتيجة لعدم وجود أي تعديلات في أرقام السنوات السابقة نتيجة لعدم وجود أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة والتقديرات المحاسبية، وأن المعلومات التي يقدمها المصرف تتماثل مع المعلومات التي تقدمها المصارف التجارية الأخرى العاملة في القطاع والمدرجة في السوق، وفي الجانب الآخر يتبين عدم تقديم المصرف لأي مؤشرات أو أرقام أو نسب مالية في تقاريره السنوية، بالإضافة إلى مقارنة النتائج

المحاسبية للفترة التي تغطيها مدة التقرير مع السنة التي تسبقها فقط، وبالنظر للشكل رقم (2.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للمقارنة بالتقارير السنوية لمصرف الصحارى بشكل عام يساوي (56.66%)، مما يدل على توفر خاصية القابلية للمقارنة بالتقارير السنوية لمصرف الصحارى بمستوى مقبول.

5- خاصية التوقيت المناسب:-

بالنظر إلى الجدول السابق يتبين أن مستوى توفر هذه الخاصية بالتقرير السنوي لسنة 2007، 2008 على التوالي لمصرف الصحارى يساوي (80%) وهو مستوى ممتاز نتج بسبب قصر الفترة مابين توقيع المراجع الخارجي على تقريره ونهاية السنة المالية للمصرف والتي بلغت أكثر من 5 أشهر خلال السنتين سابقتي الذكر، وانخفض هذا المستوى في سنة 2009 بنسبة (60%) وذلك نتيجة لطول الفترة المشار إليها آنفا ليصبح أكثر من تسعة أشهر، وبالرجوع للشكل رقم (2.2) يتبين أن مستوى خاصية التوقيت المناسب بالتقارير السنوية لمصرف الصحارى يساوي (60%)، مما يدل على توفر خاصية التوقيت المناسب في التقارير السنوية لمصرف الصحارى بمستوى مقبول.

6- التقييم العام للخصائص النوعية لمصرف الصحارى: بالنظر إلى الجدول رقم (2.2) يتبين أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لسنتي 2007، 2008 كان (48.120%) وهو مستوى متدني، إلا أنه انخفض في سنة 2009 ليصبح (44.320%)، وبالرجوع للشكل رقم (2.2) يتبين أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير السنوية لمصرف الصحارى بشكل عام يساوي (46.85%) وهو مستوى متدني مما يدل على أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير السنوية لمصرف الصحارى لا تتوفر بمستوى مقبول، ومما سبق نستنتج رفض الفرضية (ب)

المتفرعة من الفرضية الرئيسية (2)، باعتبار أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقرير المالي السنوي لمصرف الصحارى انخفض بعد الادراج.

2-2-2-3- مصرف المتوسط:-

الجدول رقم (3.2) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف المتوسط

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	درجة الإجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	قبل الإدراج 2009	بعد الإدراج 2010	آخر تقرير سنوي		
1- خاصية القابلية للفهم:- س1- إلى أي مدى التقرير السنوي للمصرف قدم بشكل مدروس ودقيق وبطريقة منظمة ؟	2	1	-	1.50	0.707
س2- إلى أي مدى هي الملاحظات على الميزانية العمومية وبيان الدخل واضحة وبما فيه الكفاية ؟	4	4	-	4.00	0.000
س3- إلى أي مدى توجد رسوم بيانية وجداول توضح المعلومات المقدمة في التقرير السنوي؟	5	1	-	3.00	2.828
س4- إلى أي مدى استخدام اللغة والمصطلحات التقنية في التقرير السنوي يعتبر سهلا ؟	1	1	-	1.00	0.000
س5- ما هو حجم المسرد "المعجم" ؟	1	1	-	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية القابلية للفهم	2.6	1.6	-	2.1000	0.7071
النسبة المئـــوية لخاصية القابلية للفهم	%52	%32	-	%42	
2- خاصية الملائمة:- س1- إلى أي مدى توجد معلوماتتطلعية "مستقبلية" في التقرير السنوي تساعد في تكوين التوقعات والتنبؤات بشأن مستقبل المصرف ؟	1	1	-	1.00	0.000
س2- إلى أي مدى توجد معلومات غير مالية في التقرير السنوي من حيثُ فرص العمل التجاري والمخاطرالتجارية تكمل المعلومات المالية ؟	3	1	-	2.00	1.414
س3- إلى أي مدى يستخدم المصرف القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية ؟	1	1	-	1.00	0.000
س4- إلى أي مدى ذكرت نتائج توفر التغذية العكسية لمستخدمي التقرير السنوي حول أثر أحداث السوق المختلفة والصفقات الهامة "الكبيرة" على السعر السوقي لسهم المصرف المدرج في السوق ؟	1	1	-	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية الملائمة	1.5	1	-	1.2500	0.3535
النسبة المئويـــة لخاصية الملائمة	%30	%20	-	%25	
3- خاصية الموثوقية:- س1- إلى أي مدى الحجج والمبررات والتفسيرات والأسباب المقدمة صالحة وتدعم التقديرات الواردة في التقرير السنوي؟	4	4	-	4.00	0.000
س2- إلى أي مدى تكون قاعدة المصرف في اختيار بعض المبادئ والسياسات المحاسبية مبنية على حجج وأسباب صحيحة ؟	5	5	-	5.00	0.000

س3- إلى أي مدى يقوم المصرف بمناقشة النتائج السنوية في تقريره السنوي بحيث يسلط الضوء على الأحداث الايجابية فضلا عن الأحداث السلبية ؟	4	4	-	4.00	0.000
س4- أي نوع من أنواع تقارير المراجع الخارجي يتم تضمينه في التقرير السنوي للمصرف ؟	4	4	-	4.00	0.000
س5- إلى أي مدى يقوم المصرف بتقديم معلومات عن حوكمة الشركات في التقرير السنوي؟	1	1	-	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية الموثوقية	3.6	3.6	-	3.6000	0.000
النسبة المئويـــة لخاصية الموثوقية	%72	%72	-	%72	
4- خاصية القابلية للمقارنة:- س1- إلى أي مدى الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية للمصرف توضح الأثر الناتج عن التغير في السياسات المحاسبية ؟	5	5	-	5.00	0.000
س2- إلى أي مدى توضح الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية الأثر الناتج عن التعديل في احتساب التقديرات المحاسبية ؟	3	3	-	3.00	0.000
س3- إلى أي مدى قام المصرف بتعديل في الأرقام المحاسبية في الفترات السابقة نتيجة للتغير في السياسات المحاسبية أو التعديل في التقديرات المحاسبية ؟	1	1	-	1.00	0.000
س4- إلى أي مدى يوفر المصرف مقارنة بين النتائج المحاسبية للفترة الحالية مع الفترات السابقة ؟	2	2	-	2.00	0.000
س5- إلى أي مدى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف متماثلة مع المعلومات التي تقدمها المصارف الأخرى ؟	5	5	-	5.00	0.000
س6- إلى أي مدى يقدم المصرف المؤشرات والأرقام والنسب المالية في التقرير السنوي؟	2	2	-	2.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية القابلية للمقارنة	3	3	-	3.0000	0.000
النسبة المئويـــة لخاصية القابلية للمقارنة	%60	%60	-	%60	
5- خاصية التوقيت المناسب:- س1- كم شهر يستغرقه المراجع الخارجي لتوقيع تقرير المراجعة بعد نهاية الفترة المالية ؟	5	2	-	3.50	2.121
المتوسط الحسابي لخاصية التوقيت المناسب	5	2	-	3.50	
النسبة المئويـــة لخاصية التوقيت المناسب	%100	%40	-	%70	
المتوسط الحسابي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	3.140	2.240	-	2.69	0.6364
النسبة المئويـــة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	%62.8	%44.8	-	%53.8	

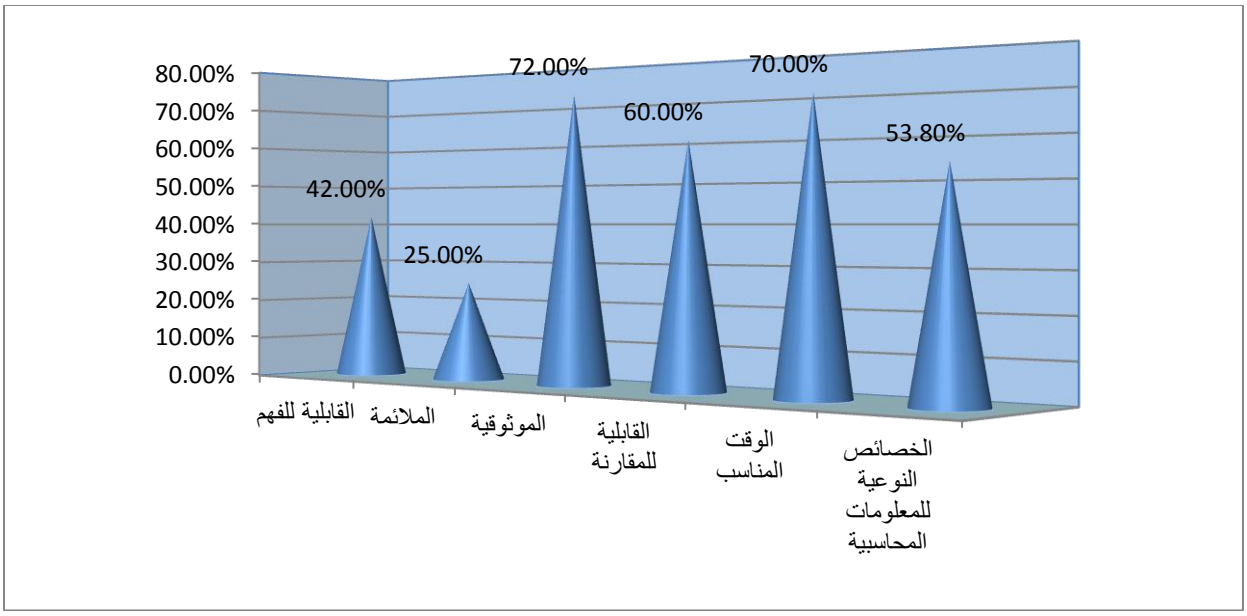

الشكل رقم (3.2) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف المتوسط

التحليل:-

1- خاصية القابلية للفهم:-

بالنظر إلى الجدول رقم (3.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للفهم بالتقرير السنوي لسنة 2009 والمتعلق بمصرف المتوسط "قبل الإدراج" يساوي (52%) وهو مستوى مقبول جاء كنتيجة لأن الملاحظات على الميزانية العمومية وبيان الدخل واضحة وبما فيه الكفاية بحيث توضح البنود كالتقديرات والمعادلات المستخدمة في احتسابها، كما أن التقرير يحتوي على أكثر من 10 رسوم وجداول بيانية توضح المعلومات المقدمة في التقرير السنوي، إلا أنه في الوجه المقابل يتبين أنه لايوجد مسرد لغوي بالتقرير السنوي يوضح معنى المصطلحات المحاسبية، وفي سنة 2010 "بعد الإدراج" يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للفهم يساوي (32%) وهو مستوى متدني إذا ماقورن بسنة 2009 كان السبب في انخفاضه عدم وجود جدول محتويات بالتقرير السنوي لسنة 2010، بالإضافة إلى عدم وجود أي رسوم وجداول بيانية توضح المعلومات المقدمة في التقرير السنوي، وبالرجوع للشكل رقم(3.2) يتبين أن مستوى خاصية القابلية

للفهم بالتقارير السنوية لمصرف المتوسط بشكل عام يساوي (42%)، ويعد هذا المستوى متدنياً مما يدل على عدم توفر هذه الخاصية بالتقارير السنوية لمصرف المتوسط بمستوى مقبول.

2- خاصية الملائمة:-

بالنظر إلى الجدول السابق يتبين أن مستوى توفر خاصية الملائمة بالتقرير السنوي لسنة 2009 والمتعلق بالمصرف المتوسط "قبل الإدراج" يساوي (30%) وهو مستوى متدني، جاء كنتيجة لعدم وجود أي معلومات مستقبلية بالتقرير السنوي تساعد على تكوين تنبؤات وتوقعات بشأن مستقبل المصرف، بالإضافة إلى استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الأصول، وعدم وجود نتائج توفر التغذية العكسية لمستخدمي التقرير السنوي حول أثر أحداث السوق المختلفة على السعر السوقي لسهم المصرف المدرج في السوق، بينما في الوجه المقابل يتبين أنه يقدم معلومات غير مالية عن الفرص والمخاطر التجارية مفيدة ومكملة للمعلومات المالية في التقرير السنوي، وفي سنة 2010 "بعد الإدراج" يتبين أن مستوى توفر خاصية الملائمة بالتقرير السنوي انخفض بنسبة (10%) والسبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود معلومات غير مالية عن الفرص والمخاطر التجارية مفيدة ومكملة للمعلومات المالية في التقرير السنوي، وبالرجوع للشكل رقم (3.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية الملائمة بالتقارير السنوية لمصرف المتوسط بشكل عام يساوي (25%)، ويعد هذا المستوى متدني مما يدل على عدم توفر هذه الخاصية في التقارير السنوية لمصرف المتوسط بمستوى مقبول.

3- خاصية الموثوقية:-

بالنظر إلى الجدول السابق يتبين أن مستوى توفر خاصية الموثوقية في التقرير السنوي المتعلق بمصرف المتوسط لسنة 2009، وسنة 2010 على التوالي يساوي (72%) وهو مستوى جيد جاء كنتيجة لاحتواء التقرير السنوي على حجج ومبررات وتفسيرات وأسباب صالحة وتدعم التقديرات المحاسبية في القوائم المالية بما في ذلك الصيغ والمعادلات المستخدمة لاحتساب تلك التقديرات، بالإضافة إلى عدم وجود تغيرات

في السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المصرف خلال السنتين، كما أن المصرف يناقش النتائج السنوية في التقريرين بحيث يوازن بين الأحداث الايجابية والسلبية التي حدثت للمصرف، واحتواء التقريرين على تقرير غير تحفظي من المراجع الخارجي، إلا أنه في الوجه المقابل لم يقوم بتقديم معلومات عن حوكمة الشركات، وبالنظر للشكل رقم (3.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية الموثوقية بالتقارير السنوية لمصرف المتوسط بشكل عام يساوي (72%)، ويعتبر هذا المستوى جيداً، مما دل على توفر خاصية الموثوقية بالتقارير السنوية لمصرف المتوسط بمستوى جيد.

4- خاصية القابلية للمقارنة:-

بلغ مستوى توفر خاصية القابلية للمقارنة في التقرير السنوي المتعلق بمصرف المتوسط لسنة 2009، 2010 (60%)، وهو مستوى مقبول جاء كنتيجة لعدم وجود أي تغيرات في الأرقام المحاسبية ناتجة عن التغير في السياسات المحاسبية للمصرف، بالإضافة إلى عدم وجود أي تعديلات في التقديرات المحاسبية، كما أن المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف متماثلة مع المعلومات التي تقدمها المصارف التجارية الأخرى العاملة في القطاع والمدرجة في السوق من حيثُ السياسات المحاسبية المتبعة وبنية التقرير المالي وشرح وتفسير الأحداث، إلا أنه في الوجه المقابل فان المصرف يوفر مقارنة للنتائج المحاسبية الحالية مع السنة سابقة فقط، ويستخدم القليل من المؤشرات والأرقام والنسب المالية في التقرير، وبالنظر للشكل رقم (3.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للمقارنة بالتقارير السنوية لمصرف المتوسط بشكل عام يساوي (60%)، ويعد هذا المستوى مقبولاً لتوفر خاصية القابلية للمقارنة بالتقارير السنوية لمصرف المتوسط.

5- خاصية التوقيت المناسب:-

بلغ مستوى توفر خاصية التوقيت المناسب في التقرير السنوي للمصرف المتوسط لسنة 2009 (100%) وهو مستوى ممتاز جاء كنتيجة لاقتصار الفترة الممتدة بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع المراجع

الخارجي على تقريره أربعة أشهر، إلا أنه في سنة 2010 انخفض ليصبح (40%) وذلك بسبب بلوغ المدة سابقة الذكر أكثر من تسعة أشهر، وبالرجوع للشكل رقم (3.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية التوقيت المناسب بالتقارير السنوية لمصرف المتوسط يساوي (70%)، مما يدل على توفر خاصية التوقيت المناسب في التقارير السنوية لمصرف المتوسط بمستوى جيد.

6- التقييم العام للخصائص النوعية لمصرف المتوسط : بالنظر للجدول رقم (3.3) يتبين أن مستوى توفر الخصائص النوعية في التقرير السنوي لسنة 2009 بلغ (62.8%) وهو مستوى مقبول، مقارنة بنفس المستوى لسنة 2010 والذي بلغ (44.8%)، وبالرجوع للشكل رقم (3.2) يتبين أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير السنوية لمصرف المتوسط يساوي (53.8%) مما يدل على توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير السنوية لمصرف المتوسط بمستوى مقبول، ومما سبق نستنتج رفض الفرضية (ج) المتفرعة من الفرضية الرئيسية (2)، باعتبار أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقرير المالي السنوي لمصرف المتوسط انخفض بعد الادراج.

2-2-2-4- مصرف الوحدة:-

الجدول رقم (4.2) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف الوحدة

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	درجة الإجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	قبل الإدراج 2007	بعد الإدراج 2008	آخر تقرير سنوي 2009		
1- خاصية القابلية للفهم:- س1- إلى أي مدى التقرير السنوي للمصرف قدم بشكل مدروس ودقيق وبطريقة منظمة ؟	2	2	1	1.67	0.577
س2- إلى أي مدى هي الملاحظات على الميزانية العمومية وبيان الدخل واضحة وبما فيه الكفاية ؟	3	4	4	3.67	0.577
س3- إلى أي مدى توجد رسوم بيانية وجداول توضح المعلومات المقدمة في التقرير السنوي؟	3	4	4	3.67	0.577
س4- إلى أي مدى استخدام اللغة والمصطلحات التقنية في التقرير السنوي يعتبر سهلا ؟	1	1	1	1.00	0.000
س5- ما هو حجم المسرد "المعجم" ؟	1	1	1	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية القابلية للفهم	2	2.4	2.2	2.2000	0.200

النسبة المئـــوية لخاصية القابلية للفهم	%40	%48	%44	%44	
2- خاصية الملائمة:- س1- إلى أي مدى توجد معلوماتتطلعية "مستقبلية" في التقرير السنوي تساعد في تكوين التوقعات والتنبؤات بشأن مستقبل المصرف ؟	1	1	1	1.00	0.000
س2- إلى أي مدى توجد معلومات غير مالية في التقرير السنوي من حيثُ فرص العمل التجاري والمخاطرالتجارية تكمل المعلومات المالية ؟	1	1	1	1.00	0.000
س3- إلى أي مدى يستخدم المصرف القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية ؟	1	1	1	1.00	0.000
س4- إلى أي مدى ذكرت نتائج توفر التغذية العكسية لمستخدمي التقرير السنوي حول أثر أحداث السوق المختلفة والصفقات الهامة "الكبيرة" على السعر السوقي لسهم المصرف المدرج في السوق ؟	1	1	1	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية الملائمة	1	1	1	1.0000	0.000
النسبة المئويـــة لخاصية الملائمة	%20	%20	%20	%20	
3- خاصية الموثوقية:- س1- إلى أي مدى الحجج والمبررات والتفسيرات والأسباب المقدمة صالحة وتدعم التقديرات الواردة في التقرير السنوي؟	3	4	4	3.67	0.577
س2- إلى أي مدى تكون قاعدة المصرف في اختيار بعض المبادئ والسياسات المحاسبية مبنية على حجج وأسباب صحيحة ؟	5	5	5	5.00	0.000
س3- إلى أي مدى يقوم المصرف بمناقشة النتائج السنوية في تقريره السنوي بحيثُ يسلط الضوء على الأحداث الايجابية فضلا عن الأحداث السلبية ؟	2	2	2	2.00	0.000
س4- أي نوع من أنواع تقارير المراجع الخارجي يتم تضمينه في التقرير السنوي للمصرف ؟	3	3	4	3.33	0.577
س5- إلى أي مدى يقوم المصرف بتقديم معلومات عن حوكمة الشركات في التقرير السنوي؟	1	1	1	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية الموثوقية	2.8	3	3.2	3.0000	0.200
النسبة المئويـــة لخاصية الموثوقية	%56	%60	%64	%60	
4- خاصية القابلية للمقارنة:- س1- إلى أي مدى الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية للمصرف توضح الأثر الناتج عن التغير في السياسات المحاسبية ؟	5	5	5	5.00	0.000
س2- إلى أي مدى توضح الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية الأثر الناتج عن التعديل في احتساب التقديرات المحاسبية ؟	3	3	3	3.00	0.000
س3- إلى أي مدى قام المصرف بتعديل في الأرقام المحاسبية في الفترات السابقة نتيجة للتغير في السياسات المحاسبية أو التعديل في التقديرات المحاسبية ؟	1	1	1	1.00	0.000
س4- إلى أي مدى يوفر المصرف مقارنة بين النتائج المحاسبية للفترة الحالية مع الفترات السابقة ؟	2	2	2	2.00	0.000
س5- إلى أي مدى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف متماثلة مع المعلومات التي تقدمها المصارف الأخرى ؟	5	5	5	5.00	0.000

0.577	2.33	2	2	3	س6- إلى أي مدى يقدم المصرف المؤشرات والأرقام والنسب المالية في التقرير السنوي؟
0.0962	3.0556	3	3	3.166	**المتوسط الحسابي لخاصية القابلية للمقارنة**
	%61.10	%60	%60	%63.320	**النسبة المئويـــة لخاصية القابلية للمقارنة**
0.000	1.00	1	1	1	**5- خاصية التوقيت المناسب:-** س1- كم شهر يستغرقه المراجع الخارجي لتوقيع تقرير المراجعة بعد نهاية الفترة المالية ؟
	1.00	1	1	1	**المتوسط الحسابي لخاصية التوقيت المناسب**
	%20	%20	%20	%20	**النسبة المئويـــة لخاصية التوقيت المناسب**
0.0500	2.051	2.080	2.080	1.993	**المتوسط الحسابي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**
	%41.02	%41.6	%41.6	%39.860	**النسبة المئويـــة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**

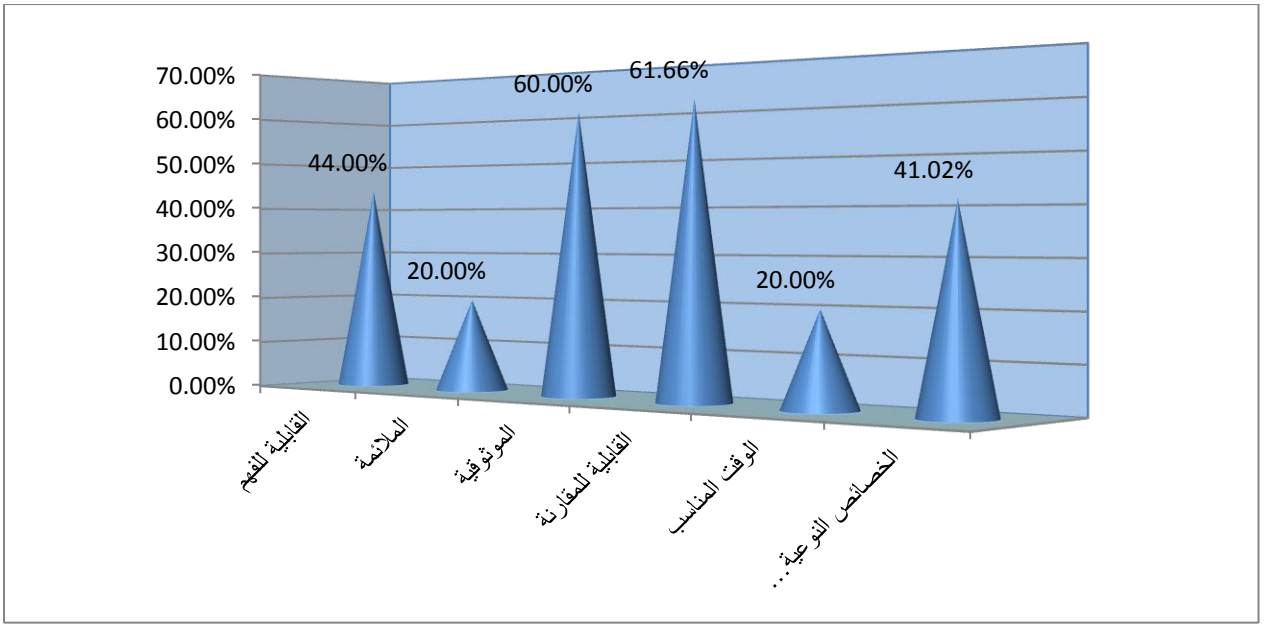

الشكل رقم (4.2) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف الوحدة

التحليل:-

1- خاصية القابلية للفهم:-

بالرجوع إلى الجدول رقم (4.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للفهم في التقرير السنوي لسنة 2007 لمصرف الوحدة "قبل الإدراج" هو(40%) وهو مستوى متدني كان السبب في انخفاضه ناتجاً عن عدم وجود ملخص ختامي في نهاية كل قسم فرعي من التقرير السنوي، وعدم وجود مسرد لغوي يوضح

معنى المصطلحات المحاسبية المستخدمة في التقرير السنوي، إلا أنه في الوجه المقابل يتبين أن الملاحظات على الميزانية العمومية وبيان الدخل واضحة بما فيه الكفاية و تفسر ما الذي سيحدث للمصرف، بالإضافة إلى احتواء التقرير على رسوم بيانية وجداول توضح المعلومات المقدمة في التقرير السنوي، وفي سنة 2008 "بعد الإدراج" يتبين أن مستوى توفر هذه الخاصية بالتقرير السنوي قد ارتفع ليصل إلى (48%) بسبب أن الملاحظات على الميزانية وبيان الدخل بهذه السنة كانت توضح التقديرات والسياسات المحاسبية المتبعة، كما أن عدد الرسوم والجداول البيانية في التقرير السنوي قد زاد مقارنة بسنة 2007، إلا انه ومع ذلك يبقى هذا المستوى متدنياً، وفي سنة 2009 "آخر تقرير سنوي أمكن الحصول عليه" انخفض مستوى توفر الخاصية ليصل إلى (44%) والسبب في ذلك يرجع لعدم احتواء التقرير السنوي على جدول للمحتويات، وبالرجوع للشكل رقم(4.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للفهم بالتقارير السنوية لمصرف الوحدة بشكل عام يساوي (44%)، مما يدل على أن مستوى توفر هذه الخاصية بالتقارير السنوية لمصرف الوحدة متدني.

2- خاصية الملائمة:-

بالرجوع للجدول السابق يتبين أن مستوى توفر خاصية الملائمة بالتقارير السنوية لسنة 2007، 2008، 2009 على التوالي والمتعلقة بمصرف الوحدة يساوي(20%) وهو مستوى متدني كان السبب فيه يرجع إلى عدم وجود معلومات مستقبلية، وعدم وجود معلومات عن الفرص والمخاطر التجارية، واستخدام مبدأ التكلفة التاريخية، وعدم بيان أثر الأحداث الهامة والصفقات الكبيرة على السعر السوقي لسهم المصرف، وبالرجوع للشكل رقم (4.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية الملائمة بالتقارير السنوية لمصرف الوحدة بشكل عام يساوي (20%)، مما يدل على تدني مستوى توفر هذه الخاصية في التقارير السنوية لمصرف الوحدة.

3- خاصية الموثوقية:-

بلغ مستوى توفر خاصية الموثوقية بالتقرير السنوي لسنة 2007 والمتعلق بمصرف الوحدة (56%)، وهو مستوى مقبول جاء كنتيجة لعدم وجود تعديلات في الأرقام المحاسبية ناتجة عن التغير في السياسات والتقديرات المحاسبية المتبعة من قبل المصرف، بالإضافة إلى احتواء التقرير السنوي على تقرير تحفظي من المراجع الخارجي، إلا أنه في الوجه المقابل فان المصرف يؤكد على الأحداث الايجابية فقط أثناء مناقشته لنتائجه السنوية، ولا يقوم بتقديم معلومات عن حوكمة الشركات، وفي سنة 2008 ارتفع المستوى ليصبح (60%) والسبب في ذلك كان نتيجة لتقديم التقرير السنوي للحجج التي استند عليها في احتساب التقديرات المحاسبية بالإضافة إلى المعادلات المستخدمة لاحتساب هذه التقديرات، وفي سنة 2009 بلغ (64%) وهو مستوى مقبول كان السبب فيه احتواء التقرير السنوي على تقرير غير متحفظ عن الأرقام المالية، وبالنظر للشكل رقم (4.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية الموثوقية بالتقارير السنوية لمصرف الوحدة بشكل عام يساوي (60%)، مما يدل على توفر خاصية الموثوقية بالتقارير السنوية لمصرف الوحدة بمستوى مقبول.

4- خاصية القابلية للمقارنة:-

بلغ مستوى توفر خاصية القابلية للمقارنة بالتقرير السنوي لسنة 2007 "قبل الادراج"، والمتعلق بمصرف الوحدة (63.320%) وهو مستوى مقبول كان السبب فيه الثبات في إتباع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المصرف بالإضافة إلى أن المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف متماثلة مع المصارف التجارية المدرجة في السوق من حيث السياسات المحاسبية وبنية التقارير، وفي سنة 2008، وسنة 2009 انخفض هذا المستوى ليصبح (60%) وكان السبب في ذلك يرجع إلى انخفاض عدد النسب والمؤشرات

المالية المستخدمة في التقرير السنوي للسنتين سابقتي الذكر، وبالنظر للشكل رقم (4.2) يتبين أن مستوى خاصية القابلية للمقارنة بالتقارير السنوية لمصرف الوحدة بشكل عام يساوي (61.10%)، مما يدل على توفر خاصية القابلية للمقارنة بالتقارير السنوية لمصرف الوحدة بمستوى مقبول.

5- خاصية التوقيت المناسب:-

بلغ مستوى توفر هذه الخاصية في التقرير السنوي للسنوات 2007، 2008، 2009، والمتعلقة بمصرف الوحدة (20%) وهو مستوى متدني جاء كنتيجة لطول الفترة الممتدة مابين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع المراجع الخارجي على تقرير المراجعة أثنى عشر شهراً تقريباً، وبالرجوع للشكل رقم (4.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية التوقيت المناسب بالتقارير السنوية لمصرف الوحدة بشكل عام يساوي (20%)، مما يدل على عدم توفر خاصية التوقيت المناسب في التقارير السنوية لمصرف الوحدة بمستوى مقبول.

6-التقييم العام للخصائص النوعية لمصرف الوحدة: من خلال الجدول رقم (4.2) يتبين أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقرير السنوي لسنة 2007 "قبل الادراج" بلغ (39.860%) وفي سنة 2008 "بعد الادراج" وسنة 2009 "آخر تقرير سنوي أمكن الحصول عليه" بلغ (41.6%) وهو مستوى مرتفع مقارنة بسنة 2007 إلا أنه ومع ذلك يظل مستوى متدنياً، وبالرجوع للشكل رقم (4.2) يتبين أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير السنوية لمصرف الوحدة يساوي (41.020%) مما يدل على عدم توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير السنوية لمصرف الوحدة بمستوى مقبول، ومما سبق نستنتج قبول الفرضية (د) المتفرعة من الفرضية الرئيسية (2)، باعتبار أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقرير المالي السنوي لمصرف المتوسط ارتفع بعد الادراج.

2-2-2-5- مصرف التجارة والتنمية:-

الجدول رقم (5.2) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف التجارة والتنمية

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	درجة الإجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	قبل الإدراج 2007	بعد الإدراج 2008	آخر تقرير سنوي 2010		
1- خاصية القابلية للفهم:-					
س1- إلى أي مدى التقرير السنوي للمصرف قدم بشكل مدروس ودقيق وبطريقة منظمة ؟	2	2	2	2.00	0.000
س2- إلى أي مدى هي الملاحظات على الميزانية العمومية وبيان الدخل واضحة وبما فيه الكفاية ؟	3	3	2	2.67	0.577
س3- إلى أي مدى توجد رسوم بيانية وجداول توضح المعلومات المقدمة في التقرير السنوي؟	1	4	1	2.00	1.732
س4- إلى أي مدى استخدام اللغة والمصطلحات التقنية في التقرير السنوي يعتبر سهلا ؟	1	1	1	1.00	0.000
س5- ما هو حجم المسرد "المعجم" ؟	1	1	1	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية القابلية للفهم	1.6	2.2	1.4	1.7333	0.41633
النسبة المئـــوية لخاصية القابلية للفهم	%32	%44	%28	%34.66	
2- خاصية الملائمة:-					
س1- إلى أي مدى توجد معلوماتتطلعية "مستقبلية" في التقرير السنوي تساعد في تكوين التوقعات والتنبؤات بشأن مستقبل المصرف ؟	2	3	1	2.00	1.000
س2- إلى أي مدى توجد معلومات غير مالية في التقرير السنوي من حيثُ فرص العمل التجاري والمخاطرالتجارية تكمل المعلومات المالية ؟	1	1	1	1.00	0.000
س3- إلى أي مدى يستخدم المصرف القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية ؟	1	1	1	1.00	0.000
س4- إلى أي مدى ذكرت نتائج توفر التغذيةالعكسية لمستخدمي التقرير السنوي حول أثر أحداث السوق المختلفة والصفقات الهامة "الكبيرة" على السعر السوقي لسهم المصرف المدرج في السوق ؟	1	1	2	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية الملائمة	1.250	1.5	1.250	1.2500	0.250
النسبة المئويـــة لخاصية الملائمة	%25	%30	%25	%26.6	
3- خاصية الموثوقية:-					
س1- إلى أي مدى الحجج والمبررات والتفسيرات والأسباب المقدمة صالحة وتدعم التقديرات الواردة في التقرير السنوي؟	0	0	0	0.00	0.000
س2- إلى أي مدى تكون قاعدة المصرف في اختيار بعض المبادئ والسياسات المحاسبية مبنية على حجج وأسباب صحيحة ؟	5	5	5	5.00	0.000
س3- إلى أي مدى يقوم المصرف بمناقشة النتائج السنوية في تقريره السنوي بحيثُ يسلط الضوء على الأحداث الايجابية فضلا عن الأحداث السلبية ؟	5	2	2	3.00	1.732
س4- أي نوع من أنواع تقارير المراجع الخارجي يتم تضمينه في التقرير السنوي للمصرف ؟	4	4	4	4.00	0.000
س5- إلى أي مدى يقوم المصرف بتقديم معلومات عن حوكمة الشركات في التقرير السنوي؟	1	1	1	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية الموثوقية	3	2.4	2.4	2.6000	0.3464

	%52	%48	%48	%60	النسبة المئويـــــة لخاصية الموثوقية
0.000	5.00	5	5	5	**4- خاصية القابلية للمقارنة:-** س1- إلى أي مدى الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية للمصرف توضح الأثر الناتج عن التغير في السياسات المحاسبية ؟
0.000	3.00	3	3	3	س2- إلى أي مدى توضح الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية الأثر الناتج عن التعديل في احتساب التقديرات المحاسبية ؟
0.000	1.00	1	1	1	س3- إلى أي مدى قام المصرف بتعديل في الأرقام المحاسبية في الفترات السابقة نتيجة للتغير في السياسات المحاسبية أو التعديل في التقديرات المحاسبية ؟
0.000	2.00	2	2	2	س4- إلى أي مدى يوفر المصرف مقارنة بين النتائج المحاسبية للفترة الحالية مع الفترات السابقة ؟
0.000	5.00	5	5	5	س5- إلى أي مدى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف متماثلة مع المعلومات التي تقدمها المصارف الأخرى ؟
1.732	2.00	1	1	4	س6- إلى أي مدى يقدم المصرف المؤشرات والأرقام والنسب المالية في التقرير السنوي؟
0.2886	3.000	2.833	2.833	3.333	**المتوسط الحسابي لخاصية القابلية للمقارنة**
	%59.99	%56.66	%56.66	%66.66	**النسبة المئويـــــة لخاصية القابلية للمقارنة**
0.577	1.000	1	-	1	**5- خاصية التوقيت المناسب:-** س1- كم شهر يستغرقه المراجع الخارجي لتوقيع تقرير المراجعة بعد نهاية الفترة المالية ؟
	1.00	1	-	1	**المتوسط الحسابي لخاصية التوقيت المناسب**
	%20	%20	-	%20	**النسبة المئويـــــة لخاصية التوقيت المناسب**
0.1644	1.866	1.776	1.786	2.036	**المتوسط الحسابي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**
	%37.31	%35.52	%35.72	%40.7	**النسبة المئويـــــة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**

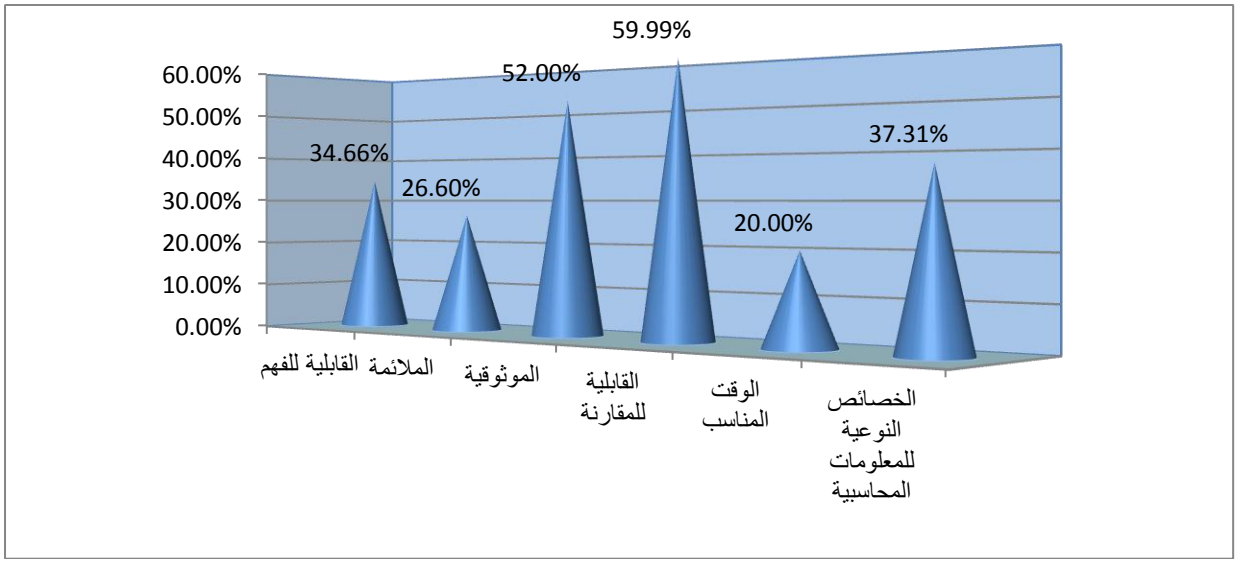

الشكل رقم (5.2) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف التجارة والتنمية

التحليل:-

1- خاصية القابلية للفهم:-

بالنظر إلى الجدول رقم (5.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للفهم في التقرير السنوي لسنة 2007 "قبل الإدراج" والمتعلق بمصرف التجارة والتنمية يساوي (32%) وهو مستوى متدني، بسبب أن التقرير السنوي لم يقدم بشكل مدروس وطريقة منظمة بحيثُ يمكن المستخدم من فهم ما يوجد به من محتويات، كما أن التقرير السنوي لا يحتوي على أي أشكال أو رسوم بيانية تزيد من قدرة المستخدم على فهم محتوى القوائم المالية بشكل مبسط ومفهوم وواضح، بالإضافة إلى أن كل المصطلحات المحاسبية المستخدمة في التقرير السنوي لم يتم تفسيرها، و لايوجد مسرد لغوي يمكن الرجوع إليه بالتقرير السنوي حتى يتم التعرف على معنى المصطلحات المحاسبية المستخدمة به، وفي الوجه المقابل يتبين أن الإفصاح عن القوائم المالية من شأنه أن يوضح ويفسر للمستخدم ما سيحدث، أما في سنة 2008 "بعد الإدراج" يتبين أن مستوى توفر هذه الخاصية قد ارتفع بنسبة (37.5%)، وهذا الارتفاع قد نتج عن استخدام الرسوم والجداول البيانية التي توضح المعلومات المقدمة في التقرير السنوي، أما في سنة 2010 "آخر تقرير سنوي أمكن الحصول عليه"، فيتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للفهم قد انخفض بنسبة (36.3%) عن سنة 2008، وبنسبة (12.5%) عن سنة 2007، والسبب في ذلك يرجع إلى تراجع حجم ومضمون الإفصاح عن القوائم المالية بالإضافة إلى عدم استخدام أي من الأشكال أو الرسوم أو الجداول البيانية في سنة 2010، وبالرجوع للشكل رقم(5.2) يتبين أن مستوى خاصية القابلية للفهم بالتقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية بشكل عام يساوي (34.66%)، مما يدل على تدني مستوى توفر هذه الخاصية بالتقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية.

2- خاصية الملائمة:-

بالنظر إلى الجدول السابق يتبين أن مستوى توفر خاصية الملائمة في سنة 2007 "قبل الإدراج" والمتعلق بمصرف التجارة والتنمية يساوي (25%) وهو مستوى متدني بسبب عدم وجود معلومات غير مالية من حيثُ فرص العمل التجاري والمخاطر التجارية بالتقرير السنوي تكمل المعلومات المالية، بالإضافة إلى استخدام المصرف لمبدأ التكلفة التاريخية في تقويم الأصول وعدم ذكر نتائج توفر التغذية العكسية للمستخدم حول أثر أحداث السوق المختلفة والصفقات الهامة على السعر السوقي للمصرف بينما في سنة 2008 "بعد الإدراج"، يتبين أن مستوى توفر خاصية الملائمة قد ارتفع بنسبة (20%) عن سنة ما قبل الإدراج والسبب في ذلك يرجع إلى أن المعلومات التطلعية للمصرف تشكل جزءاً فرعياً في التقرير السنوي لسنة 2008، إلا أنه قد انخفض مستوى توفر هذه الخاصية في سنة 2010 بنفس النسبة التي ارتفع بها في سنة 2009 (20%) والسبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود معلومات مستقبلية تساعد في تكوين التوقعات والتنبؤات بشأن مستقبل المصرف، وبالرجوع للشكل رقم (5.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية الملائمة بالتقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية بشكل عام يساوي (26.6%)، مما يدل تدني مستوى هذه الخاصية في التقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية.

3- خاصية الموثوقية:-

بالنظر للجدول السابق يتبين أن مستوى توفر خاصية الموثوقية في التقرير السنوي لسنة 2007 "قبل الإدراج" والمتعلق بمصرف التجارة والتنمية يساوي (60%) وهذا يدل على أن هذه الخاصية تتوفر بمستوى مقبول في القوائم المالية والسبب في ذلك يرجع إلى أن قاعدة المصرف في اختيار بعض المبادئ والسياسات المحاسبية مبنية على حجج وأسباب وتفسيرات شاملة، بالإضافة إلى أن المصرف يوازن بين الأحداث الايجابية والسلبية في تقريره السنوي كما أنه يفسر أيضاً تأثير هذه الأحداث الايجابية والسلبية، بالإضافة إلى احتواء التقرير السنوي على تقرير غير تحفظي من المراجع الخارجي، إلا أنه في الوجه

المقابل يتضح أنه لا توجد حجج ومبررات تصف التقديرات المحاسبية أوتوضح المعادلات والصيغ المستخدمة لاحتساب هذه التقديرات للمصرف، كما انه لا يوجد دليل لحوكمة الشركات بالتقرير السنوي، إلا أنه في سنة 2008 " بعد الإدراج" يتضح انخفاض مستوى توفر هذه الخاصية بنسبة (20%) والسبب في ذلك يرجع إلى تأكيد المصرف على الأحداث الايجابية فقط دون أي إشارة للأحداث السلبية، وبالنظر لسنة 2010 يتبين أنه لم يطرأ أي تغيير على مستوى توفر هذه الخاصية، وبالنظر للشكل رقم (5.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية الموثوقية بالتقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية بشكل عام يساوي (52%)، مما يدل على توفر خاصية الموثوقية بالتقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية بمستوى مقبول.

4- خاصية القابلية للمقارنة:-

بالنظر للجدول السابق يتبين أن مستوى توفر هذه الخاصية بالتقرير السنوي لسنة 2007 والمتعلق بمصرف التجارة والتنمية يساوي (66.66%) وذلك يدل على أن هذه الخاصية تتوفر بمستوى جيد في القوائم المالية للمصرف، والسبب في ذلك يرجع إلى أن شكل وتصنيف ومحتوى القوائم المالية للمصرف يتشابه إلى حد كبير مع المصارف التجارية الأخرى العاملة بالقطاع، بالإضافة إلى استخدام المؤشرات والأرقام والنسب المالية كما انه لاتوجد أي تغيرات في السياسات المحاسبية المتبعة من المصرف، بالإضافة إلى عدم وجود أي تعديل في التقديرات المحاسبية المتبعة، كما أنه لم يقم المصرف بأي تعديل في الأرقام المحاسبية السابقة إلا انه في الوجه المقابل يتبين أن المصرف يوفر مقارنة مع السنة السابقة لإعداد القوائم المالية فقط، وفي سنة 2008 يتبين أن مستوى توفر هذه الخاصية قد انخفض بنسبة (15%) عن سنة 2007 والسبب في ذلك يرجع لعدم استخدام أي نسب أو أرقام أومؤشرات مالية في التقرير السنوي، أما في سنة 2010 يتبين أنه لم يحدث أي تغير في مستوى توفر خاصية القابلية للمقارنة، وبالنظر للشكل رقم (5.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للمقارنة بالتقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية بشكل عام يساوي (59.99%)، مما يدل على توفر خاصية القابلية للمقارنة بالتقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية بمستوى مقبول.

5- خاصية التوقيت المناسب:-

بالرجوع للجدول السابق يتبين أن مستوى توفر هذه الخاصية في التقرير السنوي المتعلق بمصرف التجارة والتنمية لكل من سنة 2007 "قبل الادراج"، وسنة 2010 "آخر تقرير سنوي أمكن الحصول عليه" يساوي (20%)، والسبب في ذلك يرجع إلى طول الفترة بين توقيع المراجع الخارجي على تقريره ونهاية السنة المالية حيثُ بلغت عشرة شهور، وأكثر من خمسة عشر شهراً لكلا السنتين على التوالي، أما بالنسبة لسنة 2008 "بعد الادراج" فلم يتمكن الباحث من الحصول على تاريخ توقيع تقرير المراجع الخارجي، وبالرجوع للشكل رقم (5.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية التوقيت المناسب بالتقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية بشكل عام يساوي (20%)، ويعد هذا المستوى متدنياً، مما يدل على عدم توفر خاصية التوقيت المناسب في التقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية بمستوى مقبول.

6- التقييم العام للخصائص النوعية لمصرف التجارة والتنمية: وفقاً للجدول رقم (5.2) فان مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية انخفض في سنة 2008 "بعد الادراج" بنسبة (12.2%) عن سنة 2007 "قبل الادراج" ليصبح مستوى توفرها (35.720%)، كما إنه انخفض في سنة 2010 "آخر تقرير سنوي أمكن الحصول عليه" ليصبح مستوى توفرها (35.520%) وهي في مجملها مستويات متدنية، وبالرجوع للشكل رقم (5.2) يتبين أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية بشكل عام يساوي (37.31%) وهو مستوى متدني مما يدل على عدم توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية بمستوى مقبول، ومما سبق نستنتج رفض الفرضية (هـ) المتفرعة من الفرضية الرئيسية (2)، باعتبار أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقرير المالي السنوي لمصرف التجارة والتنمية انخفض بعد سنة الادراج.

2-2-2-6- مصرف الجمهورية:-

الجدول رقم (6.2) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف الجمهورية

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	درجة الإجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	قبل الإدراج 2008	بعد الإدراج 2009	آخر تقرير سنوي		
1- خاصية القابلية للمقارنة:-					
س1- إلى أي مدى التقرير السنوي للمصرف قدم بشكل مدروس ودقيق وبطريقة منظمة ؟	2	1	-	1.50	0.707
س2- إلى أي مدى هي الملاحظات على الميزانية العمومية وبيان الدخل واضحة وبما فيه الكفاية ؟	4	4	-	4.00	0.000
س3- إلى أي مدى توجد رسوم بيانية وجداول توضح المعلومات المقدمة في التقرير السنوي؟	4	5	-	4.50	0.707
س4- إلى أي مدى استخدام اللغة والمصطلحات التقنية في التقرير السنوي يعتبر سهلا ؟	1	1	-	1.00	0.000
س5- ما هو حجم المسرد "المعجم" ؟	1	1	-	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية القابلية للفهم	2.4	2.4	-	2.4000	0.000
النسبة المئـــوية لخاصية القابلية للفهم	%48	%48	-	%48	
2- خاصية الملائمة:-					
س1- إلى أي مدى توجد معلوماتتطلعية "مستقبلية" في التقرير السنوي تساعد في تكوين التوقعات والتنبؤات بشأن مستقبل المصرف ؟	1	1	-	1.00	0.000
س2- إلى أي مدى توجد معلومات غير مالية في التقرير السنوي من حيثُ فرص العمل التجاري والمخاطرالتجارية تكمل المعلومات المالية ؟	3	3	-	3.00	0.000
س3- إلى أي مدى يستخدم المصرف القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية ؟	1	1	-	1.00	0.000
س4- إلى أي مدى ذكرت نتائج توفر التغذية العكسية لمستخدمي التقرير السنوي حول أثر أحداث السوق المختلفة والصفقات الهامة "الكبيرة" على السعر السوقي لسهم المصرف المدرج في السوق ؟	1	1	-	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية الملائمة	1.5	1.5	-	1.5000	0.000
النسبة المئويـــة لخاصية الملائمة	%30	%30	-	%30	
3- خاصية الموثوقية:-					
س1- إلى أي مدى الحجج والمبررات والتفسيرات والأسباب المقدمة صالحة وتدعم التقديرات الواردة في التقرير السنوي؟	4	4	-	4.00	0.000
س2- إلى أي مدى تكون قاعدة المصرف في اختيار بعض المبادئ والسياسات المحاسبية مبنية على حجج وأسباب صحيحة ؟	5	5	-	5.00	0.000
س3- إلى أي مدى يقوم المصرف بمناقشة النتائج السنوية في تقريره السنوي بحيثُ يسلط الضوء على الأحداث الايجابية فضلا عن الأحداث السلبية ؟	2	2	-	2.00	0.000
س4- أي نوع من أنواع تقارير المراجع الخارجي يتم تضمينه في التقرير السنوي للمصرف ؟	3	4	-	3.50	0.707

س5- إلى أي مدى يقوم المصرف بتقديم معلومات عن حوكمة الشركات في التقرير السنوي؟	1	1	-	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية الموثوقية	3	3.2	-	3.1000	0.1414
النسبة المئويـــة لخاصية الموثوقية	%60	%64	-	%62	
4- خاصية القابلية للمقارنة:- س1- إلى أي مدى الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية للمصرف توضح الأثر الناتج عن التغير في السياسات المحاسبية ؟	5	5	-	5.00	0.000
س2- إلى أي مدى توضح الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية الأثر الناتج عن التعديل في احتساب التقديرات المحاسبية ؟	3	3	-	4.00	1.414
س3- إلى أي مدى قام المصرف بتعديل في الأرقام المحاسبية في الفترات السابقة نتيجة للتغير في السياسات المحاسبية أو التعديل في التقديرات المحاسبية ؟	1	1	-	1.00	0.000
س4- إلى أي مدى يوفر المصرف مقارنة بين النتائج المحاسبية للفترة الحالية مع الفترات السابقة ؟	2	2	-	2.00	0.000
س5- إلى أي مدى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف متماثلة مع المعلومات التي تقدمها المصارف الأخرى ؟	5	5	-	5.00	0.000
س6- إلى أي مدى يقدم المصرف المؤشرات والأرقام والنسب المالية في التقرير السنوي؟	3	4	-	3.50	0.707
المتوسط الحسابي لخاصية القابلية للمقارنة	3.166	3.333	-	3.4167	0.3535
النسبة المئويـــة لخاصية القابلية للمقارنة	%63.320	%66.660	-	%64.99	
5- خاصية التوقيت المناسب:- س1- كم شهر يستغرقه المراجع الخارجي لتوقيع تقرير المراجعة بعد نهاية الفترة المالية ؟	1	1	-	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية التوقيت المناسب	1	1	-	1.00	
النسبة المئويـــة لخاصية التوقيت المناسب	%20	%20	-	%20	
المتوسط الحسابي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	2.213	2.286	-	2.249	0.0989
النسبة المئويـــة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	%44.260	%45.720	-	%44.99	

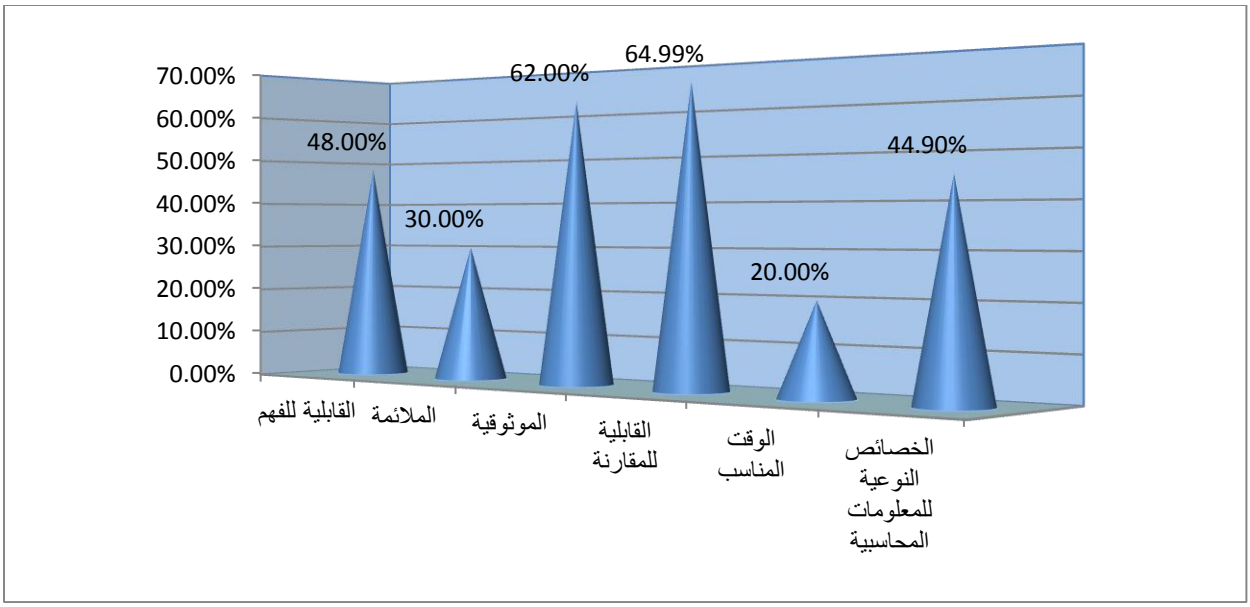

الشكل رقم (6.2) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف الجمهورية

التحليل:-

1- خاصية القابلية للفهم:-

بالنظر إلى الجدول رقم (6.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للفهم بالتقرير السنوي لسنة 2008 "قبل الإدراج" والمتعلق بمصرف الجمهورية يساوي (48%) وهو مستوى متدني جاء كنتيجة إلى أن التقرير لم يحتوي على ملخص ختامي في نهاية كل قسم فرعي، بالاضافة لعدم وجود مسرد لغوي في التقرير السنوي يوضح معنى المصطلحات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وفي الوجه المقابل يتبين أن الملاحظات على الميزانية العمومية وبيان الدخل توضح التقديرات المحاسبية، بالإضافة إلى استخدام الرسوم والجداول البيانية التي توضح المعلومات المقدمة في التقرير السنوي، وفي سنة 2009 "بعد الإدراج" يتبين انه لاتوجد تغيرات حدثت في مستوى توفر هذه الخاصية بالتقرير السنوي، وبالرجوع للشكل رقم (6.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للفهم بالتقارير السنوية لمصرف الجمهورية بشكل عام يساوي (48%)، وهو مستوى متدني مما يدل على عدم توفر هذه الخاصية بالتقارير السنوية لمصرف الجمهورية بمستوى مقبول.

2- خاصية الملائمة:-

بالنظر إلى الجدول السابق يتبين أن مستوى توفر خاصية الملائمة بالتقرير السنوي لسنة 2008 "قبل الإدراج" لمصرف الجمهورية يساوي (30%)، وهو مستوى متدني نتج عن عدم وجود معلومات مستقبلية تساعد في تكوين التوقعات والتنبؤات بشأن مستقبل المصرف، بالإضافة إلى استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الأصول، وعدم وجود نتائج توفر التغذية العكسية للمستخدم حول أثر أحداث السوق المختلفة والصفقات الهامة "الكبيرة" على السعر السوقي لسهم المصرف، وفي الوجه المقابل يتبين أن التقرير السنوي لهذه السنة يحتوي على معلومات غير مالية من حيث فرص العمل التجاري والمخاطر التجارية تكمل المعلومات المالية، وبالنظر إلى مستوى توفر خاصية الملائمة في سنة 2009 "بعد الإدراج" يتبين أنه لم يطرأ عليه أي تغيير في سنة 2008 "قبل الإدراج"، وبالرجوع للشكل رقم (6.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية الملائمة بالتقارير السنوية لمصرف الجمهورية بشكل عام يساوي (30%)، وهو مستوى متدني مما يدل على عدم توفر هذه الخاصية في التقارير السنوية لمصرف الجمهورية بمستوى مقبول.

3- خاصية الموثوقية:-

بالنظر للجدول السابق يتبين أن مستوى توفر خاصية الموثوقية في التقرير السنوي لسنة 2008 "قبل الإدراج" والمتعلق بمصرف الجمهورية يساوي (60%) وهو مستوى مقبول نتج عن تقديم التقرير السنوي لحجج وأسباب وتفسيرات محددة بما في ذلك الصيغ والمعادلات المستخدمة في احتساب التقديرات المحاسبية، بالإضافة إلى عدم وجود أي تغيرات في التقديرات والمبادئ المحاسبية، إلا أنه في المقابل يتبين أن تقرير المراجع الخارجي جاء بتحفظ، كما أن التقرير السنوي ناقش الأحداث الايجابية التي حدثت للمصرف فقط دون أن يتطرق إلى أي أحداث سلبية، بالإضافة إلى عدم احتوائه على دليل لحوكمة الشركات، وفي سنة 2009 "بعد الإدراج" يتبين أن مستوى توفر هذه الخاصية قد ازداد بنسبة (4%)، وجاء ذلك كنتيجة لاحتواء التقرير السنوي لسنة 2009 على تقرير غير تحفظي، وبالنظر للشكل رقم (6.2)

يتبين أن مستوى توفر خاصية الموثوقية بالتقارير السنوية لمصرف الجمهورية بشكل عام يساوي (62%)، مما يدل على توفر خاصية الموثوقية بالتقارير السنوية لمصرف الجمهورية بمستوى مقبول.

4- خاصية القابلية للمقارنة:-

بالنظر إلى الجدول السابق يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للمقارنة في سنة 2008 "قبل الإدراج" والمتعلق بمصرف الجمهورية يساوي (63.320%) وهو مستوى مقبول جاء كنتيجة لعدم وجود أي تغيرات في السياسات والمبادئ المحاسبية المتبعة من قبل المصرف، بالإضافة إلى عدم وجود أي تعديل في التقديرات المحاسبية، كما أنه لا توجد أي تعديلات في الأرقام المحاسبية للسنوات السابقة، بالاضافة إلى استخدام النسب والمؤشرات المالية في التقرير السنوي، وتماثل السياسات المحاسبية وبنية التقارير المالية وشرح وتفسير الأحداث مع المصارف التجارية الأخرى العاملة بالقطاع، وهذا بدوره ساعد في تعزيز توفر خاصية القابلية للمقارنة في القوائم المالية للمصرف، إلا أن في الوجه المقابل يتبين أن المصرف يوفر مقارنة بين النتائج المحاسبية للفترة الحالية مع سنة سابقة فقط، وفي سنة 2009 "بعد الإدراج" يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للمقارنة ارتفع بنسبة (3.340%) وذلك ناتج عن زيادة عدد النسب والمؤشرات المالية في التقرير السنوي للمصرف، وبالنظر للشكل رقم (6.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للمقارنة بالتقارير السنوية لمصرف الجمهورية بشكل عام يساوي (64.99%)، مما يدل على توفر خاصية القابلية للمقارنة بالتقارير السنوية لمصرف الجمهورية بمستوى مقبول.

5- خاصية التوقيت المناسب:-

بالنظر إلى الجدول السابق يتبين أن مستوى توفر خاصية التوقيت المناسب لسنة 2008 "قبل الإدراج"، وسنة 2009 "بعد الإدراج" على التوالي (20%) وهو مستوى متدني جاء كنتيجة لطول الفترة الممتدة بين نهاية الفترة المالية للمصرف، وتوقيع المراجع الخارجي على تقرير المراجعة والتي تجاوزت عشرة أشهر في كلتا السنتين، وبالرجوع للشكل رقم (6.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية التوقيت المناسب بالتقارير

السنوية لمصرف الجمهورية بشكل عام يساوي (20%)، مما يدل على توفر خاصية التوقيت المناسب في التقارير السنوية لمصرف الجمهورية بمستوى متدني.

6- التقييم العام للخصائص النوعية لمصرف الجمهورية: بالرجوع للجدول رقم (6.2) يتبين أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقرير السنوي لمصرف الجمهورية عن سنة "2008" يساوي (44.260%)، وهو مستوى متدني جاء كنتيجة لانخفاض مستوى خاصية التوقيت المناسب والملائمة والقابلية للفهم، أما في سنة 2009 "بعد الإدراج" يتبين أن هذا المستوى قد ارتفع بنسبة (1.460%)، وذلك بسبب الارتفاع في مستوى خاصية الموثوقية والقابلية للمقارنة، وبالرجوع للشكل رقم (6.2) يتبين أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير السنوية لمصرف الجمهورية يساوي (44.99%) مما يدل على عدم توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير السنوية لمصرف الجمهورية بمستوى مقبول، ومما سبق نستنتج قبول الفرضية (و) المتفرعة من الفرضية الرئيسية (2)، باعتبار أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقرير المالي السنوي لمصرف الجمهورية ارتفع بعد سنة الادراج.

2-2-2-7- المصرف التجاري الوطني:-

الجدول رقم (7.2) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمصرف التجاري الوطني

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	درجة الإجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	قبل الإدراج 2009	بعد الإدراج 2010	آخر تقرير سنوي		
1- خاصية القابلية للفهم:- س1- إلى أي مدى التقرير السنوي للمصرف قدم بشكل مدروس ودقيق وبطريقة منظمة ؟	2	2	-	2.00	0.000
س2- إلى أي مدى هي الملاحظات على الميزانية العمومية وبيان الدخل واضحة وبما فيه الكفاية ؟	4	4	-	4.00	0.000
س3- إلى أي مدى توجد رسوم بيانية وجداول توضح المعلومات المقدمة في التقرير السنوي؟	4	4	-	4.00	0.000
س4- إلى أي مدى استخدام اللغة والمصطلحات التقنية في التقرير السنوي يعتبر سهلا ؟	1	1	-	1.00	0.000

س5- ما هو حجم المسرد "المعجم" ؟	1	1	-	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية القابلية للفهم	2.4	2.4	-	2.4000	0.000
النسبة المئـــوية لخاصية القابلية للفهم	%48	%48	-	%48	
2- خاصية الملائمة:- س1- إلى أي مدى توجد معلوماتتطلعية "مستقبلية" في التقرير السنوي تساعد في تكوين التوقعات والتنبؤات بشأن مستقبل المصرف ؟	1	1	-	1.00	0.000
س2- إلى أي مدى توجد معلومات غير مالية في التقرير السنوي من حيثُ فرص العمل التجاري والمخاطرالتجارية تكمل المعلومات المالية ؟	1	1	-	1.00	0.000
س3- إلى أي مدى يستخدم المصرف القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية ؟	1	1	-	1.00	0.000
س4- إلى أي مدى ذكرت نتائج توفر التغذية العكسية لمستخدمي التقرير السنوي حول أثر أحداث السوق المختلفة والصفقات الهامة "الكبيرة" على السعر السوقي لسهم المصرف المدرج في السوق ؟	1	1	-	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية الملائمة	1	1	-	1.0000	0.000
النسبة المئويـــة لخاصية الملائمة	%20	%20	-	%20	
3- خاصية الموثوقية:- س1- إلى أي مدى الحجج والمبررات والتفسيرات والأسباب المقدمة صالحة وتدعم التقديرات الواردة في التقرير السنوي؟	3	3	-	3.00	0.000
س2- إلى أي مدى تكون قاعدة المصرف في اختيار بعض المبادئ والسياسات المحاسبية مبنية على حجج وأسباب صحيحة ؟	5	5	-	5.00	0.000
س3- إلى أي مدى يقوم المصرف بمناقشة النتائج السنوية في تقريره السنوي بحيثُ يسلط الضوء على الأحداث الايجابية فضلا عن الأحداث السلبية ؟	2	2	-	2.00	0.000
س4- أي نوع من أنواع تقارير المراجع الخارجي يتم تضمينه في التقرير السنوي للمصرف ؟	4	4	-	4.00	0.000
س5- إلى أي مدى يقوم المصرف بتقديم معلومات عن حوكمة الشركات في التقرير السنوي؟	1	1	-	1.00	0.000
المتوسط الحسابي لخاصية الموثوقية	3	3	-	3.0000	0.000
النسبة المئويـــة لخاصية الموثوقية	%60	%60	-	%60	
4- خاصية القابلية للمقارنة:- س1- إلى أي مدى الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية للمصرف توضح الأثر الناتج عن التغير في السياسات المحاسبية ؟	5	5	-	5.00	0.000
س2- إلى أي مدى توضح الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية الأثر الناتج عن التعديل في احتساب التقديرات المحاسبية ؟	3	3	-	3.00	0.000
س3- إلى أي مدى قام المصرف بتعديل في الأرقام المحاسبية في الفترات السابقة نتيجة للتغير في السياسات المحاسبية أو التعديل في التقديرات المحاسبية ؟	1	1	-	1.00	0.000
س4- إلى أي مدى يوفر المصرف مقارنة بين النتائج المحاسبية للفترة الحالية مع الفترات السابقة ؟	2	2	-	2.00	0.000
س5- إلى أي مدى المعلومات الواردة في التقرير	5	5	-	5.00	0.000

					السنوي للمصرف متماثلة مع المعلومات التي تقدمها المصارف الأخرى ؟
0.707	4.50	-	5	4	س6- إلى أي مدى يقدم المصرف المؤشرات والأرقام والنسب المالية في التقرير السنوي؟
0.1178	3.4167	-	3.5	3.333	**المتوسط الحسابي لخاصية القابلية للمقارنة**
	%68.33	-	%70	%66.66	**النسبة المئويـــة لخاصية القابلية للمقارنة**
0.000	1.00	-	1	1	**5- خاصية التوقيت المناسب:-** س1- كم شهر يستغرقه المراجع الخارجي لتوقيع تقرير المراجعة بعد نهاية الفترة المالية ؟
	1.00	-	1	1	**المتوسط الحسابي لخاصية التوقيت المناسب**
	%20	-	%20	%20	**النسبة المئويـــة لخاصية التوقيت المناسب**
0.0235	2.163	-	2.180	2.146	**المتوسط الحسابي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**
	%43.26	-	%43.6	% 42.92	**النسبة المئويـــة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**

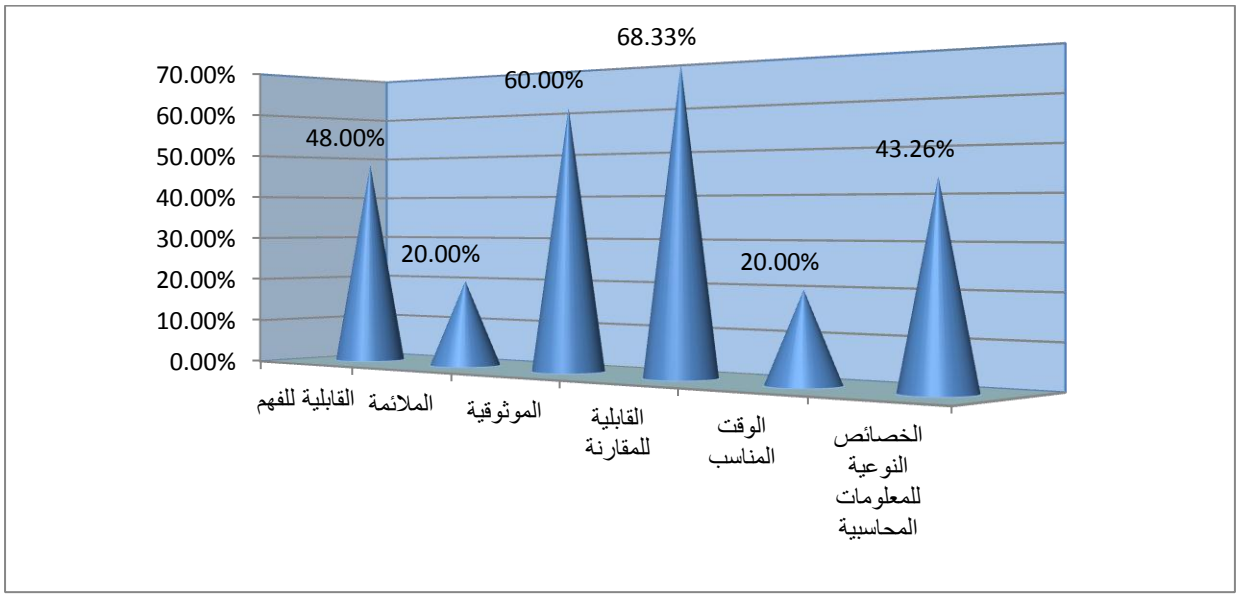

الشكل رقم (7.2) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للمصرف التجاري الوطني

التحليـل:-

1- خاصية القابلية للفهم:-

إذا ما نظرنا للجدول رقم (7.2)، يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للفهم في سنة 2009 والمتعلق بالمصرف التجاري الوطني "قبل الإدراج" يساوي (48%)، وهذا يدل على أن هذه الخاصية تتوفر بالتقرير

السنوي بمستوى متدني، وبالرجوع إلى السبب في انخفاض مستوى توفر هذه الخاصية، يتبين أن التقرير السنوي لم يقدم بشكل مدروس وطريقة منظمة بحيثُ يمكن المستخدم من فهم ما يوجد به من محتويات، بالاضافة الى أن كل المصطلحات المحاسبية المستخدمة في التقرير السنوي لم يتم تفسيرها، و لايوجد مسرد لغوي يمكن الرجوع إليه بالتقرير السنوي حتى يتم التعرف على معنى المصطلحات المحاسبية المستخدمة به، وبالنظر لنفس الخاصية في سنة "ما بعد الإدراج" 2010 يتبين أنه لم يحدث أي تغير في النتائج التي تم التوصل إليها في سنة "ما قبل الإدراج"، وبالرجوع للشكل رقم (7.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للفهم بالتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني بشكل عام يساوي (48%)، وهو مستوى متدني مما يدل على عدم توفر هذه الخاصية بالتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني بمستوى مقبول.

2- خاصية الملائمة:-

بالنظر إلى الجدول السابق يتبين أن مستوى توفر خاصية الملائمة في التقرير السنوي لسنة 2009 "قبل الإدراج" والمتعلق بالمصرف التجاري الوطني يساوي (20%)، وهذا يدل على أن هذه الخاصية تتوفر بالتقرير السنوي بمستوى متدني، والسبب في ذلك يرجع إلى أنه لاتوجد أية معلومات مستقبلية بالتقرير السنوي تساعد في تكوين التوقعات والتنبؤات بشأن مستقبل المصرف، كما أنه لاتوجد أية معلومات غير مالية تكمل المعلومات المالية من حيث فرص العمل التجاري والمخاطر التجارية بالتقرير السنوي، بالاضافة إلى استخدام المصرف لمبدأ التكلفة التاريخية في تقويم الأصول والذي ينتج عن استخدامه معلومات غير ملائمة، كما أن التقرير السنوي لا يوضح أثر أحداث السوق والصفقات الكبيرة والهامة على السعر السوقي لسهم المصرف التجاري الوطني، وبالنظر إلى نفس الخاصية في سنة 2010 "بعد الإدراج" يتبين انه لا يوجد أي تغيير في النتائج التي تم التوصل إليها في سنة "ما قبل الإدراج"، وبالرجوع للشكل

رقم (7.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية الملائمة بالتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني بشكل عام يساوي (20%)، ويعد هذا المستوى متدنياً، مما يدل على عدم توفر هذه الخاصية في التقارير السنوية لمصرف للمصرف التجاري الوطني بمستوى مقبول.

3- خاصية الموثوقية:-

بالنظر إلى الجدول السابق يتبين أن مستوى توفر خاصية الموثوقية في التقرير السنوي لسنة 2009 والمتعلق بالمصرف التجاري الوطني "قبل الإدراج" يساوي (60%)، وهذا بدوره يدل على أن هذه الخاصية تتوفر بمستوى مقبول في التقرير السنوي، والسبب في ذلك ناتج عن تضمين التقرير السنوي لحجج ومبررات وتفسيرات محددة للتقديرات المحاسبية، بالاضافة إلى أنه لا توجد أي تغييرات في السياسات المحاسبية مما يدل على أن قاعدة المصرف في اختيار بعض السياسات المحاسبية مبنية على حجج وأسباب صحيحة، كما أن احتواء التقرير السنوي للمصرف على تقرير غير تحفظي بدوره يعمل على تعزيز خاصية الموثوقية بالمعلومات المحاسبية، إلا أنه وفي الوجه المقابل يتبين أن التقرير السنوي يركز على الأحداث الايجابية فقط بالمصرف، بالاضافة إلى انه لا يتضمن أي معلومات أو دليل يشير إلى حوكمة الشركات، وبالنظر إلى نفس الخاصية في سنة 2010 "بعد الإدراج" يتبين انه لا يوجد أي تغيير في النتائج التي توصل إليها في سنة ما قبل الإدراج، وبالنظر للشكل رقم (7.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية الموثوقية بالتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني بشكل عام يساوي (60%)، مما يدل على توفر خاصية الموثوقية بالتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني بمستوى مقبول.

4- خاصية القابلية للمقارنة:-

بالنظر إلى الجدول السابق يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للمقارنة في سنة 2009 " قبل الإدراج" والمتعلق بالمصرف التجاري الوطني يساوي (66.660%)، وهذا يدل على أن هذه الخاصية تتوفر بمستوى مقبول في التقرير السنوي، والسبب في ذلك يرجع إلى أن المصرف لم يقوم بأي تغيير في

السياسات المحاسبية المستخدمة، كما أن المصطلحات المحاسبية والتصنيف المستخدم في إعداد القوائم المالية الموجودة بالتقرير السنوي متماثلة إلى حد كبير مع مثيلاتها من المصارف الأخرى، بالاضافة إلى احتواء التقرير السنوي على عدد كبيرمن المؤشرات والأرقام والنسب مالية والتي بدورها تعزز من خاصية القابلية للمقارنة، حيث أنه من الممكن المقارنة باستخدام هذه النسب بين فترة وأخرى لكل مصرف أو بين المصرف والمصارف التجارية العاملة في القطاع، بالاضافة إلى أن المصرف لم يقم بأي تعديل في الأرقام المحاسبية بالقوائم المالية عن الفترات السابقة باعتبار انه لم يتم التغيير في السياسات المحاسبية أو التغيير في التقديرات المحاسبية، إلا أنه في الوجه المقابل يتبين أن المصرف يوفر مقارنة بين النتائج المحاسبية للسنة الحالية مع السنة التي تسبقها فقط، وبالنظر إلى نفس الخاصية في سنة 2010 "بعد الإدراج" يتبين أن مستوى توفر هذه الخاصية بالتقرير السنوي قد ارتفع مقارنة بسنة ما قبل الإدراج بنسبة (5%) والسبب في ذلك ناتج عن زيادة عدد النسب والمؤشرات المالية الموجودة بالتقرير السنوي لسنة 2010، وبالنظر للشكل رقم (7.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية القابلية للمقارنة بالتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني بشكل عام يساوي (68.33%)، مما يدل على توفر خاصية القابلية للمقارنة بالتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني بمستوى جيد.

5- خاصية التوقيت المناسب:-

بالنظر إلى الجدول السابق يتبين أن خاصية التوقيت المناسب تتوفر بمستوى متدني في كل من سنة 2009 "قبل الإدراج"، وسنة 2010 "بعد الإدراج"، وهذا بدوره ناتج عن طول الفترة الزمنية بين نهاية الفترة المالية وتوقيع المراجع الخارجي على التقرير المالي والتي وصلت إلى أكثر من احد عشر شهراً في سنة 2009، وأكثر من خمسة عشر شهراً في سنة 2010، وبالرجوع للشكل رقم (7.2) يتبين أن مستوى توفر خاصية التوقيت المناسب بالتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني بشكل عام يساوي (20%)، ويعد هذا

المستوى متدنياً مما يدل على عدم توفر خاصية التوقيت المناسب في التقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني بمستوى مقبول.

6-التقييم العام للخصائص النوعية للمصرف التجاري الوطني: من خلال الجدول رقم (7.2) يتبين أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية قد ازداد مستوى توفرها في القوائم المالية لسنة 2010 "بعد الإدراج" بنسبة (1.5%) عن سنة 2009 "قبل الإدراج" ليصبح (43.6%)، وبالرجوع للشكل رقم (7.2) يتبين أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني يساوي (43.26%) وهو مستوى متدني يدل على عدم توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني بمستوى مقبول، ومما سبق نستنتج قبول الفرضية (ز) المتفرعة من الفرضية الرئيسية (2)، باعتبار أن مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقرير المالي السنوي للمصرف التجاري الوطني ارتفع بعد سنة الادراج.

الجدول رقم (8.2) يوضح أثر إدراج المصارف التجارية بسوق المال الليبي على مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

ت	المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي	مستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير السنوية للمصارف المدرجة		
		قبل الإدراج	بعد الإدراج	آخر تقرير سنوي
1	مصرف السراي	%44.800	%36.660	-
2	مصرف الصحارى	%48.120	%48.120	%44.320
3	مصرف المتوسط	%62.800	%44.800	-
4	مصرف الوحدة	%39.860	%41.600	%41.600
5	مصرف التجارة والتنمية	%40.700	%35.720	%35.520
6	مصرف الجمهورية	%44.260	%45.720	-
7	المصرف التجاري الوطني	%42.920	%43.600	-
	النسبة العامة لتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير السنوية للمصارف المدرجة	%46.217	%42.317	%40.480

2-2-3-اختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للمصارف التجارية المدرجة في سوق المال الليبي:-

وفي هذه الجزئية سيتم اختبار كل خاصية من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على حدة لجميع المصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي وذلك للحكم على مستوى توفر هذه الخصائص في التقارير السنوية لتلك المصارف، وتعتبر هذه الجزئية من الجانب العملي هي المحور الأساسي الذي يقوم عليه قبول ورفض الفرضية الرئيسية الاولى للدراسة.

2-2-3-1- خاصية القابلية للفهم:-

الجدول رقم (9.2) يوضح خاصية القابلية للفهم لكل مصارف الدراسة

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		الترتيب
				الحد الأدنى	الحد الأعلى	
1- خاصية القابلية للفهم:- س1- إلى أي مدى التقرير السنوي للمصرف قدم بشكل مدروس ودقيق وبطريقة منظمة ؟	1.647	%32.9	0.493	1.39	1.90	3
س2- إلى أي مدى هي الملاحظات على الميزانية العمومية وبيان الدخل واضحة وبما فيه الكفاية ؟	3.176	%63.5	0.883	2.72	3.63	2
س3- إلى أي مدى توجد رسوم بيانية وجداول توضح المعلومات المقدمة في التقرير السنوي؟	3.176	%63.5	1.510	2.40	3.95	1
س4- إلى أي مدى استخدام اللغة والمصطلحات التقنية في التقرير السنوي يعتبر سهلا ؟	01	%20.0	0.000	1.00	1.00	4
س5- ماهو حجم المسرد "المعجم" ؟	01	%20.0	0.000	1.00	1.00	5
خاصية القابلية للفهم	2.00	%40.0	0.412	1.78	2.21	3

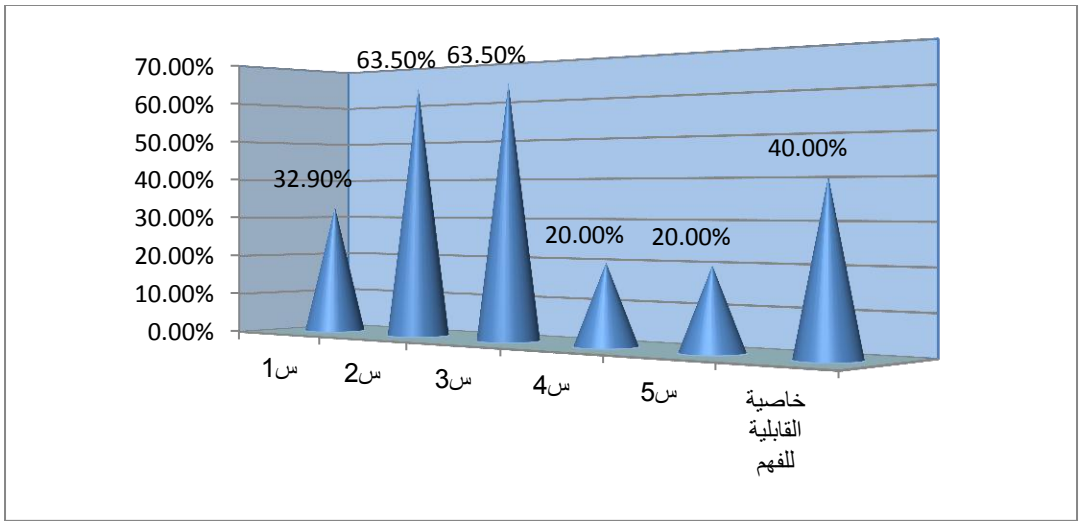

الشكل رقم (8.2) يوضح مستوى توفر خاصية القابلية للفهم لكل مصارف الدراسة

يتضح من الجدول رقم (9.2) أن مستوى توفر رسوم بيانية في التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية، ومستوى توفر ملاحظات على الميزانية العمومية وبيان الدخل في التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية يساوي (63.520%) وهو مستوى مقبول، يليها مستوى تقديم التقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية بشكل مدروس ودقيق وبطريقة منظمة والذي يساوي (32.940%) وهو مستوى متدني، كما يتضح أن التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية تستخدم مصطلحات محاسبية لايمكن تفسيرها وأنه لايوجد مسرد لغوي يوضح معنى هذه المصطلحات حيثُ أن مستوى توفر مسرد لغوي واستخدام مصطلحات محاسبية سهلة في التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية يساوي (20%) وهومستوى متدني، و كان مستوى توفر خاصية القابلية للفهم بالتقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية بشكل عام يساوي (40%) وهو مستوى متدني لتوفر هذه الخاصية بالتقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة، ومرتبتها الثالثة من بين الخصائص النوعية الأخرى، ومما سبق نستنتج رفض الفرضية الفرعية (أ) والمتفرعة من الفرضية الرئيسية (1)، وذلك نتيجة لعدم توفر خاصية القابلية للفهم بالمصارف التجارية المدرجة بمستوى مقبول.

الجدول رقم (10.2) يوضح نتائج اختبارF لإيجاد الفروق بين المصارف لخاصية القابلية للفهم

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	المصارف	المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار F المحسوبة	قيمة مستوى المعنوية المشاهد p-value
س1- إلى أي مدى التقرير السنوي للمصرف قدم بشكل مدروس ودقيق وبطريقة منظمة ؟	التجاري	2.00	0.000	2.216	0.127
	التنمية	2.00	0.000		
	الجمهورية	1.50	0.707		
	السراي	2.00	0.000		
	الصحاري	1.00	0.000		
	المتوسط	1.50	0.707		
	الوحدة	1.67	0.577		
س2- إلى أي مدى هي الملاحظات على الميزانية العمومية وبيان الدخل واضحة وبما فيه الكفاية ؟	التجاري	4.00	0.000	8.725	0.002
	التنمية	2.67	0.577		
	الجمهورية	4.00	0.000		
	السراي	2.00	0.000		
	الصحاري	2.33	0.577		
	المتوسط	4.00	0.000		
	الوحدة	3.67	0.577		
س3- إلى أي مدى توجد رسوم بيانية وجداول توضح المعلومات المقدمة في التقرير السنوي؟	التجاري	4.00	0.000	2.341	0.112
	التنمية	2.00	1.732		
	الجمهورية	4.50	0.707		
	السراي	1.00	0.000		
	الصحاري	4.00	0.000		
	المتوسط	3.00	2.828		
	الوحدة	3.67	0.577		
س4- إلى أي مدى استخدام اللغة والمصطلحات التقنية في التقرير السنوي يعتبر سهلا ؟	التجاري	1.00	0.000	-	-
	التنمية	1.00	0.000		
	الجمهورية	1.00	0.000		
	السراي	1.00	0.000		
	الصحاري	1.00	0.000		
	المتوسط	1.00	0.000		
	الوحدة	1.00	0.000		
س5- ماهو حجم المسرد "المعجم" ؟	التجاري	1.00	0.000	-	-
	التنمية	1.00	0.000		
	الجمهورية	1.00	0.000		
	السراي	1.00	0.000		
	الصحاري	1.00	0.000		
	المتوسط	1.00	0.000		
	الوحدة	1.00	0.000		
خاصية القابلية للفهم	التجاري	2.4000	0.00000	3.089	0.056
	التنمية	1.7333	0.41633		
	الجمهورية	2.4000	0.00000		

	السراي	1.4000	0.00000		
	الصحاري	1.8667	0.11547		
	المتوسط	2.1000	0.70711		
	الوحدة	2.2000	0.20000		

يتضح من الجدول رقم (10.2) أن قيمة (F) المحسوبة بالنسبة لتقديم التقارير المالية بشكل مدروس وبطريقة منظمة يساوي (2.216)، وبالنسبة لمدى وجود رسوم بيانية وجداول توضح المعلومات المقدمة في التقرير السنوي يساوي (2.314)، وبما أن مستوي المعنوية المقابل لهذه الأسئلة أكبر من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، بالتالي لاتوجد فروق دلالة إحصائية بين المصارف التجارية المدرجة اتجاه هذه الأسئلة، أما الأسئلة المتعلقة بوضوح الملاحظات عن الميزانية العمومية وبيان الدخل بالنسبة للمستخدم، واستخدام مسرد لغوي بالتقرير السنوي يوضح معنى المصطلحات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية فان مستوى المعنوية لهذه الأسئلة أقل من (0.05)، مما يشير إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية المدرجة في السوق اتجاه هذه الأسئلة، حيثُ يتبين أن المصرف التجاري والجمهورية والصحاري يقدم ملاحظات واضحة وبما في الكفاية عن الميزانية العمومية وبيان الدخل توضح التقديرات والسياسات المحاسبية المتبعة أكثر من باقي المصارف الأخرى المدرجة.

كما يتضح من الجدول رقم (10.2) أن قيمة (F) المحسوبة بالنسبة لخاصية القابلية للفهم بشكل عام يساوي(3.089)، وبما إن مستوى المعنوية المقابلة لهذه الخصائص أكبر من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، مما يشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية حول خاصية القابلية للفهم.

2-2-3-2-خاصية الملائمة:-

الجدول رقم (11.2) يوضح خاصية الملائمة لكل مصارف الدراسة

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	المتوسط	النسبة	الانحراف	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع	الترتيب

	الحد الأعلى	الحد الأدنى	المعياري	المئوية	الحسابي	
2	1.45	0.90	0.529	%23.5	1.176	**2- خاصية الملائمة:-** س1- إلى أي مدى توجد معلوماتتطلعية "مستقبلية" في التقرير السنوي تساعد في تكوين التوقعات والتنبؤات بشأن مستقبل المصرف ؟
1	1.76	0.95	0.786	%27.0	1.353	س2- إلى أي مدى توجد معلومات غير مالية في التقرير السنوي من حيثُ فرص العمل التجاري والمخاطرالتجارية تكمل المعلومات المالية ؟
3	1.00	1.00	0.000	%20.0	01	س3- إلى أي مدى يستخدم المصرف القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية ؟
4	1.00	1.00	0.000	%20.0	01	س4- إلى أي مدى ذكرت نتائج توفر التغذية العكسية لمستخدمي التقرير السنوي حول أثر أحداث السوق المختلفة والصفقات الهامة "الكبيرة" على السعر السوقي لسهم المصرف المدرج في السوق ؟
5	1.24	1.01	0.218	%22.6	1.132	**خاصية الملائمة**

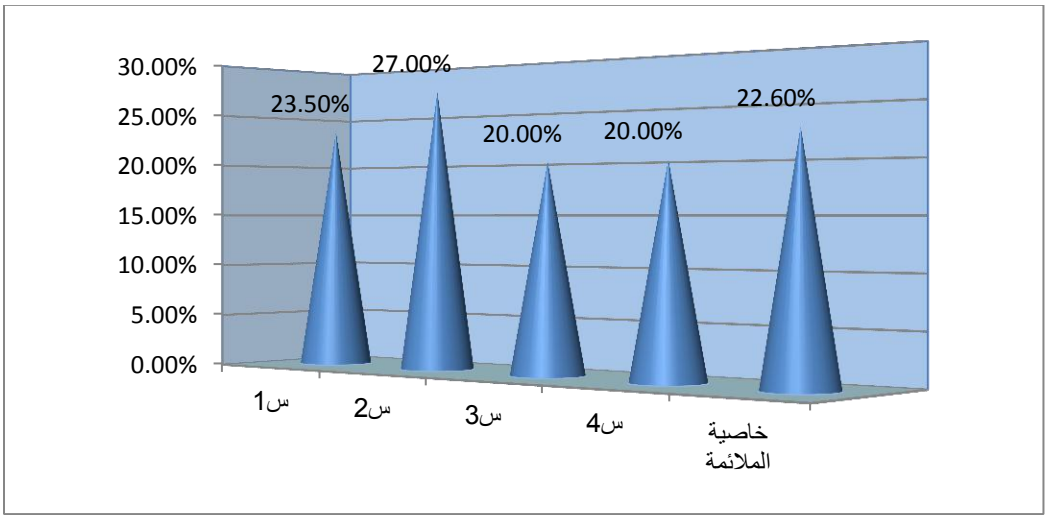

الشكل رقم (9.2) يوضح مستوى توفر خاصية الملائمة لكل مصارف الدراسة

يتضح من الجدول رقم (11.2) أن مستوى وجود معلومات غير مالية في التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية من حيثُ الفرص والمخاطر التجارية يساوي (27.060%) وهو مستوى متدني، ومستوى وجود معلومات مستقبلية في التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية تساعد في تكوين التوقعات والتنبؤات بشأن مستقبل المصارف التجارية المدرجة يساوي

(23.520%) وهوأيضاً يعتبر مستوى متدني، يليه مستوى تقديم التقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية بشكل مدروس ودقيق وبطريقة منظمة والذي يساوي (32.940%) والذي يعتبر منخفضاً هو الآخر، كما يتضح أن التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية أعدت باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية وأن التقارير المالية لم تذكر نتائج توفر التغذية العكسية للمستخدم حول أثر الصفقات الهامة على السعر السوقي لسهم المصارف التجارية المدرجة في السوق، و كان مستوى توفر خاصية الملائمة بالتقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية يساوي (22.640%) وهو مستوى متدني لتوفر هذه الخاصية بالتقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة، ومرتبتها الخامسة من بين الخصائص النوعية الأخرى، ومما سبق نستنتج رفض الفرضية (ب) والمتفرعة من الفرضية الرئيسية (1) وذلك بسبب عدم توفر خاصية الملائمة بالتقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة بمستوى مقبول.

الجدول رقم (12.2) يوضح نتائج اختبارF لإيجاد الفروق بين المصارف لخاصية الملائمة

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	المصارف	المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار F المحسوبة	قيمة مستوى المعنوية المشاهد p-value
س1- إلى أي مدى توجد معلوماتتطلعية "مستقبلية" في التقرير السنوي تساعد في تكوين التوقعات والتنبؤات بشأن مستقبل المصرف ؟	التجاري	1.00	0.000	2.059	0.150
	التنمية	2.00	1.000		
	الجمهورية	1.00	0.000		
	السراي	1.00	0.000		
	الصحاري	1.00	0.000		
	المتوسط	1.00	0.000		
	الوحدة	1.00	0.000		
س2- إلى أي مدى توجد معلومات غير مالية في التقرير	التجاري	1.00	0.000	6.569	0.005
	التنمية	1.00	0.000		

السنوي من حيثُ فرص العمل التجاري والمخاطرالتجارية تكمل المعلومات المالية ؟	الجمهورية	**3.00**	0.000		
	السراي	1.00	0.000		
	الصحاري	1.00	0.000		
	المتوسط	2.00	1.414		
	الوحدة	1.00	0.000		
س3- إلى أي مدى يستخدم المصرف القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية ؟	التجاري	1.00	0.000	-	-
	التنمية	1.00	0.000		
	الجمهورية	1.00	0.000		
	السراي	1.00	0.000		
	الصحاري	1.00	0.000		
	المتوسط	1.00	0.000		
	الوحدة	1.00	0.000		
س4- إلى أي مدى ذكرت نتائج توفر التغذية العكسية لمستخدمي التقرير السنوي حول أثر أحداث السوق المختلفة والصفقات الهامة "الكبيرة" على السعر السوقي لسهم المصرف المدرج في السوق ؟	التجاري	1.00	0.000	-	-
	التنمية	1.00	0.000		
	الجمهورية	1.00	0.000		
	السراي	1.00	0.000		
	الصحاري	1.00	0.000		
	المتوسط	1.00	0.000		
	الوحدة	1.00	0.000		
خاصية الملائمة	التجاري	1.0000	0.000	3.431	0.042
	التنمية	1.2500	0.250		
	الجمهورية	**1.5000**	0.000		
	السراي	1.0000	0.000		
	الصحاري	1.0000	0.000		
	المتوسط	1.2500	0.353		
	الوحدة	1.0000	0.000		

يتضح من الجدول رقم (12.2) أن قيمة (F) المحسوبة بالنسبة للسؤال المتعلق بمدى وجود معلومات مستقبلية تساعد في تكوين التوقعات والتنبؤات بشأن مستقبل المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية يساوي (2.095)، وباعتبار أن مستوى المعنوية المقابل لهذه السؤال أكبر من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، فانه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية المدرجة اتجاه هذا السؤال، أما فيما يتعلق بقيمة (F) المحسوبة بالنسبة للسؤال المتعلق بمدى وجود معلومات غير مالية من

حيث الفرص والمخاطر التجارية مكملة للمعلومات المالية بالتقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية يساوي (6.569)، وحيثُ أن مستوى المعنوية المقابل لهذا السؤال أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، فانه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية المدرجة اتجاه هذا السؤال، حيثُ يتبين أن المصرف التجاري والمصرف المتوسط على التوالي هما أكثر المصارف التجارية المدرجة التي تقدم معلومات غير مالية مفيدة مقارنة بالمصارف التجارية الأخرى.

ويتضح من الجدول رقم (12.2) أن قيمة (F) المحسوبة بالنسبة لخاصية الملائمة بشكل عام يساوي(3.089)، وبما إن مستوى المعنوية المقابل لهذه الخاصية أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، مما يشير إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف حول هذه الخاصية، حيث يتبين أن مصرف الجمهورية تتوفر فيه خاصية الملائمة بنسبة أكثر من المصارف التجارية المدرجة الأخرى، يليه بعد ذلك مصرف التجارة والتنمية والمصرف المتوسط.

2-2-3-3-خاصية الموثوقية:-

الجدول رقم (13.2) يوضح خاصية الموثوقية لكل مصارف الدراسة

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		الترتيب
				الحد الأدنى	الحد الأعلى	
3- خاصية الموثوقية:- س1- إلى أي مدى الحجج والمبررات والتفسيرات والأسباب المقدمة صالحة وتدعم التقديرات الواردة في التقرير السنوي؟	1.941	%38.8	1.919	0.95	2.93	4
س2- إلى أي مدى تكون قاعدة المصرف في اختيار بعض المبادئ والسياسات المحاسبية مبنية على حجج وأسباب صحيحة ؟	5	%100.0	0.000	5.00	5.00	1
س3- إلى أي مدى يقوم المصرف بمناقشة النتائج السنوية في تقريره السنوي بحيثُ يسلط الضوء على الأحداث الايجابية فضلا عن الأحداث السلبية ؟	2.824	%56.4	1.185	2.21	3.43	3
س4- أي نوع من أنواع تقارير المراجع الخارجي يتم تضمينه في التقرير السنوي للمصرف ؟	3.765	%75.3	0.437	3.54	3.99	2
س5- إلى أي مدى يقوم المصرف بتقديم معلومات عن	01	%20.0	0.000	1.00	1.00	5

						حوكمة الشركات في التقرير السنوي؟
2	3.10	2.70	0.381	%58.1	2.905	**خاصية الموثوقية**

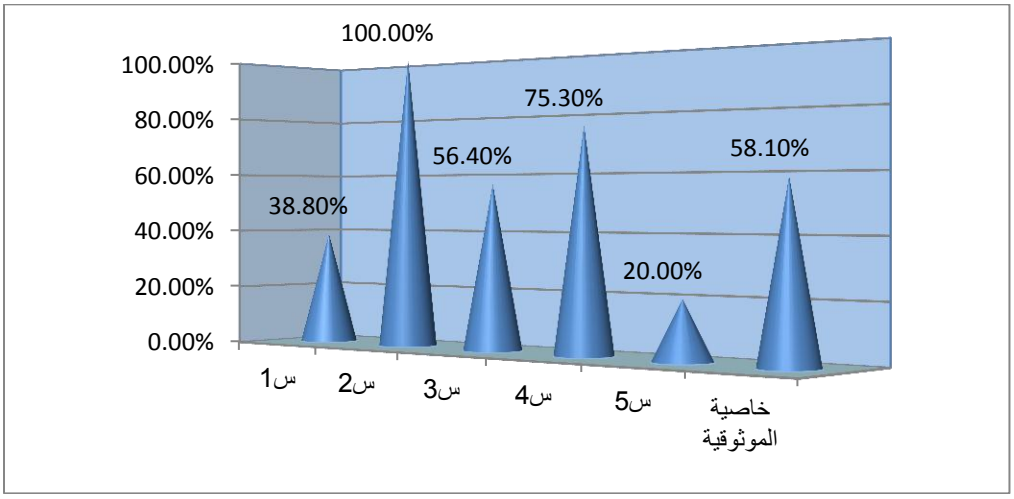

الشكل رقم (10.2) يوضح مستوى توفر خاصية الموثوقية لكل مصارف الدراسة

يتضح من الجدول (13.2) أنه لا وجود لتغيرات في المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة من طرف المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية، وأن أغلب المصارف التجارية المدرجة بالسوق يتضمن تقريرها السنوي تقرير غير تحفظي عن الأرقام المالية فقط صادر عن المراجع الخارجي، بالإضافة إلى أن مستوى مناقشة المصارف التجارية للنتائج السنوية في تقاريرها السنوية يساوي (56.480%) وبالتالي فهي تكون أقرب لمناقشة النتائج السنوية بحيثُ تأكد على الأحداث الايجابية، بينما يتبين أن مستوى وجود حجج ومبررات وتفسيرات وأسباب مقدمة في التقارير السنوية وتدعم التقديرات المحاسبية الواردة بها يساوي (38.820%) وهو مستوى متدني، ومن ناحية أخرى فان كل التقارير السنوية للمصارف التجارية لاتحتوي على أي معلومات متعلقة بحوكمة الشركات.

وبالتالي فان مستوى توفر خاصية الموثوقية يساوي (58.100%) وهو مستوى مقبول لتوفر هذه الخاصية بالتقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي، ومرتبتها الثانية بين الخصائص النوعية

بشكل عام، ومما سبق نستنتج قبول الفرضية (ج) والمتفرعة من الفرضية الرئيسية (1) وذلك باعتبار أن مستوى توفر خاصية الموثوقية بالتقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة مقبول.

الجدول رقم (14.2) يوضح نتائج اختبار F لإيجاد الفروق بين المصارف لخاصية الموثوقية

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	المصارف	المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار F المحسوبة	قيمة مستوى المعنوية المشاهد p-value
س1- إلى أي مدى الحجج والمبررات والتفسيرات والأسباب المقدمة صالحة وتدعم التقديرات الواردة في التقرير السنوي؟	التجاري	3.00	0.000	145.686	0.000
	التنمية	0.00	0.000		
	الجمهورية	4.00	0.000		
	السراي	0.00	0.000		
	الصحاري	0.00	0.000		
	المتوسط	4.00	0.000		
	الوحدة	3.67	0.577		
س2- إلى أي مدى تكون قاعدة المصرف في اختيار بعض المبادئ والسياسات المحاسبية مبنية على حجج وأسباب صحيحة ؟	التجاري	5.00	0.000	-	-
	التنمية	5.00	0.000		
	الجمهورية	5.00	0.000		
	السراي	5.00	0.000		
	الصحاري	5.00	0.000		
	المتوسط	5.00	0.000		
	الوحدة	5.00	0.000		
س3- إلى أي مدى يقوم المصرف بمناقشة النتائج السنوية في تقريره السنوي بحيثُ يسلط الضوء على الأحداث الايجابية فضلا عن الأحداث السلبية ؟	التجاري	2.00	0.000	1.454	0.286
	التنمية	3.00	1.732		
	الجمهورية	2.00	0.000		
	السراي	4.00	0.000		
	الصحاري	3.00	1.732		
	المتوسط	4.00	0.000		
	الوحدة	2.00	0.000		
س4- أي نوع من أنواع تقارير المراجع الخارجي يتم تضمينه في التقرير السنوي للمصرف ؟	التجاري	4.00	0.000	1.392	0.307
	التنمية	4.00	0.000		
	الجمهورية	3.50	0.707		
	السراي	3.50	0.707		
	الصحاري	4.00	0.000		
	المتوسط	4.00	0.000		
	الوحدة	3.33	0.577		

س5- إلى أي مدى يقوم المصرف بتقديم معلومات عن حوكمة الشركات في التقرير السنوي؟	التجاري	1.00	0.000	-	-
	التنمية	1.00	0.000		
	الجمهورية	1.00	0.000		
	السراي	1.00	0.000		
	الصحاري	1.00	0.000		
	المتوسط	1.00	0.000		
	الوحدة	1.00	0.000		
خاصية الموثوقية	التجاري	3.0000	0.000	4.804	0.015
	التنمية	2.6000	0.346		
	الجمهورية	3.1000	0.141		
	السراي	2.7000	0.141		
	الصحاري	2.6000	0.346		
	المتوسط	3.6000	0.000		
	الوحدة	3.0000	0.200		

يتضح من الجدول رقم (14.2) أن قيمة (F) المحسوبة بالنسبة للسؤال المتعلق بمدى مناقشة المصارف التجارية المدرجة بسوق المال لنتائجها السنوية بحيثُ تسلط الضوء على الأحداث الايجابية فضلاً عن الأحداث السلبيةيساوي (1.454)، وللسؤال المتعلق بالتقرير المراجع الخارجي الذي يتم تضمينه في التقرير السنوي للمصارف التجارية المدرجة يساوي (1.392)، وبما إن مستوى المعنوية المقابل لهذه الأسئلة أكبر من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، مما يشير إلى أنه لاوجود لفروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية المدرجة حول هذه الأسئلة.

أما قيمة (F) المحسوبة بالنسبة للسؤال المتعلق بمدى تقديم حجج ومبررات وأسباب صالحة وتدعم التقديرات المحاسبية الواردة في التقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة يساوي (145.686)، ولخاصية (الموثوقية بشكل عام) يساوي(4.804)، وبما إن مستوى المعنوية المقابلة لهذه الخصائص أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، فان ذلك يشير إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف

حول هذه الخاصية، حيث يتبين أن مصرف المتوسط والجمهورية والتجاري تتوفر فيه هذه الخاصية أكثر من المصارف التجارية الباقية.

2-2-3-4- خاصية القابلية للمقارنة:-

الجدول رقم (15.2) يوضح خاصية القابلية للمقارنة لكل مصارف الدراسة

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		الترتيب
				الحد الأدنى	الحد الأعلى	
4- خاصية القابلية للمقارنة:-						
س1- إلى أي مدى الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية للمصرف توضح الأثر الناتج عن التغير في السياسات المحاسبية ؟	05	%100.0	0.000	5.00	5.00	1
س2- إلى أي مدى توضح الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية الأثر الناتج عن التعديل في احتساب التقديرات المحاسبية ؟	3.118	%62.3	0.485	2.87	3.37	3
س3- إلى أي مدى قام المصرف بتعديل في الأرقام المحاسبية في الفترات السابقة نتيجة للتغير في السياسات المحاسبية أو التعديل في التقديرات المحاسبية ؟	01	%20.0	0.000	1.00	1.00	6
س4- إلى أي مدى يوفر المصرف مقارنة بين النتائج المحاسبية للفترة الحالية مع الفترات السابقة ؟	02	%40.0	0.000	2.00	2.00	5
س5- إلى أي مدى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف متماثلة مع المعلومات التي تقدمها المصارف الأخرى ؟	05	%100.0	0.000	5.00	5.00	2
س6- إلى أي مدى يقدم المصرف المؤشرات والأرقام والنسب المالية في التقرير السنوي؟	2.412	%48.2	1.278	1.75	3.07	4
خاصية القابلية للمقارنة	3.088	%61.7	0.250	2.95	3.21	1

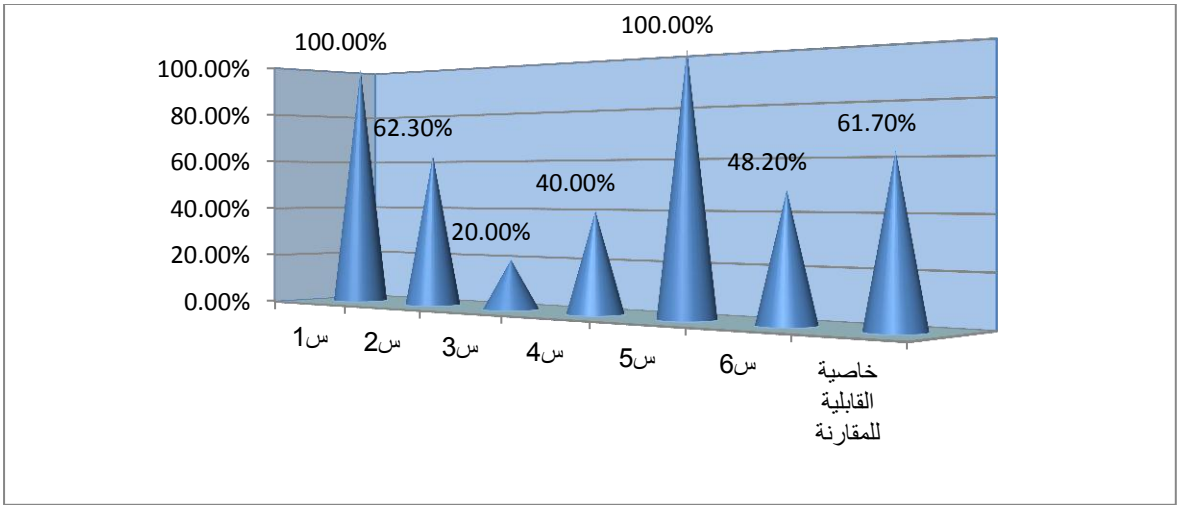

الشكل رقم (11.2) يوضح مستوى توفر خاصية القابلية للمقارنة لكل مصارف الدراسة

يتضح من الجدول (15.2) أن مستوى استخدام مبدأ الثبات في إتباع السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية للمصارف التجارية المدرجة يساوي (100%) وهو مستوى جيد يدل على سهولة إمكانية إجراء مقارنة بين النتائج السنوية لكل مصرف على حده، كما أن مستوى التماثل من حيثُ السياسات المحاسبية المتبعة وبنية التقارير المالية، وشرح وتفسير الأحداث يساوي (100%) وهو يدل على سهولة إمكانية إجراء مقارنة بين النتائج السنوية للمصارف المدرجة في السوق المالي الليبي، بينما يتبين أن مستوى استخدام المصارف للمؤشرات والأرقام والنسب المالية في التقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة يساوي (48.240%) وهو مستوى متدني، في حين أن مستوى توفير المصارف لمقارنة بين النتائج المحاسبية للفترة الحالية مع الفترات السابقة يساوي (40%) وهو مستوى منخفض نتج عن توفير المصارف بالتقرير السنوي لمقارنة مع النتائج السنوية لسنة واحدة فقط سابقة، أما مستوى توفر خاصية القابلية للمقارنة بشكل عام يساوي (61.760%) وهو مستوى مقبول مقارنة بمستوى توفر الخصائص الأخرى وترتيبها الأول بين الخصائص النوعية، ومما سبق نستنتج قبول الفرضية (د)

والمتفرعة من الفرضية الرئيسية (1) وذلك باعتبار أن خاصية القابلية للمقارنة تتوفر بمستوى مقبول في التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة.

الجدول رقم (16.2) يوضح نتائج اختبارF لإيجاد الفروق بين المصارف لخاصية القابلية للمقارنة

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	المصارف	المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار F المحسوبة	قيمة مستوى المعنوية المشاهد p-value
س1- إلى أي مدى الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية للمصرف توضح الأثر الناتج عن التغير في السياسات المحاسبية ؟	التجاري	5.00	0.000	-	-
	التنمية	5.00	0.000		
	الجمهورية	5.00	0.000		
	السراي	5.00	0.000		
	الصحاري	5.00	0.000		
	المتوسط	5.00	0.000		
	الوحدة	5.00	0.000		
س2- إلى أي مدى توضح الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية الأثر الناتج عن التعديل في احتساب التقديرات المحاسبية ؟	التجاري	3.00	0.000	1.471	0.281
	التنمية	3.00	0.000		
	الجمهورية	4.00	1.414		
	السراي	3.00	0.000		
	الصحاري	3.00	0.000		
	المتوسط	3.00	0.000		
	الوحدة	3.00	0.000		
س3- إلى أي مدى قام المصرف بتعديل في الأرقام المحاسبية في الفترات السابقة نتيجة للتغير في السياسات المحاسبية أو التعديل في التقديرات المحاسبية ؟	التجاري	1.00	0.000	-	-
	التنمية	1.00	0.000		
	الجمهورية	1.00	0.000		
	السراي	1.00	0.000		
	الصحاري	1.00	0.000		
	المتوسط	1.00	0.000		
	الوحدة	1.00	0.000		
س4- إلى أي مدى يوفر المصرف مقارنة بين النتائج المحاسبية للفترة الحالية مع الفترات السابقة ؟	التجاري	2.00	0.000	-	-
	التنمية	2.00	0.000		
	الجمهورية	2.00	0.000		
	السراي	2.00	0.000		
	الصحاري	2.00	0.000		
	المتوسط	2.00	0.000		
	الوحدة	2.00	0.000		

س5- إلى أي مدى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف متماثلة مع المعلومات التي تقدمها المصارف الأخرى ؟	التجاري	5.00	0.000	-	-
	التنمية	5.00	0.000		
	الجمهورية	5.00	0.000		
	السراي	5.00	0.000		
	الصحاري	5.00	0.000		
	المتوسط	5.00	0.000		
	الوحدة	5.00	0.000		
س6- إلى أي مدى يقدم المصرف المؤشرات والأرقام والنسب المالية في التقرير السنوي؟	التجاري	4.50	0.707	3.663	0.034
	التنمية	2.00	1.732		
	الجمهورية	3.50	0.707		
	السراي	2.50	0.707		
	الصحاري	1.00	0.000		
	المتوسط	2.00	0.000		
	الوحدة	2.33	0.577		
خاصية القابلية للمقارنة	التجاري	3.4167	0.117	3.297	0.047
	التنمية	3.0000	0.288		
	الجمهورية	3.4167	0.353		
	السراي	3.0833	0.117		
	الصحاري	2.8333	0.000		
	المتوسط	3.0000	0.000		
	الوحدة	3.0556	0.096		

يتضح من الجدول رقم (16.2) أن قيمة (F) المحسوبة بالنسبة للسؤال المتعلق بمدى توضيح الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية للأثر الناتج عن التعديل في احتساب التقديرات المحاسبية يساوي (1.471)، وبما إن مستوى المعنوية المقابلة لهذه الخاصية أكبر من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، فان ذلك يشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف حول الإجابة عن هذا السؤال.

أما قيمة (F) المحسوبة بالنسبة للسؤال المتعلق بمدى تقديم المصارف التجارية المدرجة للمؤشرات والأرقام والنسب المالية في التقارير السنوية يساوي (3.663)، ولخاصية القابلية للمقارنة بشكل عام يساوي(3.297)، وبما إن مستوى المعنوية المقابلة لهذه الخصائص أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، فان ذلك يشير إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف حول هذه

الخاصية، حيث يتبين أن المصرف التجاري ومصرف الجمهورية تتوفر فيهما هذه الخاصية أكثر من المصارف الباقية.

2-2-3-5- خاصية التوقيت المناسب:-

الجدول رقم (17.2) يوضح خاصية التوقيت المناسب لكل مصارف الدراسة

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		الترتيب
				الحد الأدنى	الحد الأعلى	
5- خاصية التوقيت المناسب:- س1- كم شهر يستغرقه المراجع الخارجي لتوقيع تقرير المراجعة بعد نهاية الفترة المالية ؟	1.765	%35.3	1.393	1.05	2.48	4

يتضح من الجدول السابق رقم (17.2) أن مستوى توفر خاصية التوقيت المناسب بالتقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية يساوي (35.3%) وهو مستوى متدني لتوفر هذه الخاصية وترتيبها الرابع بين الخصائص النوعية الأخرى، ومما سبق نستنتج رفض الفرضية (هـ) والمتفرعة من الفرضية الرئيسية (1) وذلك نتيجة لتدني مستوى توفر خاصية الوقت المناسب بالتقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة.

الجدول رقم (18.2) يوضح نتائج اختبار F لإيجاد الفروق بين المصارف لخاصية التوقيت المناسب

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	المصارف	المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار F المحسوبة	قيمة مستوى المعنوية المشاهد p-value
س1- كم شهر يستغرقه المراجع الخارجي لتوقيع تقرير المراجعة بعد نهاية الفترة المالية ؟	التجاري	1.00	0.000	3.598	0.036
	التنمية	0.67	0.577		
	الجمهورية	1.00	0.000		
	السراي	2.00	1.414		
	الصحاري	3.33	1.155		
	المتوسط	3.50	2.121		
	الوحدة	1.00	0.000		

يتضح من الجدول رقم (18.2) أن قيمة (F) المحسوبة لخاصية التوقيت المناسب يساوي (3.598)، ومستوى المعنوية يساوي(0.036) وهو أقل من (0.05) مما يشير إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف حول هذه الخاصية، حيث يتبين أن مصرف المتوسط والصحارى تتوفر فيهما هذه الخاصية أكثر من المصارف التجارية الباقية.

2-2-3-6- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:-

الجدول رقم (19.2) يوضح مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لكل مصارف الدراسة

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الإنحراف المعياري	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع	
				الحد الأدنى	الحد الأعلى
	2.367	%47.340	0.2239	2.23	2.46

يتضح من الجدول السابق رقم (19.2) أن مستوى توفر الخصائص النوعية بصفة عامة بالتقاريرالمالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية يساوي (47.340%) وهو مستوى متدني، ومما سبق نستنتج رفض الفرضية الرئيسية (1) وذلك نتيجة لعدم توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الاوراق المالية الليبي.

الجدول رقم (20.2) يوضح اختبار F لإيجاد الفروق بين المصارف للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الخصائص	المصارف	المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار F المحسوبة	قيمة مستوى المعنوية المشاهد p-value
الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	التجاري	2.50	0.0336	4.321	0.021
	التنمية	2.15	0.1924		
	الجمهورية	2.61	0.1346		
	السراي	2.14	0.0673		
	الصحاري	2.22	0.0549		

	المتوسط	2.61	0.3367		
	الوحدة	2.34	0.2239		

يتضح من الجدول رقم (20.2) أن قيمة (F) المحسوبة للخصائص النوعية بصفة عامة تساوي (4.321)، ومستوى المعنوية يساوي(0.021) وهو أقل من (0.05) مما يشير إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف حول الخصائص النوعية بصفة عامة، حيث يتبين أن مصرف الجمهورية والمتوسط تتوفر فيهما الخصائص النوعية أكثر من المصارف التجارية الباقية، ومما سبق نستنتج أن هناك فروق ذات دلالة احصائية بين المصارف التجارية المدرجة بسوق الاوراق المالية اتجاه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

2-3- المبحث الثالث

النتـــائج والتوصيـات

بعد أن قام الباحث باختبار الخصائص النوعية لكل مصرف من المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي على حدة، للبحث في أثر إدراج تلك المصارف في السوق على مستوى توفر الخصائص النوعية بالمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية لتلك المصارف، بالاضافة لاختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لجميع المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي خلال الفترة من سنة 2007م، إلى سنة 2010م، توصل الباحث إلى النتائج التالية:-

2-3-1- النتائج:-

1- تتوفر خاصيتي الموثوقية، والقابلية للمقارنة، بمستوى مقبول، بينما لا تتوفر خاصية القابلية للفهم والملائمة والوقت المناسب بمستوى مقبول في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في السوق الليبي للأوراق المالية.

أ- لا تتوفر خاصية القابلية للفهم بمستوى مقبول في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في السوق الليبي للأوراق المالية، والسبب يرجع إلى عدم تقديم التقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية بشكل مدروس ودقيق وبطريقة منظمة، كما نلاحظ أن التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية تستخدم مصطلحات محاسبية لايمكن تفسيرها وأنه لا يوجد مسرد لغوي يوضح معنى هذه المصطلحات بالتقارير السنوية للمصارف.

ب- لا تتوفر خاصية الملائمة بمستوى مقبول في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في السوق الليبي للأوراق المالية والسبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود معلومات غير مالية في التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية من حيثُ الفرص والمخاطر التجارية، وعدم وجود معلومات مستقبلية في التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية تساعد في تكوين التوقعات والتنبؤات بشأن مستقبل المصارف التجارية المدرجة، ويلي ذلك عدم تقديم التقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية بشكل مدروس ودقيق وبطريقة منظمة، كما نلاحظ أن التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية أعدت باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية وأن التقارير المالية لم تذكر نتائج توفر التغذية العكسية للمستخدم حول أثر الصفقات الهامة على السعر السوقي لسهم المصارف التجارية المدرجة في السوق.

ج- تتوفر خاصية الموثوقية بمستوى مقبول في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في السوق الليبي للأوراق المالية، والسبب في ذلك يرجع إلى أنه لا وجود لتغيرات في المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة من طرف المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية، وأن أغلب المصارف التجارية المدرجة بالسوق يتضمن تقريرها السنوي تقرير غير تحفظي عن الأرقام المالية فقط صادر عن المراجع الخارجي، بالإضافة إلى أن المصارف التجارية تناقش نتائجها السنوية بحيثُ تأكد على الأحداث الايجابية.

د- تتوفر خاصية القابلية للمقارنة بمستوى مقبول في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في السوق الليبي للأوراق المالية، والسبب في ذلك يرجع لاستخدام مبدأ الثبات في إتباع السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية للمصارف التجارية المدرجة والذي بدوره يجعل من إمكانية إجراء مقارنة بين النتائج السنوية لكل مصرف على حده سهلة، بالإضافة إلى التماثل من حيثُ السياسات المحاسبية المتبعة وبنية التقارير المالية، وشرح وتفسير الأحداث

والذي يدل على سهولة إمكانية إجراء مقارنة بين النتائج السنوية للمصارف المدرجة في السوق المالي الليبي.

هـ- لا تتوفر خاصية التوقيت المناسب بمستوى مقبول في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في السوق الليبي للأوراق المالية، والسبب في ذلك يرجع إلى طول الفترة الزمنية بين تاريخ انتهاء السنة المالية، وتاريخ توقيع المراجع الخارجي على تقريره السنوي والتي تتعدى الاثني عشر شهراً في بعض المصارف.

2- باستثناء مصرف الوحدة، ومصرف الجمهورية، والمصرف التجاري الوطني، انخفض بشكل عام مستوى توفر الخصائص النوعية بالتقارير السنوية للمصارف التجارية الأخرى المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي لسنة ما بعد الإدراج.

أ- إنخفض مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقرير السنوي لمصرف السراي بعد سنة الإدراج، وذلك نتيجة لانخفاض مستوى خاصيتي الموثوقية والتوقيت المناسب.

ب- بقي مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقرير السنوي لمصرف الصحارى بعد سنة الإدراج على حاله دون تغير إلا إنه انخفض في آخر تقرير سنوي أمكن الحصول عليه، نتيجة لانخفاض مستوى خاصية القابلية للمقارنة، والتوقيت المناسب.

ج- إنخفض مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقرير السنوي لمصرف المتوسط بعد سنة الإدراج، نتيجة لانخفاض مستوى توفر خاصية القابلية للفهم، وخاصية الملائمة، وخاصية التوقيت المناسب.

د- ارتفع مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقرير السنوي لمصرف الوحدة بعد سنة الإدراج، نتيجة لارتفاع مستوى توفر خاصية القابلية للفهم وخاصية الموثوقية، وبقي المستوى على حاله دون تغير في آخر تقرير سنوي للمصرف أمكن الحصول عليه.

هـ- إنخفض مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقرير السنوي لمصرف التجارة والتنمية بعد سنة الإدراج، واستمر في الانخفاض في آخر تقرير سنوي أمكن الحصول عليه، نتيجة لانخفاض مستوى توفر خاصيتي القابلية للفهم والملائمة.

و- إرتفع مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقرير السنوي لمصرف الجمهورية بعد سنة الإدراج، نتيجة لارتفاع مستوى توفر خاصيتي الموثوقية والقابلية للمقارنة.

ز- إرتفع مستوى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقرير السنوي للمصرف التجاري الوطني بعد سنة الإدراج، نتيجة لارتفاع مستوى توفر خاصية القابلية للمقارنة.

3- باستثناء خاصية القابلية للفهم، توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي حول الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

أ- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي حول خاصية القابلية للفهم.

ب- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي حول خاصية الملائمة.

ج- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي حول خاصية الموثوقية.

د- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي حول خاصية القابلية للمقارنة.

هـ- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي حول خاصية التوقيت المناسب.

ومن خلال النتائج السابقة تمكن الباحث من التعرف على بعض الأسباب التي من شأنها أن تحد من مستوى توفر الخصائص النوعية بالمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية للمصارف التجارية الليبية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي، وبالتالي قام الباحث بصياغة التوصيات من خلال تلك الأسباب على النحو التالي:-

2-3-2- التوصيات:-

1- العمل على تعزيز توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من منطلق الإطارالمفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بالتقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية على النحو الآتي:-

أ- خاصية القابلية للفهم: يمكن تعزيز توفر خاصية القابلية للفهم بالتقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة من خلال الآتي:-

- تقديم تقارير سنوية بشكل منظم ومدروس ودقيق، بحيث يحتوي على جدول للمحتويات، والعناوين، وترتيب عناصر محتويات التقرير السنوي، ووضع ملخص ختامي في نهاية كل قسم فرعي من التقرير السنوي.

- أن تكون الملاحظات على الميزانية العمومية وبيان الدخل واضحة وبما فيه الكفاية بحيث توضح البنود كالتقديرات المحاسبية وتفسر كل شئ قد يكون من الصعب فهمه بالنسبة للمستخدم.

- أن يحتوي التقرير السنوي على رسوم بيانية وجداول توضح المعلومات المقدمة في التقرير السنوي.

- الابتعاد أن استخدام المصطلحات المعقدة بالنسبة للمستخدم، وأن يحتوي التقرير السنوي على مسرد لغوي يفسر معنى المصطلحات المحاسبية والمالية المستخدمة.

ب- خاصية الملائمة: ويمكن تعزيز توفر خاصية الملائمة بالتقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية من خلال مايلي:-

- أن يحتوي التقرير السنوي على معلومات مستقبلية (تطلعية) توضح ما الذي الخطط والبرامج والأرباح المتوقعة، والتي تساعد المستخدم في تكوين التوقعات والتنبؤات بشأن مستقبل المصرف.

- أن يحتوي التقرير السنوي على معلومات غير مالية من حيث الفرص والمخاطر التجارية، بحيث تكمل المعلومات المالية الواردة بالتقرير، والتي من شأنها أن تساعد المستخدم بتكوين توقعات بشأن مستقبل المصرف التجاري المدرج بالسوق.

- أن يذكر التقرير السنوي نتائج يمكن من خلالها توفير التغذية العكسية للمستخدم، حول أثر أحداث السوق المختلفة والصفقات الهامة والكبيرة على السعر السوقي لسهم المصرف المدرج بالسوق.

ج- خاصية الموثوقية: يمكن تعزيز توفر خاصية الموثوقية بالتقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي من خلال الآتي:-

- أن يقدم التقرير السنوي للمصرف حجج وأسباب وتفسيرات شاملة وصالحة وتدعم التقديرات المحاسبية الواردة في التقرير السنوي.

- أن تكون قاعدة المصرف في اختيار السياسات المحاسبية مبنية على حجج وأسباب صحيحة، وإذا ما حدث أي تغير في السياسات المحاسبية المتبعة من فترة لأخرى ينبغي أن يوضح التقرير السنوي هذه التغيرات والأثر الناتج عن هذه التغيرات.

- أن يقوم المصرف بمناقشة نتائجه السنوية بحيثُ يوازن بين الأحداث الايجابية والسلبية للمصرف، ويفسر أيضا تأثير هذه الأحداث على النتائج السنوية للمصرف، وأن لايكتفى بذكر الأحداث السلبية في الهوامش، وفي حالة عدم حدوث أي أحداث سلبية يتم ذكر ذلك في التقرير السنوي (على أساس أنه لم تقع أية أحداث سلبية).

- كما أن احتواء التقرير السنوي على تقرير نظيف عن الأرقام المالية، ونظام الرقابة الداخلية بالمصرف من شأنه أن يعزز توفر خاصية الموثوقية بالتقرير السنوي.

- أن يحتوي التقرير السنوي على وصف شامل لحوكمة الشركات، والدفع بالاهتمام بالمعلومات المتعلقة بحوكمة الشركات.

د- خاصية القابلية للمقارنة: يمكن تعزيز مستوى خاصية القابلية للمقارنة بالتقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة من خلال مايلي:-

- أن توضح الملاحظات الواردة بالتقرير السنوي السبب في التغير في إتباع السياسات المحاسبية بالمصرف والأثر الناتج عن تلك التغيرات، وكلما كانت السياسات المحاسبية المتبعة تستخدم بثبات من فترة محاسبية لأخرى كلما زاد ذلك من تعزيز مستوى خاصية القابلية للمقارنة.

- أن توضح الملاحظات الواردة بالتقرير السنوي للمصرف سبب التغير في احتساب التقديرات المحاسبية بحيث تكون هذه الأسباب الواردة في الملاحظات واضحة وشاملة، وأن توضح كذلك الأثر الناتج عن هذه التغيرات على الأرقام المحاسبية للسنوات السابقة.

- كلما قام المصرف بتعديل النتائج المحاسبية نتيجة للتغير في السياسات والتقديرات المحاسبية المتبعة، لأكثر من سنتين، مع ذكر الملاحظات عن تلك التعديلات كلما ساهم ذلك في تعزيز خاصية القابلية للمقارنة بالتقرير السنوي.

- كلما كانت المعلومات المحاسبية متماثلة مع نظيرتها من المعلومات المقدمة من المصارف التجارية المدرجة بالسوق – من حيثُ السياسات والتقديرات المحاسبية وهيكل وبنية التقارير المالية، وشرح وتفسير الأحداث – كلما ساهم ذلك في تعزيز مستوى خاصية القابلية للمقارنة بالتقرير السنوي للمصرف.

- كلما وفر المصرف مقارنة بين النتائج المحاسبية للفترة الحالية مع الفترات السابقة وأوضح نتائج تلك المقارنة، كلما ساهم ذلك في تعزيز خاصية القابلية للمقارنة.

- أن يحتوي التقرير السنوي على مؤشرات ونسب مالية توضح المعلومات المالية الواردة بالتقرير السنوي وكلما زاد عدد تلك النسب والمؤشرات في التقارير السنوية للمصارف المدرجة كلما ساهم ذلك سهولة إجراء المقارنة بينها.

هـ- خاصية التوقيت المناسب: يمكن تعزيز مستوى خاصية التوقيت المناسب في التقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية من خلال الحرص على أن تكون الفترة الممتدة ما بين تاريخ إنهاء الفترة المالية وتاريخ توقيع تقرير المراجع الخارجي قصيرة إلى حد ما بحيثُ لا تتجاوز 6 أشهر، بحد أقصى وفقاً لما هو وارد بالقانون التجاري الليبي، حتى لا تفقد المعلومات المحاسبية المقدمة قدرتها في الأثير على قرارات المستخدمين.

قائمة المراجع

1- إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف، دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، دراسة غير منشورة، أكاديمية الشروق، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، 2009.

2- أبو الخير، مدثر طه، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية "دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول"، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2009.

3- أبوزيد،محمد المبروك، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، (القاهرة:ايتراك للطباعة والنشر، 2005).

4- أبونصار وحميدات، محمد وجمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية، (عمان:دار وائل للنشر، 2008).

5- الحصادي، سالم إسماعيل، اتجاهات المحاسبة المالية المعاصرة وانعكاساتها على البيئة الليبية، جامعة قاريونس، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، 2007.

6- السويح، عماد علي، الحاجة الى اطار مفاهيمي للمحاسبة في ليبيا، (أكاديمية الدراسات العليا طرابلس: مؤتمر واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، 2012).

7- السويح، عماد علي، المحاسبة الدولية، محاضرة غير منشورة، مذكرة رقم 1، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

8- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، (الكويت:دار السلاسل، 1990).

9-الصباغ، رضا إبراهيم، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم(2)، المجلد رقم (46)، يوليو2008.

10- الفاخري، عبد الكريم عبد الغني ابراهيم، عدالة محتوى القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، (بنغازي:أكاديمية الدراسات العليا، 2007).

11- القانون 21 لسنة 2010م.

12- القرار رقم 134 لسنة 2006م.

13- الماقوري، عبد المجيد محمد رمضان، مدى كفاية الافصاح في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية ومدى الاستفادة منه من قبل مصرف ليبيا المركزي، رسالة ماجستير غير منشورة، (طرابلس:أكاديمية الدراسات العليا،2006).

14- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المبادئ الأساسية للتدقيق، (عمان:المجلد 12، 2001).

15- المحمودي، أبوبكر محمد أبو القاسم، مدى الحاجة إلى القوائم المالية الفترية كمدخل لزيادة فعالية المعلومات المحاسبية المنشورة وترشيد قرارات الاستثمار بسوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، (طرابلس:أكاديمية الدراسات العليا، 2009).

16- المصري، سهير فرج، مدى اعتماد متخذي القرارات الادراية على المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة (بنغازي:أكاديمية الدراسات العليا، 2005).

17- النويري، عون امحمد احمد، مدى التزام الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (دراسة استطلاعية لأداء المحاسبين العاملين في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي)، رسالة ماجستير غير منشورة، (طرابلس:أكاديمية الدراسات العليا،2011).

18- باشا، أمال زائد، مدى توفر متطلبات الشفافية في التقارير المالية المنشورة للمصارف التجارية الليبية دراسة حالة (مصرف الأمة سابقاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، (طرابلس:أكاديمية الدراسات العليا، 2009).

19- حسانين، أحمد سعيد قطب، التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة (دراسة ميدانية على سوق الأسهم السعودي)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد رقم (1)، المجلد رقم (36)، يناير 2009م.

20- حماد، طارق عبد العال، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، (الإسكندرية:الدار الجامعية، 2002).

21- حنان، رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، (عمان:دار وائل للنشر، 2006).

22-حنان، رضوان حلوة، تطور الفكر المحاسبي مدخل النظرية المحاسبية، (عمان:دار الثقافة، 2009).

23- خيري، السيد محمد، الاحصاء في البحوث النفسية، (القاهرة:دار الفكر العربي، 1997).

24- سليمان وبو مطاري، مراجع غيث وفرج عبد الرحمن، ورقة عمل بعنوان " مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا ومنظمة التجارة العالمية الواقع والتحديات"، بدون تاريخ.

25- شادي، محمد سعد العجيلي، مدى اتساق التقارير المالية المنشورة من قبل المصارف التجارية المدرجة ومتطلبات سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، (طرابلس:أكاديمية الدراسات العليا، 2008).

26- صالح، رضا إبراهيم، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم (2)، المجلد رقم (46)، يوليو 2009.

27- تشوي وآخرون، المحاسبة الدولية، تعريب:محمد عصام الدين زايد، أحمد حامد حجاج، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2004).

28- لطفي، أمين السيد أحمد، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، (الإسكندرية:الدار الجامعية، 2008).

29- لطفي، أمين السيد أحمد، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، (الإسكندرية:الدار الجامعية، 2006).

30- لطفي، أمين السيد أحمد، نظرية المحاسبة ، (الإسكندرية:الدار الجامعية، 2004).

31- مطر والسويطي، محمد وموسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، (عمان:دار وائل، 2008).

32- Barth, M., 2005, "International accounting standards and accounting quality", Working Paper.www.ssrn.com.

33- Barua,A,2006,"Using The FASB'S Qualitative Characteristics In Earnings Quality Measures", A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University and Agricultural and Mechanical College In partial fulfillment of theRequirements for the degree of Doctor of Philosophy.

34- Gassen, J. and T. Sellhorn, 2006, "Applying IFRS in Germany – determinants and consequences", Working Paper. www.ssrn.com.

35- Hung, M., 2001, "Accounting standards and value relevance of financial statements: An international analysis", Journal of Accounting and Economics.

36- IASB, Exposure Draft on an improved Conceptual Framework for Financial Reporting: The Objective of Financial Reporting and Qualitative Characteristics of Decision-useful Financial Reporting Information,2008.

37- IASB, Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements,1989.

38- van Beest et al, Quality of Financial Reporting:measuring qualitative characteristics, NICE working paper,Netherlands,2009.

39- van Beest and Braam, Ferdy van and Geert, Convergence through divergence An analysis of relationships between qualitative characteristics of the conceptual frameworks of the FASB and IASB,NiCE Working Paper, Netherlands,2006.

40- www.lsm.ly.

المـلاحـــق

الملحق رقم (1)

المقاييس المستخدمة في اختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي(van Beest et al,2009)

أولاً: خاصية القابلية للفهم:-

س1- إلى أي مدى التقرير السنوي للمصرف قدم بشكل مدروس ودقيق وبطريقة منظمة ؟

الحكم على أساس:-

1= لا يوجد جدول المحتويات كامل/عناوين فقط ( ).

2= يوجد جدول محتويات ( ).

3= جدول المحتويات يحتوي على عناصر فرعية ( ).

4= ترتيب العناصر المكونة للتقرير "المحتويات" ( ).

5= ملخص ختامي/ نتائج في نهاية كل قسم فرعي ( ).

س2- إلى أي مدى هي الملاحظات على الميزانية العمومية وبيان الدخل واضحة وبما فيه الكفاية ؟

1= لا توجد ملاحظات ( ).

2= وصف باختصار شديد، ومن الصعب فهمه ( ).

3= تفسير يوضح ما الذي سيحدث ( ).

4= توضح البنود (كالتقديرات..إلخ) ( ).

5= تفسر كل شئ قد يكون من الصعب فهمه ( ).

س3- إلى أي مدى توجد رسوم بيانية وجداول توضح المعلومات المقدمة في التقرير السنوي؟

1= لا توجد رسوم بيانية( ).

2= من 1 إلى 2 رسوم بيانية ( ).

3= من 3 إلى 5 رسوم بيانية ( ).

4= من 6 إلى 10 رسوم بيانية ( ).

5= أكثر من 10 رسوم بيانية ( ).

س4- إلى أي مدى استخدام اللغة والمصطلحات التقنية في التقرير السنوي يعتبر سهلا ؟

1= الكثير من المصطلحات "لغة الصناعة" لا يمكن تفسيرها ( ).

2= الكثير من المصطلحات، وتفسير الحد الأدنى ( ).

3= يتم شرح المصطلحات الموجودة في النص/مسرد ( ).

4= المصطلحات ليست كثيرة وأوضحت وشرحت بشكل واضح ( ).

5= لاتوجد مصطلحات أو تفسيرات غير عادية ( ).

س5- ماهو حجم المسرد "المعجم" ؟

1= لا يوجد مسرد ( ).

2= أقل من صفحة واحدة ( ).

3= ما يقرب من صفحة واحدة ( ).

4= من 1 إلى 2 صفحة ( ).

5= أكثر من صفحتين ( ).

ثانياً: خاصية الملائمة:-

س1- إلى أي مدى توجد معلوماتتطلعية "مستقبلية" في التقرير السنوي تساعد في تكوين التوقعات والتنبؤات بشأن مستقبل المصرف ؟

1= لاتوجد معلومات تطلعية "مستقبلية" ( ).

2= المعلومات التطلعية "المستقبلية" لا تشكل جزءاً مفصولاً ( ).

3= المعلومات التطلعية "المستقبلية" تشكل جزءاً مفصولاً ( ).

4= تنبؤات وتوقعات واسعة النطاق ( ).

5= توقعات واسعة النطاق مفيدة لصنع التنبؤات ( ).

س2- إلى أي مدى توجد معلومات غير مالية في التقرير السنوي من حيثُ فرص العمل التجاري والمخاطر تكمل المعلومات المالية ؟

1= لاتوجد معلومات غير مالية ( ).

2= القليل من المعلومات غير المالية أي المفيدة لتكوين التوقعات ( ).

3= يقدم معلومات غير مالية مفيدة ( ).

4= يقدم معلومات غير مالية مفيدة ومفيدة لتكوين التوقعات ( ).

5= يقدم معلومات غير مالية إضافية ويعرض المعلومات التي تساعد على تكوين التوقعات ( ).

س3- إلى أي مدى يستخدم المصرف القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية ؟

1= يستخدم التكلفة التاريخية فقط ( ).

2= على الأغلب يستخدم التكلفة التاريخية ( ).

3= التوازن في استخدام القيمة العادلة والتكلفة التاريخية ( ).

4= على الأغلب يستخدم القيمة العادلة ( ).

5= يستخدم القيمة العادلة فقط ( ).

س4- إلى أي مدى ذكرت نتائج توفر التغذية العكسية لمستخدمي التقرير السنوي حول أثر أحداث السوق المختلفة والصفقات الهامة "الكبيرة" على المصرف ؟

1= لا توجد تغذية عكسية ( ).

2= القليل من التغذية العكسية عن الفترات الماضية "السابقة" ( ).

3= التغذية العكسية موجودة ( ).

4= التغذية العكسية تساعد على فهم الكيفية التي أثرت بها الأحداث والصفقات الكبيرة على المصرف ( ).

5= التغذية العكسية شاملة ( ).

ثالثاً: خاصية الموثوقية:-

س1- إلى أي مدى الحجج والمبررات والتفسيرات والأسباب المقدمة صالحة وتدعم التقديرات الواردة في التقرير السنوي؟

1= وصف التقديرات فقط ( ).

2= حجج وأسباب وتفسيرات عامة ( ).

3= حجج وأسباب وتفسيرات محددة للتقديرات ( ).

4=حجج وأسباب وتفسيرات محددة، بما في ذلك الصيغ والمعادلات المستخدمة لاحتساب التقديرات ( ).

5= حجج وأسباب وتفسيرات شاملة ( ).

س2- إلى أي مدى تكون قاعدة المصرف في اختيار بعض المبادئ والسياسات المحاسبية مبنية على حجج وأسباب صحيحة ؟

1= لم يتم تفسير أسباب التغيرات ( ).

2= تفسير الحد الأدنى من التفسير للتغيرات ( ).

3= يفسر سبب التغيرات ( ).

4= يفسر سبب التغيرات + النتائج ( ).

5= لاتوجد تغيرات أو تفسيرات شاملة ( ).

س3- إلى أي مدى يقوم المصرف بمناقشة النتائج السنوية في تقريره السنوي بحيثُ يسلط الضوء على الأحداث الايجابية فضلا عن الأحداث السلبية ؟

1= الأحداث السلبية ذكرت فقط في الهوامش ( ).

2= يؤكد على الأحداث الايجابية ( ).

3=يؤكد على الأحداث الايجابية ولكن يذكر الأحداث السلبية "على أساس انه لم تقع أية أحداث سلبية " ( ).

4= يوازن بين الأحداث الايجابية والسلبية ( ).

5= يوازن بين الأحداث الايجابية والسلبية ويفسر أيضا تأثير الأحداث الايجابية والسلبية ( ).

س4- أي نوع من أنواع تقارير المراجع الخارجي يتم تضمينه في التقرير السنوي للمصرف ؟

1= تقرير سلبي ( ).

2= تقرير عدم إبداء الرأي ( ).

3= تقرير متحفظ ( ).

4= تقرير غير تحفظي: عن الأرقام المالية ( ).

5= تقرير غير تحفظي: عن الأرقام المالية + نظام الرقابة الداخلية ( ).

س5- إلى أي مدى يقوم المصرف بتقديم معلومات عن حوكمة الشركات؟

1= لايوجد وصف لحوكمة الشركات ( ).

2= معلومات عن حوكمة الشركات محدودة وليست في الفقرات الفرعية ( ).

3= معلومات عن حوكمة الشركات محدودة بالإضافة إلى الفقرات الفرعية ( ).

4= الدفع للاهتمام بشكل إضافي بالمعلومات المتعلقة بحوكمة الشركات ( ).

5= وصف شامل لحوكمة الشركات ( ).

رابعاً: خاصية القابلية للمقارنة:-

س1- إلى أي مدى الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية للمصرف توضح الأثر الناتج عن التغير في السياسات المحاسبية ؟

1= التغيرات لم تفسر ( ).

2= الحد الأدنى من التفسيرات ( ).

3= شرح لماذا ( ).

4= شرح لماذا + الأثر ( ).

5= لاتوجد تغيرات أو تفسيرات شاملة ( ).

س2- إلى أي مدى توضح الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية الأثر الناتج عن التعديل في احتساب التقديرات المحاسبية ؟

1= تعديل بدون ملاحظات ( ).

2= تعديل مع بعض الملاحظات ( ).

3= لايوجد تعديل/لاتوجد ملاحظات ( ).

4= ملاحظات واضحة + الأثر الناتج عن التعديل "في الماضي" ( ).

5= ملاحظات شاملة ( ).

س3- إلى أي مدى قام المصرف بتعديل في الأرقام المحاسبية في الفترات السابقة نتيجة للتغير في السياسات المحاسبية أو التعديل في التقديرات المحاسبية ؟

1= لاتوجد تعديلات في الأرقام المحاسبية السابقة ( ).

2= يقوم بوصف التعديلات ( ).

3= توجد تعديلات فعلية "لسنة واحدة سابقة" ( ).

4= توجد تعديلات فعلية "لسنتين سابقتين" ( ).

5= توجد تعديلات فعلية لأكثر من سنتين + ملاحظات عن هذه التعديلات ( ).

س4- إلى أي مدى يوفر المصرف مقارنة بين النتائج المحاسبية للفترة الحالية مع الفترات السابقة ؟

1= لاتوجد مقارنة ( ).

2= فقط مع سنة سابقة ( ).

3= مع 5 سنوات سابقة ( ).

4= مع 5 سنوات سابقة + وصف الأثر ( ).

5= مع 10 سنوات سابقة + وصف الأثر ( ).

س5- إلى أي مدى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف متماثلة مع المعلومات التي تقدمها المصارف الأخرى ؟

الحكم على أساس:-

- السياسات المحاسبية.

- الهيكل أو "بنية التقرير".

- شرح وتفسير الأحداث.

5= وبعبارة أخرى: النتيجة العامة لمقارنة التقرير السنوي للمصرف مع التقارير السنوية للمصارف الأخرى.

س6- إلى أي مدى يقدم المصرف المؤشرات والأرقام والنسب المالية في التقرير السنوي؟

1= لاتوجد نسب ( ).

2= من 1 إلى 2 نسب ( ).

3= من 3 إلى 5 نسب ( ).

4= من 6 على 10 نسب ( ).

5= أكثر من 10 نسب ( ).

خامساً:خاصية التوقيت المناسب:-

س1- كم يوما يستغرقه المراجع الخارجي لتوقيع تقرير المراجعة بعد نهاية الفترة المالية ؟

1= أكثر من 10 أشهر ( ).

2= من 8 إلى 10 أشهر ( ).

3= من 6 إلى 8 أشهر ( ).

4= من 4 إلى 6 أشهر ( ).

5= من2 إلى 4 أشهر ( ).